



# معوقات الدور الأوروبي في تسوية الصراع العربي - الإسرائيلي

غسان العزي

تعقيب

علي الجرباوي

سميح شبيب

2005

معوقات الدور الأوروبي  
في تسوية  
الصراع العربي - الإسرائيلي

غسان العزي

تعقيب

علي الجرباوي

سميح شبيب

معوقات الدور الأوروبي في تسوية  
الصراع العربي - الإسرائيلي

غسان العزي

تدقيق لغوي: عبد الرحمن أبو شمالة

الطبعة الأولى - تموز / يوليو - 2005

© جميع الحقوق محفوظة

ISBN 9950-316-29-4



معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية  
Ibrahim Abu-Lughod Institute of International Studies

Birzeit University  
Tel: +972 2 2982939  
Fax: +972 2 2982946  
E-mail:  
Website:  
P.O.Box 14, Birzeit  
Palestine

giis@birzeit.edu  
<http://home.birzeit.edu/giis>

جامعة بيرزيت  
هاتف: +972 2 2982939  
فاكس: +972 2 2982946  
بريد الكتروني:  
صفحة الكترونية:  
ص.ب 14، بيرزيت  
فلسطين

تم نشر هذا الكتاب بدعم من  
الوكالة السويسرية للتتمية والتعاون

**Financial support for the IALIIS publications is contributed by  
the Swiss Agency for Development and Cooperation**

تنفيذ مؤسسة الناشر للدعاية والإعلان - رام الله

الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها معهد  
إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية.

## هذه السلسلة

لأنه من المفترض كي يتم التوصل إلى قرارات سياسية رشيدة أن تكون عملية صنع القرار السياسي والسياسات مرتبطة بالمعرفة ومصادرها المجتمعية والأكاديمية، ولكون ذلك الارتباط يعاني من إشكاليات عديدة في الحالة الفلسطينية، ما يؤدي لأن يكون الكثير من القرارات السياسية وتلك المتعلقة بصنع السياسات إرتجالياً وعشوائياً، ارتأى معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية أن يباشر بمشروع طموح يحاول من خلاله الإسهام في سد الثغرة الموجودة في مجال الترابط بين صناعة القرار السياسي الفلسطيني والمعرفة. ولذلك، تبنى المعهد مشروع (سلسلة أوراق إستراتيجية).

يقوم المشروع على إعداد أوراق تحليلية في مجالات سياسية وحول موضوعات تتطلب صنع سياسات، وتكون لذلك موجهة بذلك الاتجاه. وعند إعداد ورقة معينة يتم الطلب من اثنين أو ثلاثة من المختصين في المجال أن يقدموا تعقيبات عليها. ومن ثم تعقد ندوة متخصصة تجمع بين سياسيين وأكاديميين ومهتمين لعرض الورقة والتعقيبات. ويتم خلالها إجراء نقاش حول الموضوع المبحوث. بعد ذلك تنشر الورقة والتعقيبات ووقائع الندوة، وما يظهر عنها من مقالات صحافية، في كتاب يُوزع على المؤثرين في صنع السياسة المتعلقة بهذا الموضوع، ويكون في متناول المهتمين والجمهور أيضاً.

وبالتالي، فإن هدف هذا المشروع لا ينحصر فقط بإعداد أوراق بحثية تخصصية حول موضوعات حيوية، وإنما يحاول أيضاً توفير منبر حر لإجراء حوار صريح، جدي، وموضوعي حول قضايا ذات أهمية عامة واهتمام عام، علّ ذلك يكون مفيداً وذا أثرٍ إيجابي في تكريس تقليد يربط بين المعرفة وعملية صنع القرار السياسي والسياسات في البلاد.



## المحتويات

معوقات الدور الأوروبي في تسوية الصراع العربي - الإسرائيلي.....	٧
مقدمة.....	٩

### الفصل الأول

تطور الموقف الأوروبي من الصراع العربي - الإسرائيلي.....	١١
١- المجموعة الاقتصادية الأوروبية.....	١٢
٢- الاتحاد الأوروبي.....	١٧
٣- دور الرافعة الفرنسية.....	٢٣

### الفصل الثاني

معوقات الدور الأوروبي الفاعل.....	٣١
١- إشكاليات الهوية والقوة الأوروبية.....	٣٢
٢- نظام إقليمي عربي متصدع.....	٤١
٣- الانحياز الأميركي لإسرائيل.....	٤٧

### الفصل الثالث

الاتحاد الأوروبي ومشروع «الشرق الأوسط الكبير».....	٥٧
١- المشروع الأميركي وردود الفعل العربية.....	٥٨
٢- بين الأوربة والأطلسية.....	٦٣
٣- اتفاق أوروبي-أميركي: المختبر اللبناني (القرار ١٥٥٩).....	٦٧
خلاصة.....	٧٧
المراجع.....	٨١
تعقيب علي الجرباوي.....	٨٧
تعقيب سميح شبيب.....	٩٧



# معوقات الدور الأوروبي في تسوية الصراع العربي - الإسرائيلي

غسان العزي\*

---

\* أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية في الجامعة اللبنانية-بيروت.





## مقدمة

سال حبر كثير في توصيف وتحليل الدور الأوروبي في الشرق الأوسط عموماً، وفي تسوية الصراع العربي-الإسرائيلي على وجه الخصوص. هذا الدور بقي دون نتائج فعالة على الرغم من الانخراط الأوروبي في شؤون هذه المنطقة منذ أمد بعيدة وبكل الأشكال الممكنة الاقتصادية، والثقافية، والسياسية، والعسكرية.

تدور إشكالية هذه الورقة حول العقبات التي حالت دوماً دون دور أوروبي فعّال في تسوية الصراع العربي-الإسرائيلي، على الرغم من القدرات التي تتمتع بها القارة القديمة التي تضم دوماً كانت، في جلها، إمبراطوريات وقوى عظمى في القرون الماضية، وعلى الرغم، كذلك، من نجاحها في تحقيق تجربة فريدة في تاريخ العلاقات الدولية، هي تجربة الاتحاد الاقتصادي والنقدي المرشحة للتطور إلى ما هو أبعد وأعمق.

بعد رصد المسار التاريخي للدور الأوروبي في تسوية الصراع المذكور عبر محطاته الأساسية خلال الحرب الباردة وبعد نهايتها التي شكلت فرصة لأوروبا، التي تطورت إلى اتحاد ذي طموحات اقتصادية متفوق عليها، وأخرى سياسية ودفاعية لا تزال تخضع لجدال بيني مفتوح، تلعب فيه الدبلوماسية الفرنسية دوراً ديناميكياً متميزاً (الفصل الأول)، يركز الفصل الثاني على معوقات الدور الأوروبي الفاعل في تسوية هذا الصراع، وهي معوقات داخلية أوروبية وأخرى ذات علاقة بأطراف الصراع نفسها، وإرادة الهيمنة الأميركية على الشرق الأوسط، والاستثناءات بعمليات تسوية الصراعات فيها. أما الفصل الثالث والأخير فيسلط الضوء على محطة مهمة في هذا الدور، برزت مؤخراً بعد الاحتلال الأميركي للعراق، وتجلت في ما يبدو أنه اتفاق أميريكي-أوروبي على ديمقراطية ما سمي بالشرق الأوسط الكبير، وهي ديمقراطية تسير بالتوازي مع جهود منسقة ما بين ضفتي الأطلسي لرسم مشهد جيوسياسي جديد في هذه المنطقة، مع ما يتطلبه ذلك من حلول لأزماتها وفي طليعتها الصراع المركزي موضوع هذه الورقة.



## الفصل الأول

# تطور الموقف الأوروبي من الصراع العربي - الإسرائيلي

لا تستطيع أوروبا أن تتجاهل الصراع العربي-الإسرائيلي، ليس لأسباب جغرافية وسياسية واقتصادية فحسب، بل أيضاً لأن هذا الصراع يضرب جذوره في التاريخ الأوروبي الحديث، منذ أن بدأت الهجرة الصهيونية إلى فلسطين في القرن التاسع عشر، مروراً بقضية درايفوس في فرنسا في العقد الأخير من هذا القرن، وانعقاد المؤتمر الصهيوني في بال بزعامة هرتزل (١٨٩٧)، وصولاً إلى معاهدة سايكس-بيكو (١٩١٦)، ووعده بلفور (١٩١٧)، والانتدابين الفرنسي والبريطاني على المنطقة بعد الحرب العالمية الأولى، ثم ما رافق الحرب العالمية الثانية من مجازر وحشية بحق اليهود على أيدي النازيين الألمان وحلفائهم من الأوروبيين، قبل أن تولد إسرائيل، في مايو/أيار ١٩٤٨، بمساعدة الانتداب البريطاني، وتأييد الدول الأوروبية وغيرها. إنها مسؤولية بريطانية<sup>١</sup> وأوروبية<sup>٢</sup> قبل أن تكون غربية بشكل عام<sup>٣</sup>، وبالتالي من الطبيعي أن

<sup>١</sup> اعترف وزير الخارجية البريطاني جاك سترو بمسؤولية بلاده المعنوية عما يحصل في فلسطين والشرق الأوسط، وذلك في أحد تصريحاته عشية الغزو الأميركي-البريطاني للعراق.

<sup>٢</sup> يقول عدد من المثقفين العرب، ومنهم جورج قرم، إن أوروبا أرادت التخلص من مشكلتها اليهودية فعمدت إلى دعم المشروع الصهيوني في فلسطين. انظر:

George CORM. "Le Proche-orient éclaté" ed. Gallimard. coll. Folio. Paris 1999 & "Orient-Occident, la fracture imaginaire," ed. la decouverte, Paris 2003.

<sup>٣</sup> Cf Viviane FORRESTER "Le crime occidental," ed. Fayard, Paris 2004.

يكون لأوروبا، لاسيما وأنها تحولت إلى ائتلاف إقليمي أخذ بالتوسع، موقف من الصراع العربي-الإسرائيلي، ودور في المساعي المبذولة لإيجاد حل له. هذا الموقف يتطور مع تطور النظام الدولي والظروف الإقليمية في الشرق الأوسط، وبالطبع مع تطور أوروبا نفسها من مجموعة اقتصادية هي جزء من منظومة تتزعمها الولايات المتحدة في الحرب الباردة، إلى اتحاد اقتصادي ونقدي ذي شأن في عالم ما بعد-الحرب الباردة. دون أن ننسى دور فرنسا المتميز، ليس لأن الفكرة الاتحادية الأوروبية أتت في الأصل على يد فرنسيين مثل فكتور هوغو في القرن التاسع عشر أو ارستيد بريان وزير الخارجية ورئيس الوزراء الفرنسي ما بين الحربين العالميتين وصولاً إلى جان مونييه وروبير شومان بعد الحرب العالمية الثانية فحسب، بل أيضاً لأن فرنسا كانت ولا تزال الأكثر حماساً، من بين شركائها، لبناء أوروبي متكامل يلعب دوراً أساسياً في النظام الدولي.

## ١- المجموعة الاقتصادية الأوروبية

شهد كل من النفوذ البريطاني والنفوذ الفرنسي في الشرق الأوسط تراجعاً ملحوظاً غداة الحرب العالمية الثانية، وفي مرحلة ما سمي بـ«نزع الاستعمار». وتكرس هذا التراجع نتيجة العدوان الثلاثي؛ الفرنسي-البريطاني-الإسرائيلي، على مصر في العام ١٩٥٦، وذلك لمصلحة القوتين العظميين الجديدتين، الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، على خلفية نظام دولي ثنائي القطبية.

وفي العام ١٩٥٨، في روما، ولدت «المجموعة الاقتصادية الأوروبية» من ست دول كانت منحازة بشكل كلي إلى الدولة العبرية الناشئة. لكن في الستينيات أخذت فرنسا، بزعامة الجنرال ديغول، تصوغ لنفسها سياسة «عربية» متميزة إلى حد كبير بدأت ملامحها بالظهور مع اتفاقية أفيان في العام ١٩٦٢، وقرار ديغول الشهير بالانسحاب من الجزائر، ثم مع الموقف المندد بحرب حزيران/يونيو ١٩٦٧، ورفض باريس الاعتراف بنتائجها العسكرية، وصولاً إلى اتخاذ القرار بحظر السلاح إلى إسرائيل

رداً على عدوانها على مطار بيروت في العام ١٩٦٩ حين قام الكوماندوس الإسرائيلي بتحطيم الأسطول المدني اللبناني الجاثم في المطار.

وفي ما خلا فرنسا، كانت الدول الأوروبية تفتقر إلى سياسة واضحة حيال الشرق الأوسط، أو أن هذه السياسة كانت تقتصر على دعم إسرائيل التي كان ينظر إليها على أنها رأس جسر للعالم الغربي الحر في منطقة يتهددها النفوذ الشيوعي.

حرب أكتوبر/تشرين الأول ١٩٧٣ شكلت منعطفًا في هذا السياق، وبخاصة لما رافقها من قرار عربي بحظر تصدير النفط إلى الدول التي تؤيد إسرائيل. وكانت النتيجة الفورية المباشرة لهذا القرار أن تحركت الدول الأوروبية لاتخاذ موقف من الأزمة، فأصدرت، في السادس من نوفمبر/تشرين الثاني بياناً مشتركاً يتحدث للمرة الأولى عن «الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني»، دون تحديد ماهية هذه الحقوق، قبل أن تؤكد موقفها هذا في بيان بروكسل في ١٤ ديسمبر/كانون الأول وتوافق في اليوم نفسه، في قمة كوبنهاغن، بدفع من الدبلوماسية الفرنسية، على فتح حوار مع العرب كانت قد دعت إليه القمة العربية المنعقدة في الجزائر في ٢٨ نوفمبر/تشرين الثاني من العام نفسه.

في العاشر من يونيو/حزيران ١٩٧٥، انطلق الحوار العربي-الأوروبي عملياً، لكن السنين سوف تبرهن على أنه لن يؤدي إلى نتائج سياسية

<sup>٤</sup> قبل هذه الحرب، وفي العام ١٩٧١ تحديداً، حاول الأوروبيون اتخاذ موقف موحد حيال الصراع العربي-الإسرائيلي تجلى في «وثيقة شومان» في ١٣ مايو/أيار التي نصت على الشروط الأوروبية للتسوية مثل الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي العربية المحتلة، وحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة أو التعويض، وتمركز قوات دولية على الحدود بين الأطراف بعد إنشاء مناطق منزوعة من السلاح. لكن إسرائيل اعترضت عليها على الرغم من أنها تتعامل مع المسألة الفلسطينية باعتبارها قضية لاجئين، الأمر الذي حدا بألمانيا وهولندا إلى التراجع عنها، والإعلان أنها لا تشكل وثيقة رسمية أوروبية تعبر عن موقف مشترك.

<sup>٥</sup> انظر: أحمد صدقي الدجاني، الحوار العربي-الأوروبي، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٧٦. عبد المنعم سعيد، «الحوار العربي-الأوروبي: علاقة قوة أم اعتماد متبادل؟». المستقبل العربي، العدد ٥١، مايو/أيار ١٩٨٣.

لمموسة خارج حدود البيانات الأوروبية المؤيدة للحقوق العربية، التي، على أهميتها، لن تتحول إلى أفعال ووقائع. فالموقف العربي الموحد خلال الحرب المذكورة سوف ينفرد عقده وسوف يطلق الرئيس أنور السادات مسار الخروج المصري من الصراع مع إسرائيل من خلال اتفاقيات كامب ديفيد (١٩٧٨)، والصلح المصري-الإسرائيلي المنفرد الذي اعتبر انتصاراً سياسياً كبيراً للولايات المتحدة التي شرعت في تطبيق سياستها التي أعلنها هنري كيسنجر، والقاضية بجعل السوق النفطية سوقاً للمستهلكين وليس للمتجدين. وهكذا تعرض النظام الإقليمي العربي لأول ضربة قاصمة ستليها ضربات أخرى تنزع منه أوراق التفاوض والحوار مع أوروبا وغيرها.

على الرغم من ذلك، وبسبب التعثر الذي سوف يصيب المسيرة السلمية، وجدت المجموعة الاقتصادية الأوروبية، وبدفع من باريس مجدداً، أن عليها ملء الفراغ السياسي بدور مقبول عربياً على الأقل، فكان إعلان البندقية في يونيو/حزيران ١٩٨٠، الذي يطالب بإشراك منظمة التحرير الفلسطينية في مفاوضات التسوية السلمية للمشكلة الفلسطينية، التي هي ليست مجرد مشكلة لاجئين، بل مشكلة سياسية تؤثر في الاستقرار الدولي، كما طالب بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية المحتلة منذ العام ١٩٦٧، واعتبر أن المستوطنات الإسرائيلية في هذه الأراضي عقبة في وجه السلام وغير شرعية من منظور القانون الدولي.<sup>٦</sup> هذا البيان التاريخي بكل معنى الكلمة تجاوز اتفاقات كامب ديفيد (التي كانت أوروبا قد أيدتها علناً، مطالبة بتوسيعها لتشمل أطراف الصراع كافة، على الرغم من الانتقادات المبطنة التي وجهتها لها) فساهم في تعكير العلاقة الأوروبية-الأميركية التي كان يسودها التوتر أصلاً بسبب غياب التفاهم حول أزمتي إيران وأفغانستان، كما أدى إلى ردود فعل من قبل الحكومة الإسرائيلية التي اعتبرت بأنه استسلام أوروبي شبيه بـ«استسلام ميونيخ»، حتى

<sup>٦</sup> انظر النص الكامل للبيان في:

<http://www.monde-diplomatique.fr/cahier/proche-orient/venise80-fr>.

أن رئيس الوزراء شامير اعتبر أن «هناك صلة ما بين الموقف الأوروبي والإرهاب المعادي للسامية».<sup>٧</sup>

في السنة التالية لإعلان البندقية، بدأ العالم وأوروبا ومنطقة الشرق الأوسط يدخلون في متاهة متغيرات مهمة جديدة. فقد وصل إلى السلطة في فرنسا الاشتراكي فرانسوا ميتران، وفي بريطانيا اليمينية المحافظة مرغريت تاتشر، ومثلها إلى البيت الأبيض رونالد ريغان، الذي أعاد تأجيج نيران الحرب الباردة، وفي مصر اغتيال الرئيس السادات في وقت كانت إسرائيل تشن حرباً لا هوادة فيها على منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان وخارجه، توجتها باجتياحها العسكري لهذا البلد، وصولاً إلى العاصمة بيروت في صيف ١٩٨٢، الذي انتهى بخروج المنظمة من لبنان، وتبعثر قواتها وكوادرها في سبع دول عربية (اتفاق حبيب).

على خلفية هذه المتغيرات، كان الوعي الأوروبي حيال الصراع العربي-الإسرائيلي مستمراً في التبلور والتطور، فباتت منظمة التحرير تحظى باعتراف فرنسي علني، وأوروبي ضماني، في وقت كان يصفها الرئيس ريغان بأنها «عصابة إرهابية» و«قتلة أطفال» وما شابه، الأمر الذي ساهم في تعكير صفو العلاقات بين المجموعة الأوروبية من ناحية، والولايات المتحدة وإسرائيل من الناحية المقابلة. لكن استمرار الحرب العراقية-الإيرانية (١٩٨٠-١٩٨٨) وانشغال العالم بالحراك الأميركي-السوفيتي، وبخاصة بعد وصول غورباتشوف إلى الكرملين، في العام ١٩٨٥، وسياساته المتعلقة بالبريسترويكا، والغلاسنوست، واتفاقات نزع السلاح وتقليصه، وصولاً إلى انهيار جدار برلين في نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٨٩، أدت إلى تراجع الاهتمام الدولي، والأوروبي بالطبع، بالصراع العربي-الإسرائيلي على الرغم من أن الانتفاضة الفلسطينية التي اندلعت في العام ١٩٨٧ ساهمت في استمرار الأضواء الموجهة إلى ما يعاناه الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال الإسرائيلي، وفي اتخاذ المجموعة الاقتصادية جملة من المواقف الجديدة المؤيدة

<sup>7</sup> Le Soir (Paris), 8/10/1980.



للفلسطينيين، والداعمة لهم في المحافل الدولية. وبتأثير من هذه الانتفاضة على الأرجح، دعا الرئيس ميثران، في العام ١٩٨٩، إلى إعادة إحياء الحوار العربي-الأوروبي، والدور الأوروبي في العملية السلمية. وهكذا، في ديسمبر/كانون الأول من العام نفسه، انعقد أول مؤتمر عربي-أوروبي شامل، ولو على المستوى الوزاري، بين الدول الأوروبية الاثنتي عشرة والعربية الاثنتين والعشرين، شاركت فيه منظمة التحرير باعتبارها دولة كاملة العضوية في جامعة الدول العربية. لكن الأحداث المتتالية سوف تتيح بهذا المسار الذي بدأ بخطوة بالغة الدلالة من الناحية الرمزية على الأقل.

في صيف ١٩٩٠، وجه الاجتياح العراقي للكويت مع تداعياته ضربة قاصمة لكل النظام الإقليمي العربي وللدور الأوروبي في هذه المنطقة أيضاً. لقد كانت حرب الخليج الثانية التي جاءت عقب انهيار جدار برلين ونهاية الحرب الباردة، مناسبة للولايات المتحدة الساعية إلى تعزيز نفوذها على الساحتين الإقليمية والدولية وصولاً إلى توكيد زعامتها على رأس النظام الدولي الجديد. وبعد انتهاء حرب الخليج الثانية، انعقد مؤتمر برلين (أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩١) على أساس مبدأ «الأرض مقابل السلام» الذي اشترط اسحق شامير للاشتراك فيه أن يتم استبعاد الأمم المتحدة (على الرغم من «الصحة» الكبرى التي أجمع عليها المحللون أمام فعالية هذه المنظمة في شرعنة ورعاية الائتلاف الدولي الكبير لتحرير الكويت) وأوروبا المنحازتين، في رأيه للعرب، وكان له ما أراد. وهكذا على الرغم من تأييدها لهذا المؤتمر، وجدت المجموعة الأوروبية نفسها مستبعدة عنه، وهو الحدث الأهم في الشرق الأوسط بعد انتهاء القطبية-الثنائية.

لقد أيدت هذه المجموعة، تقريباً، كل مشاريع التسوية التي تم تقديمها في المنطقة. وكان موقفها يتقدم دوماً على الموقف الأميركي، ويتطابق كثيراً مع الموقف السائد في الأمم المتحدة. وسوف تبرهن الأيام أن الأميركيين سيضطرون للتبني المتأخر للأفكار الأوروبية التي كانوا يرفضونها. ففي حين كان ممثلو منظمة التحرير الفلسطينية، في الثمانينيات من القرن المنصرم، يستقبلون في باريس وبعض العواصم

الأوروبية بصفة دبلوماسية كانت إدارة ريغان تعتبرهم مجرد إرهابيين، وترفض أي حوار ولو غير مباشر معهم. وفي وقت كان يجمع فيه الأوروبيون على حق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم، وعلى شرعية منظمة التحرير كممثل وحيد لهم، كان الرئيس بوش الأب يفتتح مؤتمر مدريد في غياب المنظمة (رسمياً على الأقل) ومن دون المجموعة الأوروبية والأمم المتحدة. لكن هذا المؤتمر راح يتعثر ويتجه صوب الفشل، كما سبق ووعد شامير بالضبط.

هذا الأخير سوف يخسر رئاسة الوزراء بعد أقل من عام ليحل محله العمالي اسحق رابين الذي سيعطي إشارة الموافقة على مفاوضات سرية تجري مع منظمة التحرير في عواصم أوروبية أبرزها أوسلو.

## ٢- الاتحاد الأوروبي

سارع الأوروبيون إلى التكيف مع انقلاب النظام الدولي فتوحدت ألمانيا، وانتهت المفاوضات البينية الأوروبية بالتوقيع على معاهدة «الاتحاد الأوروبي» في ماستريخت الهولندية في السابع من فبراير/شباط ١٩٩٢، التي تحمل طموحات اتحادية في كل المجالات الاقتصادية والنقدية والاجتماعية والدفاعية والسياسية. وبعد أقل من عام على البدء بوضعها موضع التنفيذ، فاجأ الإسرائيليون والفلسطينيون العالم بتوقيعهم، في حديقة البيت الأبيض في ١٣ سبتمبر/أيلول ١٩٩٣، على اتفاقية أوسلو التي تتضمن اعترافاً متبادلاً بين الطرفين وانسحابات إسرائيلية من الأراضي الفلسطينية وقيام سلطة فلسطينية مكانها، وعودة كوادر منظمة التحرير من الخارج إلى مناطق السلطة التي باتت بزعامة ياسر عرفات.

بالطبع أُيدَ الاتحاد الأوروبي اتفاقية أوسلو على الرغم من غيابها عنها، لا بل إنه سوف يتدخل لإنقاذها بعد أن تعرضت للتعثر عندما اصطدمت بشروط غير متوقعة في عهد رابين (الذي اغتاله متشدد يهودي في نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٩٥) وبتعنت حكومة نتنياهو، ابتداءً من العام ١٩٩٦.

في هذا الوقت كان «الشرق الأوسط الجديد» (عنوان كتاب لشمعون

بيريز لاقى صدى دولياً واسعاً) قد بدأ يتخذ لنفسه وجهة إستراتيجية جديدة بتأثير مباشر من الولايات المتحدة التي نجحت في جمع دول عربية عديدة إلى جانب إسرائيل في مؤتمرات اقتصادية (الدار البيضاء ١٩٩٤، وعمان ١٩٩٥، والقاهرة ١٩٩٦، والدوحة ١٩٩٧) تحت عنوان مفهوم جديد هو «الشرق-أوسطية» راح يلاقي رواجاً في المنطقة وإن توجس البعض من أهدافه الحقيقية، ومنها أنه يسعى للحلول محل «المتوسطية» وفكرة العروبة، لصالح إسرائيل المدعومة من الولايات المتحدة الهادفة للسيطرة على المنطقة في إطار النظام الدولي الجديد الذي تسعى لبلورته.

في المقابل، كان الاتحاد الأوروبي قد مهد في المؤتمر البرلماني لدول المتوسط، في مالابا ١٩٩٢، إلى عقد مفاوضات مع جيرانه المتوسطيين أفضت إلى إعلان برشلونة في نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٩٥<sup>٨</sup>، والذي طرح قاعدة للتعاون الشامل بين الدول الـ ٢٧ (١٥ أوروبية و ٨ عربية، إضافة إلى تركيا وإسرائيل وقبرص ومالطة) الموقعة، تركزت على ثلاثة مستويات من الشراكة (ما سمي في حينه «السلات الثلاث»)، وهي:

- ◆ الشراكة السياسية والأمنية.
- ◆ الشراكة الاقتصادية والمالية.
- ◆ الشراكة الاجتماعية والثقافية والإنسانية.

لقد عكس هذا الإعلان رؤية الاتحاد الأوروبي لما يجب أن تكون عليه علاقته بدول حوض المتوسط، وذلك من ثلاث زوايا على الأقل: الأولى تحويل صيغة العلاقة من صيغة قائمة على التعاون (cooperation) إلى صيغة قائمة على المشاركة (partenariat, partnership)، والثانية وضع إطار قانوني ومؤسسي عام يحكمها ويحدد توجهاتها الأساسية من حيث الالتزامات، والحقوق، والواجبات الملقة على عاتق الطرفين. فوجود مثل هذا الإطار يضمن أن تصبح اتفاقات الشراكة، وهي أساساً ثنائية

<sup>٨</sup> انظر النص الكامل في الكتيب الصادر عن المفوضية الأوروبية تحت عنوان «الشراكة الأوروبية-متوسطية»، ١٩٩٧.

بطبيعتها بين طرفين أحدهما الاتحاد الأوروبي ككتلة، والآخر الدولة المعنية منفردة، متشابهة حتى وإن لم تكن متطابقة. والثالثة تحويل هذه العلاقة من علاقة اقتصادية أو فنية إلى علاقة شاملة تتضمن السياسة والأمن والثقافة والاجتماع، إلى جانب الأمور التقنية والفنية.<sup>٩</sup>

ومن المعروف أن اتفاقات التعاون كانت تطرح العلاقة بين طرفيها في صورة مانح (الاتحاد الأوروبي) ومتلق (الدولة المعنية): أي أنها صيغة من طرف واحد تأخذ شكل معونة (نقدية أو عينية) يبدي المانح استعدادة لتقديمها ولا يحق للمتلقى، في العادة، تغيير قيمتها أو تعديل شروطها. أما «اتفاقيات المشاركة»، فتطرح العلاقة بين طرفيها في إطار تعاقدية يفرضي إليه مفاوضات يفترض أن تعكس تلاقي إرادتهما الحرة على أرضية مشتركة ويرتب حقوقاً والتزامات متبادلة.<sup>١٠</sup>

مع حلول الذكرى العاشرة لإعلان برشلونة، يكون الاتحاد الأوروبي قد وقع على اتفاقيات شراكة مع كل الدول العربية (بما فيها السلطة الفلسطينية) الموقعة على الإعلان، وأنجز مشاريع عديدة، وقدم مساعدات كثيرة في إطاره في كل المجالات تقريباً، ولكن ما يهمننا هنا هو ما يتعلق بالعلاقة بين مساري برشلونة والصراع العربي-الإسرائيلي موضوع هذه الورقة.

في الحقيقة «إن العملية السلمية هي لب مسار برشلونة، وبخاصة في بعدها المتعلق بالسياسات الأمنية».<sup>١١</sup> مبادرة برشلونة هي المرحلة الأخيرة من عملية السلام الشرق أوسطية التي أطلقها مؤتمر مدريد في ١٩٩١. فمن دون «مدريد»، ومن دون إجراء المفاوضات الثنائية بين إسرائيل وجيرانها العرب، لم يكن ممكناً أن يولد مسار برشلونة أصلاً.<sup>١٢</sup>

<sup>٩</sup> الدكتور حسن نافعة. **الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربياً**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، حزيران/يونيو ٢٠٠٤، ص ٤٩٤.

<sup>١٠</sup> المصدر نفسه.

<sup>١١</sup> فولكر برتس. «برشلونة والتسوية: أوروبا لدور سياسي». مجلة شؤون الأوسط، العدد ٨٢، نيسان/أبريل ١٩٩٩، ص ٧.

<sup>١٢</sup> المصدر نفسه.

تمثل عملية برشلونة مساهمة أوروبية، وبخاصة لجهة أنها تظهر في أن ما الذي يمكن للسياسات الأوروبية أن تحققه، وما هي حدودها، ذلك أنه نظراً إلى اختلاف هيكلية وأجهزة الأوروبيين والأميركيين، فإن سياسات الطرفين ليست لديها قدرات مختلفة فحسب، بل وأولويات مختلفة أيضاً.<sup>13</sup> إذ لم يكن ممكناً لا للمفوضية الأوروبية، ولا لأي رئيس دولة أوروبية أن يجمع كل أطراف الصراع العربي-الإسرائيلي في مؤتمر للسلام كالذي عقد في مدريد، فالاتحاد الأوروبي لا يملك نفوذاً إقليمياً كافياً، كما أنه يفتقر إلى الأدوات أو التقليد لما يمكن أن نطلق عليه دبلوماسية القوة». ومن المؤكد من ناحية ثانية أن الإدارة الأميركية لم تكن قادرة أو حتى راغبة في إطلاق عملية معقدة ومتعددة الأبعاد والأطراف كعملية برشلونة، إذ ليس لدى الولايات المتحدة خبرة كافية في هذا النوع من «الدبلوماسية البناء» فضلاً عن أن دبلوماسيتها التي تحدد سياساتها بناءً على الانتخابات والحملات الرئاسية والنيابية، لا تتحلى بالصبر الضروري لمثل هذه المشاريع بعيدة المدى.<sup>14</sup>

وعلى الرغم من مواطن الضعف العديدة في مسار برشلونة وتطبيقاته العملية، فإنه يمكن القول إنه عزز إلى حد كبير تأثير الاتحاد الأوروبي في عملية السلام ونفوذه على مستوى العلاقات الثنائية والمتعددة-الأطراف. إذ لا يزال كبار المسؤولين من الدول الأعضاء في الشراكة الأورو-متوسطية يجتمعون بشكل منتظم ودوري لإجراء حوار سياسي حول الشراكة الأمنية والسياسية (السلة الأولى من سلات برشلونة الثلاث). كما أن هناك اجتماعات عدة تجمع وزراء ومسؤولين كباراً من كل هذه الدول لبحث السلتين الأخريين (الشراكة المالية والاقتصادية، والشراكة الاجتماعية والثقافية والإنسانية). وهذه الاجتماعات الدورية توفر منبراً لأطراف الصراع العربي-الإسرائيلي وغيرهم للالتقاء حتى عندما تراوح العملية السلمية مكانها. لكن لا يسع المراقب إلا أن يلاحظ

<sup>13</sup> Volker PERTHES . "Europe the United States and the Middle East peace process" in: Allies divided Transatlantic Policies for the Greater Middle East, Robert D.Blackwill and Michael Sturmer, eds (Cambridge:Mass.The MITPress), 1997.

<sup>14</sup> Ibid.

بأن العلاقة مع إسرائيل تبقى المسألة الأصعب عند محاولة الأوروبيين المساعدة في حل الصراع، نظراً لرفضها المتكرر لاقتراحاتهم في هذا المجال. وعلى الرغم من أن الاتحاد الأوروبي عقد اتفاقية تعاون تجارية مع إسرائيل تتيح له، من حيث المبدأ، ممارسة بعض وسائل الضغط (مثل وقف الصادرات من المستوطنات الإسرائيلية) فإنه يفتقد إلى الإرادة السياسية لممارسة مثل هذا الضغط بذريعة أن الفلسفة العامة التي يتبناها تقول إن ممارسة الضغوط بشكل عام، وعلى إسرائيل بشكل خاص، تؤدي إلى نتائج عكسية، وبالتالي فهو يفضل اللجوء إلى «الجزرة» لأنها أكثر إفادة من «العصا». في المقابل، فإن المساعدات المالية والقانونية والسياسية<sup>١٥</sup> التي يقدمها الاتحاد الأوروبي، الممول الأول للسلطة الفلسطينية، نجحت في التأثير على هذه الأخيرة ودفعها إلى توقيع اتفاقيات عديدة منها -على سبيل المثال لا الحصر- الموافقة على الدعم الأوروبي في مجال مكافحة الإرهاب من خلال اتفاقية وقعتها مع الاتحاد في العام ١٩٩٨، واقتناعها بتأجيل إعلان الدولة الفلسطينية من طرف واحد في العام نفسه.

في المحصلة على الرغم من أن المسار المنبثق عن إعلان برشلونة أريد له أن يكون تجديداً، وأن يأخذ بالاعتبار تطور بلدان المتوسط، فإن العملية التي بات عمرها عقداً كاملاً اليوم لم تسفر عن نتائج حسنة مشجعة في جوانبها الثلاثة: السياسي والأمني، والاقتصادي والمالي، والاجتماعي والثقافي والإنساني. وبالتالي، فإن المشكلات المتوسطة لا تزال قائمة أكثر من أي وقت مضى مع ما يترتب عنها من أزمات ومشاعر إحباط.<sup>١٦</sup> وليس المجال هنا لتحليل الأسباب وتحديد المسؤوليات، فالظروف الإقليمية والدولية ساهمت كثيراً في وضع العوائق أمام مسار برشلونة الذي لم يحسن العرب استغلاله كما أخفق الأوروبيون

<sup>١٥</sup> انظر تفصيلاً لهذه المساعدات في: الدكتور حسن ناعفة. الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربياً، ص. ٥٣٧-٥٤٢.

<sup>١٦</sup> عزوز كردون. «الأمن والاستقرار في المتوسط»، مجلة شؤون الأوسط، العدد ٨٢، نيسان/أبريل ١٩٩٩، ص. ١٧.

في تخطي العقبات التي اعترضت سبيله. وقد انعقدت قمم ومؤتمرات عديدة سواء للاتحاد الأوروبي أو للشراكة المتوسطية منذ ذلك التاريخ، وانبثقت عن معظمها بيانات تتصف بتأييد التسوية السلمية بلغة دبلوماسية تتفادى استفزاز الولايات المتحدة وإسرائيل، بل إن الأوروبيين حرصوا في كل حراكهم الدبلوماسي على إعلان تأييدهم للرعاية الأميركية للمسيرة السلمية في الشرق الأوسط بكل ملفاتها ومساراتها.

بعد تفجيرات ١١ سبتمبر/أيلول ٢٠٠١، انضم الاتحاد الأوروبي إلى الولايات المتحدة في حربها على الإرهاب. وحظيت هذه الأخيرة بتأييد أوروبي واسع في حملتها على أفغانستان. لكن بدا المشهد مختلفاً تماماً عندما تعلق الأمر بالعراق، كذلك عندما حاول رئيس الوزراء الإسرائيلي شارون الاستفادة من الأجواء السائدة في محاولة لتصفية ما يسميه بـ«الإرهاب الفلسطيني». لقد تلقى «رجل السلام شارون» على ما يسميه بوش كل الأضواء الخضراء الأميركية الممكنة. لكن الاتحاد الأوروبي وقف موقف المعارض للسلوك الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وأيدت أوروبا إجراء تحقيق دولي في مجازر جنين وإرسال مراقبين دوليين إلى فلسطين، وعقد مؤتمر دولي لحل القضية وغير ذلك، دون جدوى. فالراعي الأميركي لا يود إحراج حليفه الإسرائيلي. وهذا الأخير يتهم أوروبا بالانحياز إلى العرب، ولا يشعر بأي حرج إزاء منع الممثل الأعلى للسياسة الخارجية الأوروبية خافيير سولانا ومبعوثها إلى الشرق الأوسط انجيل ميغل موراتينوس من الدخول إلى رام الله لمقابلة الرئيس عرفات المحاصر في مقره في رام الله إبان الاجتياح الإسرائيلي لمناطق السلطة الفلسطينية في ربيع العام ٢٠٠٢.

وعلى الرغم من كل شيء، استمر الاتحاد الأوروبي في حراكه الدبلوماسي في المنطقة وفي تقديم الأفكار الآيلة إلى إيجاد مخرج وحلول للأزمة المتفاقمة. كذلك كان يوافق، في كل مرة، بل ويدعم المشاريع التي تتقدم بها الإدارة الأميركية، ويسدي النصح للسلطة الفلسطينية بالتعامل معها بإيجابية وواقعية. هذا ما حصل لخطط ميتشل وتينيت وزيني التي لم تجد سبيلاً إلى التنفيذ العملي. أما بالنسبة إلى «خارطة الطريق»، فيشكل الاتحاد أحد أقطابها الأربعة (الأمم المتحدة،

وروسيا، والولايات المتحدة) على الرغم من هيمنة هذه الأخيرة على القرار الفعلي. وهي تختلف عن غيرها من المبادرات في أنها جاءت إثر تغيير إستراتيجي كبير في المنطقة ناتج عن الاحتلال الأميركي-البريطاني للعراق، وبعد المبادرة التي أعلنها العرب في قمة بيروت في مارس/أذار ٢٠٠٢، وإعلان الرئيس بوش عن «رؤيته» للتسوية القائمة على دولتين فلسطينية وإسرائيلية تعيشان بسلام جنباً إلى جنب. ويشعر الأوروبيون الذين شاركوا في وضع الخطة هذه المرة أنه قد يطلب منهم المشاركة في تنفيذها إذا تطلب الأمر، سواء مباشرة أم عن طريق حلف الأطلسي الذين هم أعضاء فيه. وفي رأيهم أن لجوء واشنطن إلى خدمات روسيا وأوروبا والأمم المتحدة في «خارطة الطريق» ينم عن رغبة حقيقية هذه المرة في تحمل المسؤولية وتقاسمها مع كل الأطراف الفاعلة في العالم والمنطقة.

### ٣- دور الرافعة الفرنسية

في ما عدا فرنسا، القوة الكولونيالية السابقة، تفتقر سائر الدول الأوروبية تقريباً إلى سياسة شرق-أوسطية واضحة. والحقيقة أنه في عهد الجنرال ديغول، ساهمت ثلاثة عناصر في إرساء سياسة عربية لفرنسا: نهاية حرب الجزائر، ويزوغ العالم الثالث كقوة دولية، والقطبية-الثنائية. انضواء العالم الثالث المستقل حديثاً تحت راية عدم الانحياز أَرْضَى التطلعات الديغولية المؤيدة لنظام دولي متعدد-القطبية يفرد مكاناً للدول متوسطة القوة إلى جانب القوتين العظميين. هذه السياسة الخارجية، سياسة الخط الثالث البديل عن الثنائية-القطبية، اتبعتها كل الذين خلفوا ديغول إلى اليوم، بمن فيهم غريمه الاشتراكي فرانسوا ميتران.

هذا الأخير ذهب إلى حد الانخراط العسكري المباشر في الشرق الأوسط عندما أرسل كتيبة فرنسية إلى بيروت من ضمن القوة متعددة-الجنسيات عقب الاجتياح الإسرائيلي في صيف ١٩٨٢، وقد تعرض مقر القيادة الفرنسي إلى التفجير في أكتوبر ١٩٨٣ في اللحظة نفسها مع مقر القيادة الأميركي، ما أوقع أكثر من مئة قتيل فرنسي. والأسطول الفرنسي



هو الذي أمن الحماية لعرفات الخارج من بيروت نتيجة هذا الاجتياح، وهو الذي عاد وقام بالمهمة نفسها في طرابلس التي حوصر فيها عرفات من قبل السوريين وحلفائهم. وإذا كانت إيطاليا وبريطانيا قد شاركتا في القوة المذكورة نفسها، فإن مشاركتهما كانت رمزية جداً، ومن دون أي انخراط سياسي في الأوضاع. وبمبادرة من فرنسا نفسها، فتحت أبواب عواصم أوروبية عديدة أمام ممثلي منظمة التحرير في الثمانينيات من القرن المنصرم.<sup>17</sup> وبذلك كان الاشتراكيون الفرنسيون يحاولون إيجاد نوع من التوازن في سياساتهم الشرق-أوسطية المعروفة بالصدقة الوثيقة مع إسرائيل، وحزب العمل فيها على وجه الخصوص.

في حرب الخليج الثانية التي شاركت فيها فرنسا حدثت قطيعة بررها وزير الخارجية رولان دوما بالقول إن العالم العربي منقسم على نفسه، وإن فرنسا لا يسعها أن تكون أكثر ملكية من الملك، وبالتالي لا مبرر لسياسة عربية لفرنسا بعد اليوم. وأضاف: «من الأفضل الكلام عن نهاية أسطورة مزدوجة... العالم العربي هو أسطورة بحد ذاته، والسياسة العربية هي أسطورة أخرى».<sup>18</sup> لكن الحقيقة أن انهيار النظام الدولي هو الذي أطاح بالسياسة العربية لفرنسا في تلك الحقبة، وليس انقسام العالم العربي الذي لم يكن موحداً في يوم من الأيام (باستثناء فترة حرب أكتوبر ١٩٧٣ القصيرة). لكن يبقى كلام الوزير الفرنسي راهناً إذ إن الآخرين لا يمكن أن يكونوا أكثر عروبة من العرب أنفسهم حيال قضايا المنطقة. وحالة الوهن العربي لا تساهم أبداً في تشجيع الاتحاد الأوروبي على انتهاج سياسة عملية وركوب المخاطر في سبيل القضايا العربية مهما كانت عادلة.

هذا لا يمنع أن فرنسا استمرت في عهد ميتران في دعم منظمة التحرير الفلسطينية وحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره. لكن في هذا

<sup>17</sup> للمزيد من التفاصيل، انظر:

Ghassan EL EZZI "l'invasion israelienne du Liban, origins, finalités et effets pervers", ed.l'Harmattan.Paris 1990.

<sup>18</sup> Entretien avec Le monde, 12 mars 1991.

العهد استفادت بعض الرموز اليمينية المؤيدة لإسرائيل، مثل فرانسوا ليوتار، وسيمون فيل، وفرانسوا فيلون، وغيرهم، من اتفاق أوسلو لدفع باريس إلى توقيع اتفاقات عدة مع إسرائيل.

وصول جاك شيراك إلى الإليزيه في مايو/أيار ١٩٩٥، رحب به العرب كثيراً لاسيما وأنه بادر على الفور إلى حسم النقاش الذي كان سائداً في وزارة الخارجية حول ما إذا كان من المناسب استخدام تعبير حق الفلسطينيين في دولة مستقلة أم لا، معطياً الأوامر بالسير في هذا الاتجاه. وفي العام ١٩٩٦، زار كل دول المنطقة تقريباً، وقال أمام المجلس التشريعي الفلسطيني في ٢٣ أكتوبر/تشرين الأول أن لا سلام ممكناً إذا تم استثناء مدينة السلام-القدس- منه، فصفق له ياسر عرفات والجميع وقوفاً.

فرنسا شيراك تعترض على الهيمنة الدبلوماسية التي تمارسها واشنطن في الصراع العربي-الإسرائيلي، وتؤيد أطروحة «القناة المزدوجة»: أي تقاسم المسؤوليات بين أميركا والاتحاد الأوروبي. هذا الأخير يقبل بلعب دور أكثر فعالية، ويرفض أن يقتصر دوره على المساهمة المالية في سياسة لا يملك حق المشاركة فيها أو الاعتراض عليها. إنه لا يريد أن يبقى مجرد «شريك ممول» في العملية السلمية، بل «شريك مشارك»: أي وسيط بكل معنى الكلمة. لكنه، كما قال شيراك في بيروت في ٢٥ أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٦: «لم يقرر بعد طرائق وكيفيات تدخله الخارجي»<sup>١٩</sup> ما يضيفي الكثير من النسبية على دوره السياسي وقدراته.

عملية «عناقيد الغضب» الإسرائيلية في لبنان وتداعياتها، في أبريل/نيسان ١٩٩٦، برهنت على فعالية مبدأ القناة المزدوجة كما يفاخر الفرنسيون، إذ إن الحراك الدبلوماسي الفرنسي والأميركي مع عواصم المنطقة أفضى إلى «تفاهم نيسان» الذي أنهى الأزمة، واستمر العمل به سنوات طويلة. لكن فرنسا كانت وحدها في هذه الأزمة، وليس الاتحاد الأوروبي. وهذا ينطبق على قرارها الانسحاب من الائتلاف المضاد

<sup>١٩</sup> النهار (البيروتية)، ٢٦/١٠/١٩٩٦.

للعراق في ٢٧ ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٦، الذي كان قراراً أحادياً وليس جماعياً أوروبياً، لأن بريطانيا بقيت بقوة في هذا الائتلاف.

لطالما لعبت فرنسا دور الرافعة أو المحرك للسياسة العربية لأوروبا منذ أن كانت مجموعة اقتصادية إلى اليوم، حيث باتت تعد خمساً وعشرين دولة. ولا مبالغة في القول إنه ربما لولا هذا الإصرار الفرنسي على الحضور في الشرق الأوسط لكان الدور الأوروبي غائباً تماماً، وكان الأوروبيون أسلموا للأميركيين شؤون المنطقة كما فعلوا في أوروبا نفسها طيلة الحرب الباردة، حتى أن بعضهم لا يزال يستسيغ الهيمنة الأميركية على القرار الأوروبي إلى اليوم، لأسباب تضيق في شرحها هذه العجالة.

وبسبب سياستها هذه، تتعرض فرنسا عموماً لضغوط إسرائيلية وأميركية تذهب في بعض الأحيان إلى حدود اتهامها، بل واتهام أوروبا كلها، بمعادة السامية «وحتى بالطم بتنفيذ المرحلة الثانية من «الحل النهائي»، بحسب تعبير جورج ويل.<sup>٢٠</sup> هناك ابتزاز إسرائيلي مستمر للأوروبيين بسبب ماضي العذابات التي تعرض لها اليهود في أوروبا، لاسيما في الحقبة النازية التي اشترك في جرائمها أو تواطأ معها كثيرون في دول هذه القارة.<sup>٢١</sup> وتنتهج دول أوروبية عديدة سياسات مؤيدة لإسرائيل على الدوام بفعل هذا الابتزاز الذي يرافقه شعور عام بالذنب وتأنيب الضمير. ولا تزال ألمانيا إلى اليوم تدفع تعويضات لإسرائيل شكلت في بعض الأوقات ما نسبته أربعون في المائة من حجم التدفقات المالية لإسرائيل، وتسببت بتأزيم العلاقة مع العرب،<sup>٢٢</sup> هذا من دون نسيان صفقات السلاح

<sup>20</sup> George Will, "Final Solution-Phase2", Washington Post , may2, 2002.

<sup>٢١</sup> يشرح المؤرخ اليهودي الأميركي فنكلشتاين كيف استخدمت الهولوكوست اليهودية لمصالح سياسية واجتماعية كبيرة، وكيف عملت إسرائيل على استغلال اليأس اليهودي كسلاح أيديولوجي قوي جداً ولعبت دور الدولة الضحية. وقد اتهم المؤرخ، الذي نجت عائلته من النازية، بالعمل لصالح المعادين للنازية. انظر كتابه:

Norman Finkelstein, "L'industrie de l'holocauste: reflexions sur l'exploitation de la souffrance des Juifs".

<sup>٢٢</sup> محمد مصطفى كمال وفؤاد نهرا. صنع القرار في الاتحاد الأوروبي والعلاقات العربية-الأوروبية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠١، ص ١١١.

السرية والعلنية وأخرها تقديم غواصات من نوع «دلفين»، في خضم الاجتياح الإسرائيلي لمناطق السلطة الفلسطينية، من شأنها أن تؤمن للدولة العبرية ر دعاً نووياً نهائياً على الرغم من أن الدول العربية لا تملك السلاح النووي ولا القدرة على صناعته. ويتفهم المحللون عموماً حساسية الموقف الألماني وعدم القدرة حتى على توجيه الانتقادات لإسرائيل.

حتى في فرنسا، فإن الوضع حساس ومعقد، ذلك أنه «ما أن ينتقد شارون وحكومته سواء بسبب إستراتيجيه العبثية حيال الفلسطينيين، أم تسامحه مع المستوطنين أم إهداره المال على الطرق الالتفافية (...)، حتى تشرع بعض شرائح الطائفة اليهودية بقذف الاتهامات بمعاداة السامية».<sup>23</sup> والأمثلة على ذلك عديدة، ما تعرض له الفيلسوف روجيه غارودي بسبب كتابه الأساطير المؤسسة للسياسة الإسرائيلية (رامسدات، باريس ١٩٩٦)، وما تعرض له الأب بيار الشخصية الأكثر شعبية في فرنسا في ذلك الوقت، بسبب تضامنه مع صديقه غارودي الذي مثل أمام القضاء الفرنسي بناء على قانون داسو-فايوس المتعلق بالعنصرية ومعاداة السامية.

ودوماً -على سبيل المثال لا الحصر- فقد أرسل باسكال بونيفاس، الكاتب السياسي مدير «معهد العلاقات الدولية والإستراتيجية» في باريس، والعضو المسؤول في الحزب الاشتراكي، رسالة إلى الحزب، في أبريل/نيسان ٢٠٠١ يدعو فيها إلى سياسة أكثر توازناً حيال الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني، أقله لأسباب انتخابية يفرضها وجود ملايين من الفرنسيين المسلمين وذوي الأصول العربية. وقد جوبه بحملة إدانة عنيفة بسبب هذه الرسالة دفعته إلى الخروج من الحزب. وفي الرابع من أغسطس/آب ٢٠٠١، كتب مقالاً في لوموند تحت عنوان «رسالة إلى صديق إسرائيلي» يقول فيها إن أي سلام دائم لا يمكن أن يقوم على نفي حقوق الشعب الفلسطيني، وأن حق إسرائيل الشرعي في الأمن لا يتنافى أبداً مع حق الفلسطينيين في

<sup>23</sup> Ilan Greilsammer, "la pente savonneuse de l'antisémitisme", Libération, 24/9/2003.

تقرير مصيرهم. أثر هذه المقالة تلقى الكاتب انتقادات جارحة واتهامات وتهديدات شخصية. ورد عليه سفير إسرائيل في باريس إيلي برنافي (عبر مقال نشرته لوموند في الثامن من أغسطس/آب) متهماً إياه بمعاداة السامية، والصحافة الفرنسية عموماً ولوموند خصوصاً بأنها ضد إسرائيل.

يقول بونيفاس إن هناك إرهاباً فكرياً في فرنسا ضد كل من ينتقد الحكومة الإسرائيلية، وهذا الإرهاب يمارس حتى ضد الإسرائيليين المسالمين واليهود الفرنسيين الذين لا يوافقون على سياسة إسرائيل. إن إسرائيل هي الدولة الوحيدة في العالم التي من الممنوع انتقاد حكومتها بدون أن يتهم المرء بالعنصرية، ويتلقى ردوداً قاسية وتهديدات عنيفة. وللتوضيح فقط، فإن بونيفاس يؤيد بقوة حق إسرائيل في العيش بأمان وسلام، وحق اليهود خارجها في العيش بأمن واحترام لهويتهم. وهو لا يعتقد بوجود لوبي يهودي في فرنسا، فاليهود فيها، كما يقول، متنوعون مختلفون، لكن هناك لوبي مفرطاً في تأييد إسرائيل يدعم حكومتها مهما فعلت، ويضم يهوداً وغير يهود يتصرفون بدافع من الشعور بالذنب أو بسبب كراهيتهم للعرب والمسلمين. كما أنه ينتقد بعنف العمليات الانتحارية الفلسطينية التي يعتبرها جريمة أخلاقياً (لأنها تقتل مدنيين أبرياء) وكارثة سياسياً (لأنها تبعد إمكانية السلام). وفي الوقت نفسه، فإنه يعتبر أن ما يجري بحق الفلسطينيين اليوم غير أخلاقي وغير شرعي وضد مصالح الشعبين على المدى الطويل،<sup>24</sup> وهذا ما ألب عليه مؤيدي إسرائيل إلى درجة مطالبة معهد الدراسات الذي يديره بعزله. وقد تسبب كتابه بضجة وجدل واسعين في الأوساط الصحافية والسياسية الفرنسية، ومنها مثلاً استقالة المؤرخ الفرد غروسر من مجلس الإشراف على أسبوعية الإكسبرس بسبب كتابته مقالاً عن كتاب بونيفاس في ٢٢/٥/٢٠٠٣، وبرر استقالته بموقفه من الإعلام حيال عذابات الفلسطينيين.

<sup>24</sup> Pascal Boniface, "Est-il permis de critiquer Israel?", ed.Robert Laffont, Paris2003.

هذه الأجواء تشجع الحكومات الإسرائيلية على ممارسة الضغوط على الحكومات الأوروبية التي تصل في بعض الأحيان إلى حد اتهامها علناً بالانحياز إلى العرب بسبب كراهيتها لليهود، مع التذكير دوماً، بالطبع، بما حصل في الماضي، وبخاصة في الحقبة النازية. ففي ١٩/٧/٢٠٠٤ متذرعاً ببعض الحوادث ضد يهود فرنسيين على خلفية ما يجري في فلسطين والعراق، طالب شارون علناً في خطاب له أمام منظمة أميركية في القدس، اليهود الفرنسيين بالهجرة إلى إسرائيل تفادياً لما يتعرضون له من أعمال عنصرية ومعادية للسامية. وأضاف مستشاروه، في مقابلات صحافية، بالقول إن فرنسا بلد معادٍ للسامية. وفي محاضرة ألقاها أمام سفراء إسرائيل في القارة الأوروبية، كرر شارون اتهام أوروبا بالانحياز للعرب، ولهذا السبب لن يكون لها حصة في العملية السلمية. وأضاف: «باستطاعتهم (أي الأوروبيين) المساعدة في الاستثمار في السلطة (الفلسطينية)، وفي بناء محطات لتوليد الطاقة وإزالة ملوحة المياه وشق الطرق، ولكن ينبغي ألا يكونوا على صلة مباشرة بالعملية السياسية».<sup>٢٥</sup> وكان خافيير سولانا، قد أعلن أن الاتحاد الأوروبي سوف يتدخل في العملية السلمية، سواء قبل شارون أم لم يقبل، لكن هذا الأخير رد في المحاضرة نفسها بالقول إنه إذا رفضت إسرائيل تدخل أوروبا فإنها لن تتدخل.<sup>٢٦</sup>

ما من شك أن هذه المواقف والاتهامات، المدعومة أميركياً دون شك، تقف حجر عثرة في وجه قدرة الاتحاد الأوروبي على ممارسة أي ضغط على إسرائيل من خلال شراكة الأورو-متوسطية أم من خارجها، وسواء على الصعيد الاقتصادي أم السياسي أم غيره، ما يحد من دوره الفاعل لأن ضغوطه في هذه الحال ستتجه صوب الطرف الأضعف، وهو العربي والفلسطيني، مع ما يحمله ذلك من مخاطر دعم تفكير أولئك القائمين بوجود غرب واحد وصدام حضارات.

<sup>٢٥</sup> النهار ٣٠/١٢/٢٠٠٤.

<sup>٢٦</sup> المصدر نفسه.



## الفصل الثاني

### معوقات الدور الأوروبي الفاعل

يملك الاتحاد الأوروبي الكثير من مقومات القوة الديموغرافية والاقتصادية والتكنولوجية والثقافية، وفيه دولتان نوويتان تملكان حق النقض-الفيتو في مجلس الأمن الدولي، وقد تمكن في نصف عقد من الزمن من اجتياز عقبات هائلة في مسيرة توسعه ليضم اليوم خمساً وعشرين دولة كانت معظمها إمبراطوريات وقوى عظمى عبر التاريخ. على الرغم من ذلك يبدو الاتحاد عاجزاً عن الفعل والتغيير في الساحة الدولية، ومن ضمنها الشرق الأوسط، هذه المنطقة الحيوية له، أقله من الناحية الجيوستراتيجية، كونها تقبع في فناءه الخلفي العريض، وتؤثر تأثيراً مباشراً على أمنه بكل معاني هذه الكلمة.

في الحقيقة، يشكو الاتحاد من عناصر طاردة للفعالية، فهو لا يزال يفتقر إلى سياسة خارجية وأمنية مشتركة، وإلى شريك يعتمد عليه، فحليفه الأميركي منحاز تماماً إلى الطرف الإسرائيلي، ويمارس هيمنة دبلوماسية واضحة على مسار تسوية الصراع العربي-الإسرائيلي، والعالم العربي يتخبط في معضلات تجعل منه عبئاً على من يشاركه وليس ذخراً أو عوناً. وعلى خلفية هذا المشهد، يملك الإسرائيليون وأنصارهم في الغربيين الأوروبي والأميركي من النفوذ ما يعيق أي عمل دولي جدي لفرض حل دائم ومقبول من أطراف الصراع.



## ١- إشكاليات الهوية والقوة الأوروبية

تنفق أوروبا مجتمعة (٢٨٠ مليار دولار بعد التوسيع) حوالي نصف ما تنفقه الولايات المتحدة على الدفاع (حوالي ٤٥٠ مليار دولار) على الرغم من أن الناتج القومي الإجمالي متساوٍ بين الاثنين. وهي الاستفادة من الناحية الاقتصادية من الدور السياسي والعسكري الذي لعبته أميركا في كل من الشرق الأوسط (الذي تعتمد على نفطه أوروبا أكثر من أميركا)، والشرق الأقصى (الذي يتزايد حجم التجارة الأوروبية معه باطراد). وهكذا كانت أوروبا بمثابة راكب بالمجان بالنسبة للأميركي العادي، كما يقول زبيغنيو بريجنسكي.<sup>٢٧</sup> وبعد استعراض نتائج الحرب العالمية الثانية وفقدان أوروبا مستعمراتها، تحت الضغوط الأميركية أحياناً، يعتبر روبرت كيغن أن أوروبا، التي بقيت خلال الحرب الباردة في حالة من التبعية الإستراتيجية للولايات المتحدة، لم تستطع التخلص من سيكولوجية التبعية هذه بعد هذه الحرب على الرغم من الجهود الفرنسية.<sup>٢٨</sup> ويشرح بأن التوترات التي تميز العلاقات العابرة للأطلسي لم تبدأ مع تنصيب جورج دبليو بوش رئيساً في بداية ٢٠٠١، ولا بعد ١١ سبتمبر/أيلول، بل كانت الانقسامات والاتهامات المتبادلة واضحة خلال سنوات كلينتون، بل وخلال إدارة بوش الأول.<sup>٢٩</sup> وقد خيضت حرب كوسوفو وفقاً لـ «العقيدة الأميركية» إلى حد كبير وبمعدات أميركية. ومع أنها تتمتع بقوة اقتصادية هائلة، وقد تمكنت من تحقيق نجاحات عظيمة على طريق تحقيق الوحدة السياسية، فإن ضعف أوروبا على الصعيد العسكري كان قد تمخض عن ضعف دبلوماسي، وأدى إلى اختزال حاد لنفوذها السياسي مقارنة بنفوذ الولايات المتحدة، حتى في أزمة داخل أوروبا بالذات.<sup>٣٠</sup>

<sup>27</sup> Zbigniew Brzezinski, "The Choise", Op.Cit. P.106.

<sup>28</sup> Robert Kagan, "Of Paradise and Power, America and Europe in the New World Order", Alfred A. Knopf, New York, 2004.

<sup>29</sup> Ibid. P. 50.

<sup>30</sup> Ibid. P.57.

لكن الأوروبيين، من جهتهم، يفخرون بأنهم حققوا معجزة حقيقية؛ إذ انتقلوا من قرون من المجابهات والحروب النازفة إلى تعاون اقتصادي قادمهم إلى التكامل، وابتدعوا نموذجاً يمكن تقديمه إلى العالم، هو نموذج تجاوز القوة والتسامي عليها وإخضاع العلاقات بين الدول لسيادة القانون، كما يقول رئيس المفوضية الأوروبية السابق رومانو برودي، الذي يضيف أن تجربة أوروبا على صعيد الإدارة التعددية الناجحة ما لبثت أن تمخضت عن نوع من الطموح إلى هداية العالم: «إن لأوروبا دوراً تضطلع به في إدارة العالم، دوراً يقوم على تكرار التجربة الأوروبية على المستوى العالمي. في أوروبا حلت سيادة القانون محل التفاعل الفظ للقوة. ونحن حين نجعل التكامل ناجحاً إنما نبين للعالم أن اجتراح نهج للسلام ممكن».<sup>٣١</sup> هذه الصيغة يعتقد الأوروبيون أنه من الممكن تطبيقها على الفلسطينيين والإسرائيليين. ويقول المفوض الأوروبي كريستن باتن في هذا الصدد: «يبين التكامل الأوروبي أن التوافق والتصالح ممكنان بعد أجيال من التحامل، من الحرب ومن المعاناة».<sup>٣٢</sup> من هنا ما يقوله كيغن (في مقال له في لوموند بتاريخ ٢٨-٢٩ يوليو/ تموز ٢٠٠٢) أن أوروبا وأميركا متباعدتان في النظرة إلى العالم، كما لو أن الواحدة تعيش في كوكب المريخ، والأخرى في زحل، مضيقاً أنه لأن الأميركيين اليوم هم الأقوى، فإنهم يتصرفون كما فعلت القوى الكبرى على الدوام، وإذا كان الأوروبيون قد باتوا من دعاة الحكم العالمي السلمي، وكثير منهم ينظر إلى الولايات المتحدة كخارجة على القانون، فلأنهم، كما تقتضي الواقعية، يتبعون الإستراتيجية الأكثر ملاءمة لضعفهم. أما الباقي، فمجرد زخرفة أيديولوجية.

يرد الباحث الفرنسي مونتيريال على كيغن بالقول إنه عندما قررت أوروبا التخلي عن سياسات القوة فليس لأنها فقط فضلت الضمان الصحي والاجتماعي على العسكري، ولكن لأنها استخلصت العبر من تاريخها المليء بالحروب المدمرة، فابتكرت نموذج تعايش وتكامل

<sup>٣١</sup> من خطاب له في معهد الدراسات السياسية في باريس، في ٢٩/٥/٢٠٠١.

<sup>٣٢</sup> كريستن باتن. «من أوروبا مع الدعم»، **يديعوت أحرونوت**، ٢٨/١٠/٢٠٠٢.

واندماج سلمي تفاخر به، وتعتبره قابلاً للتصدير ولأن يحتذى حذوه.<sup>33</sup> وفي جميع الأحوال، فإن انشغال أوروبا بجدول أعمال التكامل الضخم والمعقد، وتوسيع الاتحاد وتعميقه، ومراجعة الخطط والبرامج الاقتصادية والزراعية المشتركة، وبحث مسألة السيادة الوطنية وفوق-الوطنية، وتذليل الصعوبات المتوقعة وغير المنتظرة في مسارها، وإقرار دستور مشترك وغيرها من التحديات جعلتها في غنى عن خوض النزاعات الخارجية، لاسيما تلك التي لا طائل لها بها، ناهيك عن حاجتها للحفاظ على علاقات جيدة مع الولايات المتحدة لأسباب كثيرة سياسية، وعسكرية، وإستراتيجية، عدا عن الارتباط الاقتصادي المتبادل الذي يمثله مبلغ ألفي مليار دولار من التبادلات والاستثمارات السنوية بين صفتي الأطلسي.<sup>34</sup>

ويبدو الأوروبيون عموماً أكثر اتحاداً في النظرة إلى الصراع العربي-الإسرائيلي منهم حيال أزمات ومشاكل أخرى في العالم. ومؤخراً باتوا جزءاً من الرباعية المشرفة على «خارطة الطريق». وفي تموز ٢٠٠٤، صوت أعضاء الاتحاد الخمسة والعشرون، في الجمعية العامة للأمم المتحدة، على قرار يندد بجدار الفصل الذي تبنيه إسرائيل في الضفة الغربية، مبددين بذلك المخاوف من أن يكون الاتفاق في ما بينهم على أمر ما في السياسة الخارجية قد بات مستحيلاً، بعد أن باتوا خمساً وعشرين دولة. وهذا ما دفع أحد الباحثين في السياسة الأوروبية إلى القول إن «الاتحاد الأوروبي موجود بالفعل في ما يتعلق بالمشكلة الفلسطينية».<sup>35</sup> لكن الموقف لا يتحول فعلاً مؤثراً في غياب القرار والقدرة على تنفيذه إذا ما اتخذ.

إلى اليوم لم يحسم الأوروبيون أمرهم حيال هوية الاتحاد الذي يشعرون في بنائه. هل هو مجرد فضاء ثقافي اقتصادي تجاري، أم أنه قوة دولية

<sup>33</sup> Thierry de Montbrial, "la Guerre et la Diversité du Monde", Op.Cit. P.94.

<sup>34</sup> Condoleezza Rice, "Pas de Fossé entre l'Europe et les Etats-Unis", Le Monde, 10-11/6/2001.

<sup>35</sup> Francois Heisbourg, "La fin de l'Occident?", ed.odile jacob, Paris 2005, p.222.

عظمى بصدد التبلور؟ لم يخوضوا بعد نقاشاً جدياً حول هذا الموضوع، ويبدو أنهم يعتقدون أننا نعيش في عالم تكفي فيه القوة الناعمة (Soft). فرنسا وحدها تقريبا تعيش الأمل ببناء «أوروبا-القوة» التي تصبح في الغد «قطباً» في «عالم متعدد-القطبية» توازن فيه القوة الأميركية. وقد اكتشف الفرنسيون من خلال الحرب الأميركية على العراق أن رؤيتهم لأوروبا وللتعددية-القطبية تمثل أقلية ضئيلة في أوروبا الـ ١٥ وبالأحرى أوروبا الـ ٢٥. دون الكلام عن العداء الأميركي الواضح لفكرة التعددية هذه.<sup>٣٦</sup> وتتنازع الاتحاد ثلاث رؤى أساسية لهويته المستقبلية:

◆ الرؤية البريطانية أو «أوروبا الفضاء الاقتصادي»، التي لا تبدي حماساً للاتحاد السياسي إذا كان يتطلب تخلياً عن السيادة الوطنية لصالح السيادة فوق-الوطنية الاتحادية. وقد حاربت لندن السياسات المشتركة شديدة الاندماجية التي تتطلب تضامناً كبيراً بين الدول مثل السياسة الزراعية المشتركة (PAC)، واعترضت على كل إشارة للفيدرالية في معاهدة ماستريخت، ورفضت الدخول في منطقة اليورو وفي شنغن (Schengen)، كما أبدت حذراً شديداً عند إعداد الدستور الأوروبي. وإذا كانت قد تحمست لتوسيع الاتحاد شرقاً، فلأن هذا التوسيع يبقى اقتصادياً، وربما يعيق الاندماج السياسي، وهي تبقى شديدة الارتباط بحلف الأطلسي والحليف الأميركي،<sup>٣٧</sup> ولا تزعجها نواياه لجهة الأحادية القطبية، ذلك أن التعددية، كما عبر توني بلير، هي مدعاة لعدم الاستقرار الدولي، كما أثبتت القرون المنصرمة.

◆ الرؤية الألمانية التي ترى إلى أوروبا كدولة فيدرالية أو اتحادية تجمع ما بين مجتمعات متضامنة توحد مصيرها ليس من أجل

<sup>36</sup> Hubert Vedrine , Préface au livre de Christien Saint-Etienne, "La puissance ou la mort," ed.Seuil. Paris2003, p.7.

<sup>37</sup> Stephen George and Ian Bache, "Politics in the European Union", Oxford Press, 2001.pp.150-160.

تطوير قوتها، ولكن لتأمين الاستقرار الاقتصادي والمالي والسياسي والاجتماعي والبيئي. هذه الرؤية تميل إلى الدعوة إلى نوع من التعاون بين الاتحاد والدول والمناطق المستوحى من التجربة الألمانية الخاصة بالفيدرالية التعاونية المنحدرة من القانون الأساسي للعام ١٩٤٩. وبناء عليه، يحدث توازن في ممارسة الاختصاصات، بديل عن مركزية القرار وإدارة المؤسسات المشتركة في بروكسل، فيأخذ الاتحاد الوظائف الدولية (الخارجية والدفاع)، بينما تتولى المناطق والدول السياسات المتعلقة بالحياة اليومية للمواطنين.<sup>38</sup>

◆ الرؤية الثالثة هي «أوروبا-القوة» المدعوة لتصبح اتحاداً لدول-قومية، وهي تقوم على مفهوم الفيدرالية اللين-حكومية<sup>39</sup> عبر اندماج لا يؤدي إلى اختفاء الدول. وقد نشأت هذه الرؤية الفرنسية من الرغبة باستعادة المجد الضائع عن طريق أوروبا التي ينبغي أن لا تقتصر على الفضاء الاقتصادي الموحد، بل تتخطاه لتصبح قوة دولية حقيقية تملك سياسة خارجية ودفاعية وأمنية خاصة، توازن بها القوى العظمى الدولية في عالم متعدد الأقطاب. وتتغذى هذه الرؤية من الإرث الديغولي ومن «منهج جان مونييه» القائم على دينامية الاندماج/التعاون.

حول كل من هذه الرؤى تجتمع بعض الدول، وتنقسم حولها الأحزاب السياسية داخل الدولة الواحدة نفسها وبشكل أفقي، إذ نجد في الحزب نفسه، اشتراكياً كان أم يمينياً أم وسطاً، مؤيدين ومعارضين لهذه الرؤية أو تلك، كما أن مواقف الدول ليست ثابتة على الدوام، إذ تتعرض لتغيير جذري في بعض الأحيان نتيجة تبدل السلطة الحاكمة.

<sup>38</sup> Ibid. Cf Philippe Moreau Defarges, "Les Institutions Européennes", ed.Armand Colin. Paris. 2002.

<sup>39</sup> Cf Maurice Croisat et Jean-louis Quermanna "l'Europe et le federalisme",ed.Montchrestien., Clefs. Paris 1999.

من الطبيعي والحال هذه، أن يخفق الأوروبيون في بناء دفاع مشترك، وإن رغبوا. فحتى الاتفاقات التي توصلوا إليها تنقصها الفلسفة الكامنة خلفها، والأهداف الحقيقية من ورائها. فعلى سبيل المثال، توصل الزعيمان شيراك وبلير في قمة سان-مالو العام ١٩٩٨، إلى ما اعتبر اتفاقاً تاريخياً في ما يتعلق بالسياسة الدفاعية والأمنية الأوروبية، حيث وافق على «أن الاتحاد الأوروبي يجب أن تكون لديه القدرة على العمل المستقل، وأن تكون هذه القدرة مدعومة بقوات عسكرية قوية وفاعلة، وكذلك الأدوات التي يمكنها من خلالها استخدام هذه القوات، من أجل الاستجابة للآزمات الدولية» كما التزما بأن تكون هذه المهمة بالتوافق مع الالتزامات في إطار حلف الأطلسي. لكن الاختلاف الجوهرى في التوجهات بين البلدين لم يختف، فبينما اعتبرت فرنسا أن ظهور السياسة الدفاعية والأمنية الأوروبية سوف يدعم حلف الأطلسي، ويجعله أكثر قوة وتوازناً، رأت بريطانيا أنه إذا أظهرت أوروبا قدرة جادة على إدارة شؤونها الأمنية، فإن واشنطن سوف تصبح في عزلة، وقد ينهار الناتو.<sup>40</sup> وإذا كانت بريطانيا هي الدولة الأكثر أطلسية وقرّباً من الولايات المتحدة في أوروبا، فإنها تشعر بأنها تحظى بتأييد الأغلبية في القارة، وهذه ليست حال فرنسا الأكثر ابتعاداً عن الولايات المتحدة منذ أن انسحب ديغول من المنظمة العسكرية لحلف الأطلسي في العام ١٩٦٦.

والحقيقة أن تعابير الدفاع والأمن والسياسة الخارجية لم تظهر بهذا القدر من الوضوح، إلا في معاهدة ماستريخت التي تحدثت عن «سياسة خارجية وأمنية مشتركة» باعتبارها إحدى الركائز الثلاث للعملية التكاملية الأوروبية، كما تحدثت عن منظمة «اتحاد أوروبا الغربية» باعتبارها «الذراع الأمني» للاتحاد. وقد بينت الحرب الأهلية اليوغوسلافية أن الدفاع والسياسة الخارجية باتا ضرورة لأوروبا التي بدت عاجزة كلياً عن التدخل لوضع حد لأزمة خطيرة نشبت في داخلها. وكان يجب انتظار وساطة الأميركي جورج ميتشل للتوصل إلى اتفاق ديتون، في

<sup>40</sup> Jolyon Howorth, "Britain, France and the European Defence Initiative", Survival, Vol 42, N2, Summer 2000, P33.

العام ١٩٩٥ الذي أشرفت على تنفيذه قوات حلف الأطلسي. كذلك في العام ١٩٩٧ وقع الأيرلنديون على اتفاقية ستورمونت برعاية أميركية، وبرهنت أوروبا مجدداً عن العجز عن وقف حرب أهلية تدور رحاها منذ عقود طويلة في داخل أوروبا. وفي نيسان ١٩٩٩، تدخل الأميركيون، على رأس حلف الأطلسي في كوسوفو ضد نظام ميلوسوفيتش الذي انتهى في محكمة لاهاي الدولية. وهكذا طيلة عقد التسعينيات المنصرم كان الاتحاد الأوروبي الأخذ بالتوسع وتحقيق النجاحات الاقتصادية والنقدية، يقدم البرهان تلو البرهان عن ضعف واضح في مجالي الأمن والدفاع والسياسة الخارجية. ولم تتقدم الأمور بشكل محسوس مع تعيين مفوض أعلى للسياسة الخارجية والدفاعية (الأمين العام السابق للناو خافيير سولانا)، كذلك لم يغير في الأمور أشياء كثيرة تعيين مبعوث أوروبي خاص بالشرق الأوسط، هو ميغيل انجيل موراتينوس، الذي حل محله مارك أوتي في العام ٢٠٠٣.

الحرب الأميركية على العراق كشفت مدى الانقسام الأوروبي والعجز عن التوصل إلى تفاهم في حده الأدنى حول موقف موحد من الحرب. «بريطانيا تحالفت كلياً مع الولايات المتحدة، كذلك فعلت ولو بدرجة أقل إيطاليا وإسبانيا، أما ألمانيا فاتجهت نحو نوع من الحياد على الطريقة السويسرية، في حين أن فرنسا راحت تستعيد أسلوبها الديغولي»<sup>41</sup>. ومع تسارع الأزمة بدا واضحاً أن واشنطن عازمة على شن الحرب مهما كانت الظروف، وأن لندن لاحقة بها لا محالة. باريس هي الأخرى قررت العمل ما بوسعها لمنع الحرب، ووصلت الأمور إلى حدود المواجهات الكلامية بين وزير الخارجية الفرنسي دوغليان والأميركي بول خلال جلسات مجلس الأمن الدولي، الذي انقسم فيه الأوروبيون بشكل واضح: العضوان الدائم، بريطانيا وفرنسا، انخرط أحدهما في الحرب إلى جانب الحليف الأميركي، في حين هدد الثاني، على لسان الرئيس شيراك، باستخدام حق النقض-الفيتو ضد أي مشروع

<sup>41</sup> Thierry De Montbrial, "La Guerre et la Diversité du Monde", Le Monde/ed.de l'Aube, Paris, 2004, p.104.

قرار كانت تحاول واشنطن استصداره لشرعنة حربها. عضوان آخران غير دائمين: ألمانيا وقفت إلى جانب فرنسا وأسبانيا إلى جانب الحرب. وفي حلف الناتو حدث الانقسام نفسه، وانضمت بلجيكا إلى حلف الرافضين إعطاء ضمانات عسكرية لتركيا ضد العراق في حال نشبت الحرب (بموجب المادة الخامسة من الحلف التي كان قد أجمع الأعضاء على صلاحيتها في الحرب على أفغانستان في سبتمبر/أيلول ٢٠٠١). هكذا نشأ في أوروبا ما سمي بمعسكر السلام الذي لقبه وزير الدفاع الأميركي رامسفيلد بـ«أوروبا العجوز»، في مقابل «أوروبا الفتية». من هذه الأخيرة بولونيا وتشيكيا وهنغاريا انضمت إلى بريطانيا وأسبانيا وإيطاليا والبرتغال والدانمرك في كتابة رسالة دعم إلى الرئيس بوش.<sup>٤٢</sup> ثم في الخامس من فبراير/شباط ٢٠٠٣، وجهت عشر دول مرشحة للانضمام إلى الناتو (ومنهما سبع تتهياً للدخول في الاتحاد الأوروبي) نداءً يؤيد السياسة الأميركية ضد العراق.<sup>٤٣</sup> وكان واضحاً أن هذه المبادرات موجهة ضد «معسكر السلام» الأوروبي، وهي تدعم فكرة القائلين أن دول أوروبا الشرقية والوسطى تنظر إلى حلف الأطلسي على أنه مركز التحالف السياسي والعسكري، وإلى الاتحاد الأوروبي كمصدر تمويل.<sup>٤٤</sup> موقف هذه الدول يتناقض تماماً مع الدستور الأوروبي الذي وافقت على مسودته الأولية، والذي يقول في مادته الأولى/الفقرة ١٥: «تدعم الدول الأعضاء بفعالية ومن دون تحفظ السياسة الخارجية والدفاعية المشتركة للاتحاد في روح من الولاء والتضامن المتبادل/ وتمتنع عن كل فعل مناقض لمصالح الاتحاد أو من شأنه إيذاء فعاليته».<sup>٤٥</sup>

لقد شن الرئيس شيراك هجوماً لاذعاً على الدول العشر التي أيدت واشنطن من دون أن يهدد بإعاقة دخول المرشحين منها إلى الاتحاد. فهي، كما يقول المحللون الفرنسيون، تشعر، لأسباب تتعلق بتاريخ

<sup>42</sup> Wall Street Journal January 30, 2003.

<sup>٤٣</sup> هذه الدول هي: ليتوانيا، ليتوانيا، استونيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، بلغاريا، رومانيا، كرواتيا، ألبانيا، ومقدونية.

<sup>44</sup> Jan Krause, Le Monde, 8/2/2003.

<sup>45</sup> Le Monde, 19/2/2003.



علاقتها المضطربة مع جيرانها، بالاطمئنان حيال الحليف الأميركي البعيد وبالامتتان له لمساعدته لها في الانخراط في الليبرالية، وفي الدخول إلى الأطلسي والاتحاد الأوروبي، وهي لا بد أن تتأرب مع الزمن عندما تصبح مصالحها أكثر ارتباطاً بشركائها في الاتحاد، وبالتالي ينبغي إعطاؤها المزيد من الوقت. لكن هذه الدول ردت على الرئيس شيراك على لسان المفوض الأوروبي للشؤون الخارجية البريطاني كريس باتن الذي قال إن «الاتحاد الأوروبي ليس حلف فرصياً»<sup>٤٦</sup>، ورد دوفيلبان بالقول «إن أوروبا ليست مجرد صندوق إعانات»، وأيده في ذلك رئيس المفوضية الإيطالية رومانو برودي.<sup>٤٧</sup>

وهكذا على الرغم مما جاء في معاهدة ماستريخت وفي الدستور الأوروبي المشترك الذي سيعين وزيراً للخارجية الأوروبية ورئيساً لها، يبرهن هذا الجدل عن أن الاتحاد الأوروبي لا يزال منقسماً حول نزعتين أساسيتين تحبذ الواحدة أن يبقى مقتصرًا منطقة اتحاد نقدي واقتصادي وغيره مع ترك الشؤون الدفاعية والسياسية لحلف الأطلسي الذي تتزعمه الولايات المتحدة، في حين تسعى الأخرى إلى جعله قوة مستقلة سياسية ودفاعية قادرة بمفردها على اتخاذ القرار السياسي الدولي وتنفيذه بوسائلها، أو بالتحالف والتنسيق مع الحليف الأميركي عندما يقتضي الأمر.<sup>٤٨</sup>

هذه أوروبا التي احتاجت للولايات المتحدة لتسوية أزمات خطيرة نشبت في عقر دارها، طيلة عقد التسعينيات المنصرم، والتي لا تزال تفتقر إلى رؤية واحدة لهويتها وحدود توسعها (إضافة إلى لجدل حول إدخال تركيا أو عدمه) وإلى سياسة خارجية واحدة وأدوات عسكرية وأمنية موحدة لدعم هذه السياسة والمساعدة في تطبيقها، لا تملك ما يكفي من القدرات على تحويل رؤيتها - الموحدة تقريباً هذه المرة - لتسوية الصراع العربي-الإسرائيلي إلى واقع ملموس، ناهيك عن أن

<sup>46</sup> Les Echos, 19/2/2003.

<sup>47</sup> Ibid.

<sup>48</sup> Christien Saint-Etienne, "La puissance ou la Mort", Op.Cit.p.72.

الحليف الأميركي القادر يضع في وجهها العقبات في تحالف لا يلين عوده مع الطرف الإسرائيلي في الصراع مع عالم عربي مقطوع الأوصال وعاجز، هو الآخر، عن الحركة والفعل.

## ٢- نظام إقليمي عربي متصدع

ليست الحدود القائمة في داخل الشرق الأوسط إلا نتيجة من نتائج الحرب العالمية الأولى وانفجار الإمبراطورية العثمانية التي ورثتها الدول المنتصرة في هذه الحرب. وقد تقاسمت فرنسا وبريطانيا السيطرة على هذه المنطقة في معاهدة سايكس-بيكو (١٩١٦) التي رسمت حدوداً، وخلقت دولاً لم تكن موجودة.<sup>٩</sup> وقلما نجد اليوم دولتين عربيتين جارتين لا نزاع حدودياً بينهما. وبعد الاستقلال استمرت معاناة هذه الدول من الاستعمار أو «بقاياها» إلى درجة أن كثيراً من المثقفين العرب يحملون الحقبة الاستعمارية الطويلة مسؤولية الإخفاقات التي تعاني منها بلدانهم، وما تشكو منه اليوم من تبعية اقتصادية وثقافية وسياسية وعسكرية حيال ما يسمونه «الاستعمار الجديد».

ويكشف المشهد الجيو-سياسي في المنطقة العربية عن عدم انسجام وتناسق بين دولها. فهناك دول فقيرة ذات كثافة سكانية مرتفعة، وأخرى غنية بالنفط والغاز وقليلة السكان، وهناك دول كبيرة المساحة وأخرى صغيرة جداً، وهناك أنظمة ملكية يتعاقب فيها الحكام بالوراثة، وأخرى جمهورية «تقدمية علمانية» يحكمها الحزب الواحد، وتتطلع إلى توريث السلطة كما فعلت سوريا في العام ٢٠٠٠. وهناك من يعرف بعضاً من مظاهر التعددية (أحزاب، نقابات، جماعات ضاغطة، نواة مجتمع مدني...)، وهناك من يجهلها تماماً. ولا يتعامل النظام الإقليمي العربي مع الدول العظمى والأنظمة الإقليمية الأخرى كوحدة مترابطة في أي ميدان، سواء أكان سياسياً أم اقتصادياً أم غير ذلك. فتتعاطى كل دولة عربية

<sup>49</sup> Cf Jean-Paul Chagnollaud et Sid-Ahmed Souiah, "Les Frontières Au Moyen-Orient", ed.l'Harmattan, Paris 2004.

مع الولايات المتحدة وفقاً لأجندتها الخاصة، ومع الاتحاد الأوروبي كذلك. هذا الأخير وقع كاتحاد اتفاقيات شراكة، في إطار برشلونة، مع كل دولة عربية على حدة بعد مفاوضات معها وحدها. وبذلك، فإن الولايات المتحدة أو الاتحاد الأوروبي يبقيان الطرف الأقوى حكماً في العلاقة مع العرب، طالما أن هؤلاء لم يتمكنوا من بلورة رؤية واحدة أو مشتركة للتعامل مع الخارج. ولذلك، لم يؤخذ البعد الجماعي العربي على محمل الجد من قبل أي من الطرفين الأوروبي أو الأميركي، وأصبحت العلاقات الثنائية هي المحدد الأساسي لعلاقة كل منهما مع كل دولة عربية على حدة. والأكثر من ذلك أن الخلافات العربية زجت بنفسها في كثير من الأحيان في هذه العلاقات الثنائية مستجابة للتدخل الأجنبي الذي يرى إلى العالم العربي كعالم مليء بالتناقضات والمفارقات وإلى النظام الإقليمي العربي كنظام متصدع على شفير الانهيار.

وتعتبر «جامعة الدول العربية» التي تأسست في ٢٢ مارس/أذار ١٩٤٥ الإطار المؤسسي الرسمي الذي يجمع اثنتين وعشرين دولة عربية في نظام إقليمي ينطبق عليه تعريف دافيد إيستون الشهير. لكن على الرغم من كل الاتفاقات الموقعة بين دول هذه الجامعة وفي إطارها التي تطاول كل المجالات الثقافية، والدفاعية، والسياسية، والاقتصادية، وغيرها، فقد بقيت الجامعة مركز اجتماعات ومنبر خطابات أكثر منها مؤسسة فعلية لاستصدار القرارات وضمن تنفيذها. لقد أصيبت تدريجياً بالشلل بفعل الخلافات البينية العربية ومبدأ الإجماع في اتخاذ القرار، عدا عن غياب الإلزامية لدى تنفيذه. وتتعثر محاولات إصلاحها بسبب هذه الخلافات.

خارج إطار هذه الجامعة كثرت المحاولات الاتحادية بين عدد من دولها (في الأعوام: ١٩٥٨، ١٩٦٣، ١٩٦٩، ١٩٧٢، ١٩٧٩، ١٩٧٩، ١٩٨٤)، لكنها أخفقت وتركت مكاناً للمزيد من النزاعات والخلافات. كذلك قامت نظم إقليمية فرعية في المنطقة (مجلس التعاون العربي، واتحاد المغرب العربي، مجلس التعاون الخليجي ...) لم يصمد منها إلا هذا الأخير. وإذا كان الإخفاق يبين عن وجود مكامن عجز خطيرة يعاني منها النظام الإقليمي الرسمي، إلا أن المحاولات نفسها تعكس قناعة بالوحدة

العربية وضرورتها، وهو شعور منتشر لدى الشعوب العربية أو «النظام الإقليمي غير الرسمي»، الأمر الذي خلق ازدواجية بين واقع الأمة المجرأ وطموحاتها في الوحدة، ومن خلال هذه الازدواجية يمكن فهم خصوصية النظام الإقليمي العربي، والسمات التي تميزه عن غيره من النظم الإقليمية الأخرى.<sup>٥٠</sup>

وعلى كلٍّ، فقد توقف الكلام عن الوحدة العربية منذ وقت طويل، وبات هم الدول القطرية الأساسي حماية نفسها من الانقسام على أسس طائفية أو مذهبية أو عرقية. هذه المخاوف باتت راهنة وضاغطة منذ أن نشر الإسرائيلي عوديت بينون، في العام ١٩٨٠، دراسته الشهيرة تحت عنوان أمن إسرائيل في الثمانينات التي يستعرض فيها مشروعاً إسرائيلياً لتقسيم الدول العربية على أسس مذهبية. وقد حاولت إسرائيل تطبيق هذه الخطة لدى اجتياحها للبنان في العام ١٩٨٢. واليوم عادت هذه الهواجس مع الاحتلال الأميركي للعراق، وتأسيس نظام حكم فيه يقوم على التقاسم المذهبي والعرقي للسلطة.

بعد حرب ١٩٧٣، تساءل الباحث الفرنسي جان-بيار ديرينيك: «أربعة ملايين إسرائيلي ضد مئة وعشرين مليون عربي؟ هل هذا صحيح؟». وبعد عقد مقارنة ما بين عدد جنود الجيوش الإسرائيلية والعربية المنخرطة فعلياً في ساحة القتال في حروب الأعوام ١٩٤٧-١٩٤٨ و١٩٦٧ و١٩٧٣ (بعد أن احتسب عديد القوى الباقية في كل بلد من أجل حماية النظام، وتلك المنتشرة على الحدود مع دولة «شقيقة»)، وجد أن عدد العسكريين الإسرائيليين في الجبهة كان على الأقل موازياً لعدد الجنود العرب. وجاءت التكنولوجيا المتقدمة للجيش الإسرائيلي لتحسم المعركة.<sup>٥١</sup> وإذا كانت الحرب استمراراً للسياسة، على ما يقول كلاوستفيتز، فإن الدول العربية كانت تتكلم دوماً عن الحرب من دون

<sup>٥٠</sup> حسن نافعة. العلاقات العربية-العربية في ظل الهيمنة الأميركية، رام الله: معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية-جامعة بيرزيت. حزيران ٢٠٠٤، ص ١٢.

<sup>٥١</sup> Jean-Pierre Derriennic, "Le Moyen-Orient au 20ème Siècle", ed. Armand Colin, Paris, 1981.

الاستعداد لها، في حين كانت إسرائيل تتكلم عن السلام وتستعد للحرب. وحصل ذلك في فترة كان الرأي العام العالمي فيها لا يريد الحروب ونتائجها المدمرة. وكان العرب يبدون فاقدين لحس المسؤولية قبل الحرب وعاجزين بعد هزيمتهم فيها.<sup>٢٠</sup> وهكذا أخذت إسرائيل بالتوسع والاحتلال والعرب بالانقسام بين محبذ للتسوية بأقل الأضرار الممكنة، ومصر على المواجهة حتى «تحقيق السلام العادل والدائم». وقرر أنور السادات السير بمفرده في التسوية، فحصل على أرضه المحتلة في مقابل إخراج أكبر بلد عربي من المواجهة، الأمر الذي حسم ميزان القوى لصالح إسرائيل التي شرعت فوراً في اجتياح لبنان ومحاولة تصفية القضية الفلسطينية عبر القضاء على منظمة التحرير. وقد عجزت الجامعة العربية عن الالتئام في مؤتمر قمة قبل شهرين على هذا الاجتياح لتتقدم بعدها، في آب ١٩٨٢، بمشروع تسوية رفضته إسرائيل فوراً على الرغم مما فيه من تنازلات عن «ثوابت» كان العرب متمسكين بها منذ عقود طويلة.

واليوم لم يعد ثمة انقسام بين دول عربية تريد السلام وأخرى ترفضه، فقد أعلنت قمة بيروت، في مارس/أذار ٢٠٠٢، عن استعداد العرب أجمعين للتطبيع الكامل مع إسرائيل إذا وافقت على الانسحاب إلى حدود الرابع من يونيو/حزيران ١٩٦٧، وقيام دولة فلسطينية. لكن رئيس الوزراء الإسرائيلي شارون رد على هذا الإعلان باجتياح مناطق السلطة الفلسطينية، ووصف المبادرة العربية على أنها تهدف إلى «تصفية إسرائيل». وجددت قمة الجزائر العربية في آذار/مارس ٢٠٠٥ تمسكها بـ«إعلان بيروت» لتجابه مجدداً بالرفض الإسرائيلي. أكثر من ذلك، فقد اقترح العاهل الأردني عبد الله التطبيع مع الدولة العبرية من دون أي شرط قبل أن يتغيب عن قمة الجزائر التي رفضت الموافقة على اقتراحه. هذا الاقتراح في الحقيقة لم يأت من عدم، إذ إن عدداً لا بأس به من الدول العربية قد اتخذ خطوات تطبيقية، تجارية ودبلوماسية، مع إسرائيل من دون التوصل إلى حل الصراع العربي-الإسرائيلي.

<sup>٢٠</sup> محمد حسنين هيكل، في يغبني بريماكوف «تشریح الصراع في الشرق الأوسط»، بيروت: دار ابن خلدون، ١٩٨١، ص ١٠٨.

تركت الهزائم السياسية والعسكرية للدول العربية في مواجهة «العدو الصهيوني» أثراً محبطة في المجتمعات العربية التي راحت تتخبط في مستنقع من المعادلات المستحيلة. هذه المجتمعات تعيش حالة بحث لا ينتهي عن بدائل هي الأخرى مستحيلة: الاشتراكية العلمانية، الوحدة العربية، الدولة القطرية، العودة إلى الجذور والتقاليد، الأصولية الإسلامية ... الخ. وقد كشف تقريراً التنمية البشرية الصادران، في العامين ٢٠٠٢ و٢٠٠٣ عن «برنامج الأمم المتحدة للتنمية» (UNDP) عن الحالة المزرية لهذه المجتمعات لجهة البطالة والأمية والتخلف في مجالات المعلوماتية، ودور المرأة، والحكم الرشيد، والترجمة، وحقوق الإنسان، وغيرها. أما تقرير العام ٢٠٠٤، فحمل جزءاً من المسؤولية عن ذلك للعوامل الخارجية، ومنها الاحتلال الأميركي للعراق، الأمر الذي دفع الولايات المتحدة لإعاقة صدوره فترة من الوقت.

في أبريل/نيسان ٢٠٠٤، قدمت الإيكونوميست اللندنية صورة عن الوضع العربي على الشكل التالي: «تشكل دول الجامعة العربية الجزء الأكثر أوليغارشية في العالم. حتى الآن لم تتم إطاحة زعيم عربي واحد بهدوء في صناديق الاقتراع. حتى أفريقيا جنوبي الصحراء تبدو أفضل حالاً بكثير، حيث منذ العام ١٩٩٠ تنحى ١٨ نظاماً عن الحكم بناءً على رغبة الناخبين (...) أظهرت دراسة أجرتها الجامعة العربية أنه من المتوقع أن يبلغ عدد الشبان العرب العاطلين عن العمل بعد عشر سنوات خمسين مليون شاب، مقارنة مع ١٥ مليوناً في الوقت الحاضر. وقد بدأ العالم الخارجي يرى في هذه الإخفاقات خطراً على مصالحه الخاصة (...) ١٥ في المائة من الشبان العرب يقولون إنهم يودون الهجرة، وهذا أمر يقلق الأوروبيين. ويعتبر كثيرون أن الإرهاب الإسلامي هو وليد الإحباط الذي أصيب به العرب نتيجة شعورهم بالعجز (...) ويات الوضع ينذر بانفجارات داخلية ...».

والحقيقة أن مسؤولية الأنظمة السياسية العربية أكيدة لا جدال فيها، لكن العناصر الخارجية والتدخلات الأجنبية تلعب هي الأخرى دوراً مهماً في تكريس الحالة المزرية لهذه البلدان. ومن الصعوبة بمكان

إغفال العامل الإسرائيلي ولو أن أنظمة الحكم العربية راحت تستخدمه زريعة في تعسفها وفرض قوانين الطوارئ وكم الأفواه وبناء دول أمنية تحاصر مواطنيها في وقت يبدو عجزها فاضحاً في إدارة «الصراع مع العدو». وقد شكلت إسرائيل منذ ولادتها عامل عدم استقرار في المنطقة المحيطة بها، أقله جراء الحروب المتكررة معهم، وبسبب وجود لاجئين فلسطينيين في هذه البلدان يسعون للعودة إلى بلدهم. هؤلاء وقعوا في الآن نفسه ضحية عدوهم الصهيوني الذي طردهم من أرضهم، وبعض «أشقائهم» العرب الذين راحوا يتنافسون عليهم كورقة يمكن استخدامها في لعبة النفوذ والسلطة، وفي مفاوضات مستقبلية محتملة مع إسرائيل. وقد قتل من الفلسطينيين في الصراع مع هؤلاء «الأشقاء العرب» ربما أكثر مما قتل في الصراع مع العدو.

وفي الأدبيات السياسية والتقارير والدراسات الإسرائيلية وحتى مذكرات الزعماء السياسيين والعسكريين (موشي شاريت على سبيل المثال لا الحصر)، نجد كلاماً كثيراً عن ضرورة تجزئة البلدان العربية كسبيل لضمان وجود إسرائيل النهائي. مثلاً بعد ولادة الدولة العبرية بقليل، أجاب بن غوريون عن سؤال حول خطر الوحدة العربية، فقال: «لو كنا نعلم أن العرب يمكنهم أن يتحدوا لما فكرنا بالإقدام على ما أقدمنا عليه، ولن نسمح للعرب بأن يتحدوا». وفي أواخر العام ١٩٦٦، قال رئيس الوزراء الإسرائيلي ليفي أشكول: «إن سياسة إسرائيل منذ قيام وحدة مصر وسوريا هي أن نحول ولو بالقوة دون أي تغيير يحدث في الوضع القائم في الدول العربية». وبعد عامين صرح أبا اييان قائلاً: «يجب أن يكون واضحاً أن مصير المنطقة العربية لا يمكن أن يكون الوحدة، بل العكس إنه الاستقلال القائم على التجزئة».<sup>٢٣</sup> وفي دراسة عوديت بينون المذكورة أعلاه نقرأ ما يلي: «إن الخيار أمام إسرائيل في صراعها مع العرب هو تفسيح الأمة العربية وتجزئتها وإنهاؤها

<sup>٢٣</sup> شبلي العيسمي. «القومية العربية هوية للفرد العربي». جريدة الحياة ١٩/٤/٢٠٠٥. انظر أيضاً للكاتب نفسه: لماذا الوحدة العربية؟ وكيف؟. مركز دراسات الوحدة العربية. جزءان، ١٩٩٣ و٢٠٠٤.

بنشر الفوضى والحروب الأهلية وإثارة النزعات الطائفية والعنصرية في جميع الأقطار العربية»<sup>54</sup>.

من المؤكد أنه لو لم تكن التربة صالحة في الدول العربية لما كان لكل هذا الكلام من معنى، ولكن الإنصاف أيضا يقضي بالقول إنه مثلاً في حين تلقت دول المعسكر الشرقي السابق في أوروبا كل العون من الأميركيين والأوروبيين لمساعدتها على الانتقال بسلاسة إلى النظام الجديد، فإن الشعوب العربية راحت تقبع بين فكي كماشة الأنظمة المستبدة والتدخلات الخارجية (الدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية) المعيقة للإصلاح والاستقلال والاتحاد.

وهكذا لا يسع الدول العربية أن تلعب دوراً مؤثراً في تسوية الصراع مع إسرائيل بفعل ميزان القوى الذي يميل بفارق هائل لمصلحة هذه الأخيرة. كما لا يسعها أن تكون ذخراً وعاوناً ثميناً للاتحاد الأوروبي في مسعاه إلى التسوية. بل إن ضعفها يشكل على الأرجح عائقاً أمام مثل هذه التسوية. فتاريخ العلاقات الدولية يبرهن عن أن الضعف يشكل سبباً للحروب والأزمات مثل القوة تماماً. ويتضافر الضعف العربي المفرط مع القوة الإسرائيلية المفرطة بدورها والمدعومة من القوة الأعظم في العالم، كعنصر طارد لفعالية الدور الأوروبي في مسعاه لإيجاد حل مقبول للصراع العربي-الإسرائيلي.

### ٣- الانحياز الأميركي لإسرائيل

منذ البدء دعمت الولايات المتحدة المشروع الصهيوني في فلسطين، وسارع الرئيس ترومان إلى الاعتراف بإسرائيل مباشرة بعد ستالين. وعلى غرار غريمها السوفييتي، عملت الولايات المتحدة، في الأربعينيات والخمسينيات من القرن المنصرم، ضد الكولونياليات الأوروبية، ومن

<sup>54</sup> Cf également George Corm, "La Balkanisation du Proche-orient", le Monde Diplomatique, janvier 1983.



أجل نزع الاستعمار، فالتقت بذلك مع التطلعات الشعبية في البلدان العربية. في هذا الوقت، كانت بعض الدول الأوروبية، وفي طليعتها فرنسا، هي الممول الرئيسي لإسرائيل بالسلاح، في حين اكتفت الولايات المتحدة بالدعم المالي والسياسي. وقد وجه الرئيس أيزنهاور إنذاراً إلى فرنسا وبريطانيا وإسرائيل للانسحاب من السويس، في العام ١٩٥٦، وكان هذا إيذاناً بانكفاء نفوذ القوتين الكولونياليتين السابقتين في الشرق الأوسط لمصلحة القطبين الجديدين على خلفية الحرب الباردة. ففي الخامس من يناير/كانون الثاني ١٩٥٧، أعلن ترومان أمام الكونغرس عن «العقيدة» الجديدة القاضية بمنع الخطر الشيوعي من ملء الفراغ الاستراتيجي في منطقة الشرق الأوسط الحيوية للمصالح الأميركية.

مع عودة الجنرال ديغول إلى السلطة (١٩٥٨)، ومع وصول كينيدي (١٩٦١)، ثم جونسون (١٩٦٣)، إلى البيت الأبيض، بدأت العلاقة بين باريس وتل أبيب تفقد حرارتها تدريجياً لصالح تحالف يزداد وثوقاً بين هذه الأخيرة وواشنطن. وربما لهذا السبب أغمضت إدارة كينيدي عينها عن النشاطات النووية العسكرية الفرنسية-الإسرائيلية في ديمونة التي كشفتها طائرات التجسس الأميركية «يوتو» U2 في الأشهر الأخيرة لولاية أيزنهاور.<sup>55</sup> أما الانقلاب الكبير في المشهد الاستراتيجي الشرق-أوسطي، الذي ستستمر مفاعيله إلى الحرب على العراق، فقد حدث في حرب الأيام الستة: قطيعة معلنة للعلاقة الاستراتيجية الفرنسية-الإسرائيلية وتحالف أميركي-إسرائيلي جديد. هذا التحالف مر بداية بغياب أي رد فعل أميركي على ضرب إسرائيل لسفينة التجسس الأميركية يو. أس. أس. ليبرتي في الثامن من حزيران ١٩٦٧ على الرغم من أنه أوقع ٣٤ قتيلاً أميركياً ومن ثم، على وجه الخصوص، بالتوصل إلى اتفاق، لا يزال قائماً، حول طريقة إدارة مسألة المنشآت النووية في ديمونة.<sup>56</sup> بعدها بدأت تصل إلى إسرائيل شحنات الأسلحة الأميركية

<sup>55</sup> Francois Heisbourg, "La Fin de l'Occident?", Op.Cit.P.81.

<sup>56</sup> Ibid.P.82 Cf aussi Avner Cohen, "Israel and the Bomb", New York, Columbia University Press, 1998.

بشكل كثيف مع التكفل بضمان أمن هذه الأخيرة الذي ستظهر مفاعيله جلية خلال حرب أكتوبر ١٩٧٣.<sup>٥٧</sup>

بعد حرب ١٩٦٧، تغيرت السياسة الأميركية في الشرق الأوسط، فأصبحت منخرطة فيه بشكل مباشر، محدثة قطيعة كاملة مع الحذر الاستراتيجي الذي طبعها في الخمسينيات.<sup>٥٨</sup> هذا الانخراط ظهر في مناسبات عديدة، لاسيما عبر تمويل برنامج تصدير سخي للأسلحة والتكنولوجيات إلى إسرائيل. وقد تضمنت اتفاقات كامب ديفيد مساعدة أميركية سنوية قدرها ٢,٤ مليار دولار للدولة العبرية، عدا عن تمييزها عن غيرها من حلفاء واشنطن بمنحها أحدث التكنولوجيات العسكرية الأميركية، الأمر الذي تسبب ببعض المشاكل والإحراجات: مثلاً حينما قامت شركات السلاح الإسرائيلية بتصدير أنظمة (مثل طائرة-رادار فالكون إلى الصين) تتضمن تكنولوجيات أميركية من دون موافقة واشنطن.<sup>٥٩</sup>

ومن المعروف أن الولايات المتحدة استنفرت قواتها النووية خلال حرب الغفران، لمواجهة احتمال تدخل سوفيتي، وفتحت لإسرائيل جسراً جويّاً مدها بأحدث الأسلحة والعتاد ساعدها على استرداد زمام المبادرة في هذه الحرب عبر ثغرة الدفرسوار، على الضفة الغربية لقناة السويس، التي أرشدتها إليها الأقمار الاصطناعية الأميركية. لقد خاطرت واشنطن بعلاقاتها مع حلفائها من العرب في وقت كانت، هي والدول الصناعية، بأمس الحاجة إلى النفط الذي يصدرونه إليها. وبدا واضحاً وقتها أن الدعم الأميركي لإسرائيل بات جزءاً من مثلث تقوم عليه الاستراتيجية الأميركية في الشرق الأوسط: ضمان أمن إسرائيل، تأمين منابع وممرات النفط، ومكافحة الخطر الشيوعي.

عقب هذه الحرب وتداعياتها (حظر النفط العربي ...) تحركت الدبلوماسية

<sup>57</sup> Ibid.P.82.

<sup>58</sup> Ibid.

<sup>59</sup> Ibid.P.83-84.

الأوروبية، فبدأت حواراً مع العرب دام طويلاً دون إنتاج شيء يذكر، كما تحركت الدبلوماسية الأميركية التي نجحت في دفع إسرائيل ومصر إلى توقيع اتفاقات كامب ديفيد التي قلبت المشهد الاستراتيجي في المنطقة رأساً على عقب. بذلك سدد الرئيس كارتر ضربة قوية للنفوذ السوفييتي في المنطقة، ستليها ضربات جديدة على يد الرئيس ريغان الذي أعاد منذ وصوله إلى البيت الأبيض، في العام ١٩٨١، تأجيج الحرب الباردة، وفي الوقت نفسه انتقل في العلاقة مع إسرائيل إلى مستوى «التعاون الاستراتيجي» في منطقة انتقل فيها الحليف الإيراني إلى موقع العدو، ابتداءً من فبراير/شباط ١٩٧٩ (الثورة الإسلامية) ودنا منها الخطر الشيوعي (الغزو السوفييتي لأفغانستان ١٩٨٠). بعد وصول ريغان إلى البيت الأبيض بعام واحد اجتاحت إسرائيل لبنان، ولما تقدم بمبادرة من خمس نقاط لوقف الاجتياح، رد عليه مناحيم بيغن بقرار بناء خمس مستوطنات جديدة وباحتيال بيروت. وكان بيغن قد أعطى أوامره لسلاح الجو بتدمير المفاعل النووي العراقي «أوزيراك»، الذي يشرف عليه مهندسون فرنسيون، في تموز/يوليو ١٩٨١ خلال انهماك بغداد في حربها المدمرة مع إيران التي ستدوم ثماني سنوات ينقصر خلالها ظهر النظام الإقليمي العربي، ويزداد انخراط واشنطن فيه دعماً للنظام العراقي بأحدث الأسلحة والتكنولوجيات لمساعدته على صد النفوذ الإسلامي الإيراني. في هذا الوقت في أفغانستان وكل المنطقة المحيطة راحت الحركات الإسلامية الأصولية تتلقى الدعم الأميركي السخي في حربها على الخطر الشيوعي والاحتلال السوفييتي لأفغانستان.

خلال ولايتي إدارة ريغان الجمهورية المتشددة وصلت العلاقة مع إسرائيل إلى مستويات غير مسبوقة من التنسيق والتحالف والدعم، وتراجع فيها مسار تسوية الصراع العربي-الإسرائيلي، كما أصيب الدور الأوروبي بضعف شديد. وانشدت الأنتظار والجهود وقتها إلى رأس الهرم في النظام الدولي، حيث اتفاقات نزع التسلح الأميركية-السوفييتية، وحيث غورباتشوف يحاول إنقاذ النظام الشيوعي عبر البريسترويكا والغلانسنوست، دون جدوى. ففي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩، انهيار جدار برلين، فانتتهت الحرب الباردة ومعها النظام الدولي القائم على القطبية الثنائية.

نجح الرئيس بوش الأب في تشكيل ائتلاف دولي كبير لتحرير الكويت التي اجتاحتها العراق في بداية آب/أغسطس ١٩٩٠، وأعلن في مارس/ آذار بعدها وفي غمرة انتصاره على العراق عن بزوغ نظام عالمي جديد تسود فيه العدالة والمساواة أمام القانون الدولي بين كل الدول. وبدأ حثيثاً مسعاه الذي وعد به لحل الصراع العربي-الإسرائيلي. وقد ساد التفاؤل في أوساط السياسيين والمحللين العرب لأن التطورات، في نظرهم، أفقدت إسرائيل أهميتها الاستراتيجية بالنسبة لواشنطن التي باتت قواتها العسكرية موجودة مباشرة في المنطقة الغنية بالنفط، وقد منعها الأميركيون من الرد على صواريخ سكود التي أطلقها عليها صدام حسين، ثم إن الرئيس بوش استخدم وسيلة الضغط عليها، وهذه سابقة، عندما هدد بتجميد الضمانات الفيدرالية الأميركية، البالغة عشرة مليارات دولار، للمصارف التي تمول أعمال بناء المستوطنات في الأراضي المحتلة.

لكن مؤتمر مدريد (أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩١) الذي غابت عنه الأمم المتحدة وأوروبا تنفيذاً لشروط إسرائيل أصيب بفشل ذريع. كما فشل الرئيس بوش في التجديد لنفسه لولاية ثانية على الرغم من الانتصار المدوي الذي حققه لبلاده في الساحة العالمية. ورأى المحللون العرب في هذا الفشل مؤامرة من اللوبي الصهيوني في واشنطن الذي حارب إدارة بوش بسبب موقفها من الصراع العربي-الإسرائيلي. كما أنهم أعادوا إلى هذا اللوبي نفسه أسباب فشل تطبيق اتفاق أوسلو على الرغم من انخراط إدارة كلينتون الشديد والمباشر في تسوية الصراع، ذلك أن وصول نتنياهو، المعروف بعلاقاته الوثيقة جداً بهذا اللوبي، إلى رئاسة الوزراء في العام ١٩٩٦ كان بمثابة ضربة عنيفة موجهة لهذا الاتفاق.

في الحقيقة «يشكل الإسرائيليون وأصدقاؤهم في الولايات المتحدة لوبي مهماً جداً وقوياً جداً»<sup>60</sup> يقول عنه رئيس الأركان الأميركي الأسبق الجنرال جورج براون: «هذا اللوبي قوي إلى درجة غير معقولة (...)

<sup>60</sup> Alexander Haig, "l'Amérique n'est pas une île", (traduit de l'américain par Marie-Caroline Aubert), éd.Plon, Paris 1985, P.180.

يطلب منا الإسرائيليون أسلحة متطورة فنقول لهم إنه يترتب علينا إقناع الكونغرس، فيجيبوننا بأن لا نقلق فهم يتولون الأمر. إنهم أناس من بلدان أخرى، لكنهم قادرون على فعل ما نعجز عنه نحن في بلدنا...»<sup>٦١</sup> وقد نشر السناتور بول فندلي كتاباً عديدة يكشف فيها عن حقائق نفوذ هذا اللوبي في بعض مناحي الحياة الأميركية.<sup>٦٢</sup> أما عن نفوذه في السياسة الخارجية الأميركية، فيقدم وزير الخارجية في بداية عهد ريغان الجنرال الكسندر هيغ (المؤيد لإسرائيل دون تحفظ) شرحاً وتحليلاً له مدعوماً بأمثلة عاشها خلال عمله في الإدارة الأميركية.<sup>٦٣</sup>

في الأدبيات السياسية العربية هناك نوع من «الأسطرة» لهذا اللوبي الذي ينظر من خلاله، ومن خلاله فقط، إلى كل المواقف الأميركية في الشرق الأوسط. لقد تحولت قدرته القادرة إلى نوع من «الميثولوجيا السياسية» في التحليلات العربية، إلى حد تغييب المصالح الخاصة للدولة الأعظم التي يصورها البعض كالعوبة في يد هذا اللوبي. والحقيقة الموضوعية تقتضي القول إن الولايات المتحدة بلد مفتوح أمام كل جماعات النفوذ والضغط الاجتماعية والدينية والسياسية والإعلامية والاقتصادية وغيرها. وفي غياب لوبي فلسطيني وعربي فاعل، فإن أنصار إسرائيل نجحوا في إقناع الأميركيين بأن المصلحة والواجب الأخلاقي يقتضيان حماية الدولة «المحاصرة» من الأعداء المحيطين بها، الذين يتربصون بها كل الشرور (دافيد وغوليات).<sup>٦٤</sup>

<sup>٦١</sup> يغيني بريماكوف. تشريح الصراع في الشرق الأوسط، مصدر سابق، ص ١٥٠.  
<sup>٦٢</sup> الخداع. شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ١٩٩٣. انظر مثلاً: «من يجرؤ على الكلام؟»، ترجمة دار المروج، بيروت، ١٩٨٥.

<sup>٦٣</sup> A.Haig, Op.Cit.PP. 169-195.

<sup>٦٤</sup> من أجل تحليل علمي هادئ للعلاقة الأميركية-الإسرائيلية ودور اللوبي، انظر: كميل منصور. الولايات المتحدة وإسرائيل، العروة الوثقى، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٦. وقد نشرت مجلة دراسات باحث عدد خريف ٢٠٠٣ ملفاً خاصاً عن «العلاقة الأميركية-الصهيونية: العلنية والخفية»، يغطي كل مناحي هذه العلاقة، ويضم عدداً كبيراً من المراجع المتخصصة في الموضوع.

ويعمل هذا اللوبي من خلال عدد من الجمعيات والمنظمات، أبرزها «الإيباك»، ولكن أيضاً من خلال النفوذ الهائل الذي يمتلكه لدى المؤسسات الإعلامية والأكاديمية والمالية الكبرى التي يحتاج إليها الحزبان الجمهوري والديمقراطي في تنافسهما إلى الكونغرس والبيت الأبيض. ولا تتسع العجالة هنا لسرد الأمثلة والشواهد على قدرات هذا اللوبي، لكن قد يكون مفيداً تقديم مثال واحد:

درست منظمة إنسانية أميركية اسمها «لو عرف الأميركيون» تغطية جريدة «النيويورك تايمز» للأحداث في الضفة الغربية وغزة على مدى سنتين، فوجدت مثلاً أنه في العام ٢٠٠٤، قتل ثمانية أطفال إسرائيليين و١٧٦ طفلاً فلسطينياً، أي ما نسبته واحد إلى اثنين وعشرين، لكن تغطية الصحيفة المذكورة للأطفال الإسرائيليين القتلى زادت سبع مرات على تغطية نظرائهم الفلسطينيين. ولاحظت المنظمة أن الجريدة غطت القتلى الفلسطينيين منذ بدء الانتفاضة الثانية (سبتمبر/أيلول ٢٠٠٠) بنسبة ٤٢ في المائة، في حين غطت القتلى الإسرائيليين بنسبة ١١٤ في المائة (الخبر الأصلي مع تعليقات ومتابعة وردود الفعل). وتضيف المنظمة أن ٣٢ طفلاً فلسطينياً قتلوا في الشهر الأول من الانتفاضة لم تشر إليهم الصحيفة على الرغم من أن ٢٨ منهم إصاباتهم في الرأس أو الصدر.<sup>٦٥</sup> وإذا كان الأمر كذلك مع صحيفة موضوعية ذات مصداقية وشهرة عالمية كالنيويورك تايمز، فإنه من المشروع الاستنتاج أن الإعلام الأميركي يشكل سلاحاً فعالاً في يد أنصار إسرائيل في أميركا والغرب عموماً، يقوي من قدرتها على مجابهة مشاريع السلام التي لا ترضى بها.

ويلخص عالم السياسة الفرنسي مرسيل ميرل الجدل حول هذا اللوبي بالقول: «اللوبي الصهيوني يشكل إحدى أرسخ دعائم السياسة الأميركية الملائمة لإسرائيل. إذ دون أن يكون الرئيس الأميركي مالياً للصهيونية، فإنه لا يستطيع أن يتخذ مواقف مناهضة للوبي اليهودي القادر جداً في الولايات المتحدة».<sup>٦٦</sup>

<sup>٦٥</sup> جهاد الخازن، الحياة، ٩/٥/٢٠٠٥.

<sup>٦٦</sup> Marcel Merle "Sociologie des Relations Internationales", 3ème éd. Dalloz, Paris 1982, P.187 Cf également: Justin Vaïsse, "L'empire du milieu, les Etats-Unis et le Monde depuis la fin de la guerre froide", éd. Odile Jacob, Paris 2001.

لقد نظر الإسرائيليون إلى إدارة كلينتون على أنها أفضل لهم من إدارة بوش الأب (التي ضمت أمثال برنت سكوكروفت، وجيمس بيكر اللذين وقفوا ضد رغبات تل-أبيب)، وقد انتقدها الأوروبيون لأنها ضمت منحازين لإسرائيل مثل مارتن إنديك ودينيس روس. لكن المفارقة أن هذين الاثنين سوف يتعرضان لانتقاد شديد عقب مجيء بوش الابن إلى البيت الأبيض، ويتهمان بممارسة الضغوط على إسرائيل في مفاوضات كامب ديفيد الثانية وطابا في نهاية العام ٢٠٠٠. وقد تم استبدالهما بشخصيات تتطابق مواقفها مع حزب الليكود الإسرائيلي، مثل ريتشارد بيرل، ودوغلاس فيث، اللذين سبق ووقعا نصاً موجهاً ليس إلى واشنطن، ولكن إلى نتنياهو عقب وصوله إلى السلطة في العام ١٩٩٦ ينصاحانه بإحداث «قطيعة» كاملة واضحة مع مسار السلام، وإحلال مبدأ «السلام في مقابل السلام»، أي «السلام المستند إلى القوة» محل مبدأ «الأرض مقابل السلام» الذي يضع إسرائيل في موقع الدفاع على الأضعدة الثقافية والسياسية والدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية، كما تدعو الوثيقة نتنياهو إلى ضرب إيران وسوريا وحزب الله.<sup>٦٧</sup>

التطابق بين المصالح الوطنية للولايات المتحدة وإسرائيل لدى هذين المسؤولين في الإدارات الجمهورية السابقة والحالية، يبدو هنا جلياً تماماً.<sup>٦٨</sup> وكان هؤلاء، وغيرهم من المحافظين الجدد، قد نشروا، في التسعينيات، تقارير ودراسات تحت إدارة كلينتون على احتلال العراق، وقد شرعوا في تنفيذ مخططاتهم الجاهزة عقب وصولهم إلى السلطة مع جورج بوش الابن في بداية العام ٢٠٠١، وجاءت تفجيرات ١١ سبتمبر/أيلول الإرهابية بمثابة «مفاجأة ريانية»<sup>٦٩</sup> لهؤلاء لتفتح أمامهم السبيل واسعاً لتنفيذ مآربهم.

<sup>67</sup> Richard Perle, James Colbert, Charles Fairbanks, Jr Douglas Feith, and others, "A Clean Break: A New Strategy for Securing the Realm", Institute for Advanced Strategic & Political Studies, Jerusalem & Washington DC, 1996.

<sup>68</sup> Pierre Hassner et Justin Vaïsse "Washington et le Monde", éd. Autrement/ coll CERF, Paris 2003, P.145.

<sup>69</sup> Stanley Hoffmann, "L'Amérique vraiment impériale?", éd. Audibert, Paris 2003, PP.51-73.

من تداعيات هذه التفجيرات الإرهابية هذا التطابق، الذي دفع إليه المحافظون الجدد، بين الولايات المتحدة وإسرائيل: الحرب الأميركية على الإرهاب الإسلامي هي نفسها الحرب الإسرائيلية على الإرهاب الفلسطيني، والاستباق، على غرار تدمير الإسرائيليين لمفاعل أوزيراك العراقي في العام ١٩٨١، هو الإستراتيجية المشروعة لضمان الأمن، وتغيير النظام هو الحل الوحيد الذي يتيح تطور الوضع.<sup>٧٠</sup> ونجح أرئيل شارون في ركوب الموجة الأميركية العارمة، معلناً أن عرفات هو ابن لادن إسرائيل، وأن حربه على «الإرهاب الفلسطيني هي جزء لا يتجزأ من الحرب الأميركية على الإرهاب».

وهكذا في حين كان بوش يشن حربه على الإرهاب انطلاقاً من أفغانستان قبل أن يبدأ الاستعداد لاحتلال العراق، كان شارون يجتاح مناطق السلطة الفلسطينية مدعوماً من واشنطن التي منعت (حق النقض-الفييتو) مجلس الأمن الدولي من مجرد انتقاد السياسات العسكرية والاستيطانية الإسرائيلية. وفي حين كان بوش يستقبل شارون في البيت الأبيض (تسع مرات في ولايته الأولى) كان يمتنع عن مجرد التحدث مع عرفات المحاصر في مقره برام الله. ووقف بوش ضد تشكيل لجنة تحقيق دولية في مجازر جنين خلال الاجتياح الإسرائيلي لها، في وقت وصف فيه شارون بـ«رجل السلام». وإذا كان صحيحاً أنه أول رئيس أميركي يطرح رؤية علنية لدولة فلسطينية تعيش بسلام إلى جانب إسرائيل، فإنه تفادى الكلام عن حدود هذه الدولة وعاصمتها وسيادتها وغيره، بل إن المؤتمر الصحافي الذي عقده مع شارون في ١٦ أبريل/نيسان ٢٠٠٤، كان له وقع الكارثة على الرأي العام العربي، لما فيه من تبني وتأييد كاملين لأطروحات هذا الأخير. وهكذا فعلى الرغم من انحيازها لإسرائيل الذي بات من ثوابت سياستها الخارجية «لم تكن الولايات المتحدة في تاريخها، في أعين باقي العالم ومنه العالم العربي، أكثر قرباً من المواقف الإسرائيلية مما هي عليه اليوم».<sup>٧١</sup>

<sup>70</sup> Martin Kramer, "Ivory Towers and Sand", Washington Institute for Near East Policy, 2001 in Pierre Hassner et Justin Vaïsse, "Washington et le Monde", Op.Cit.P.147.

<sup>71</sup> François Heisbourg, Op.Cit.P.117.



لم تعد الولايات المتحدة، في نظر العرب ولا الأوروبيين، وسيطاً نزيهاً بين الفلسطينيين والإسرائيليين. وعلى خلفية الانحياز المفرط لهؤلاء الأخيرين، فإن احتلال العراق، من دون ذرائع مقنعة، وخلافاً للقانون الدولي والأمم المتحدة وحتى حلف الأطلسي، يبدو وكأنه خدمة تقدمها للدولة العبرية. هذا الرأي سائد في صفوف الانتلجنسيا العربية، بل إنه صدر عن عدد من السياسيين الأوروبيين وحتى الأميركيين مثل الجنرال زيني الذي كان مبعوثاً للرئيس بوش في المنطقة في العام ٢٠٠٢. أما الرأي العام الأوروبي، فقد اعتبر في أحد استطلاعات الرأي، أن إسرائيل تأتي في طليعة الدول المهتدة للسلام العالمي، تليها الولايات المتحدة في المرتبة الثانية.<sup>٧٢</sup>

إزاء هذه السياسة الأميركية التي ترسخ وتزيد من مخاطر الإرهاب فتخلق شروط صدام الحضارات «تبدو أوروبا أمام معضلة: إما أن تتضامن مع الولايات المتحدة في الشرق الأوسط فتؤكد أطروحة صدام الحضارات هذه، وتكون جزءاً منها، وإما أن تتمايز عن الولايات المتحدة مع تحمل خطر أزمة حادة في العلاقة ما بين ضفتي الأطلسي».<sup>٧٣</sup> والدولة الأعظم تملك كل الوسائل الضرورية لفرض حل عادل ودائم للصراع العربي-الإسرائيلي، لكنها لا تفعل لأن ذلك لا بد أن يمر بممارسة الضغوط على الحليف الإسرائيلي، وهو ما تأباه إدارة بوش الابن. وفي هذه الحالة، فإن أوروبا تقف عاجزة، إلا عن اتخاذ المواقف المبدئية وتوقيع الشيكات، في حين أن ممثلها للسياسة الخارجية والدفاع سولانا ومبعوثها للشرق الأوسط موراتينوس يعجزان عن إقناع شارون، الذي زاده الدعم الأميركي تشبثاً وصلابة، بالسماح لهما بلقاء ياسر عرفات المحاصر في رام الله.

<sup>72</sup> "Iraq and Peace in the World", Coordinated by EOS Gallup Europ upon of the European Commission, Flash Eurobarometer 151, November 2003.

<sup>73</sup> F. Heisbourg, Op.Cit.P.117,

## الفصل الثالث

# الاتحاد الأوروبي ومشروع «الشرق الأوسط الكبير»

بررت واشنطن حربها على العراق بناء على ذرائع ثلاث: الأولى هي «الحرب على الإرهاب» غداة ١١ سبتمبر/أيلول ٢٠٠١، واتهام صدام حسين بالتواطؤ مع تنظيم القاعدة. والثانية هي التهديد الذي يمثله حصول صدام حسين على أسلحة دمار شامل، أو حتى نيته الحصول على مثل هذه الأسلحة (تبعاً لإستراتيجية الحرب الاستباقية التي أعلنها البيت الأبيض في سبتمبر/أيلول ٢٠٠٢). والثالثة هي الوعد بجعل العراق، المتخلص من الدكتاتورية، أنموذجاً ديمقراطياً يمكن تصديره إلى المنطقة العربية والإسلامية التي تعاني من القهر والاستبداد.<sup>٧٤</sup> لكن لم يمض وقت طويل على احتلال العراق حتى تبين عدم صحة الذريعتين الأوليين، ما دفع الإدارة الأميركية إلى التركيز على الثالثة.

وكان وزير الخارجية كولن باول، في غمرة الاستعداد لغزو العراق في ١٢/١٢/٢٠٠٢،<sup>٧٥</sup> من على منبر الـ«هيريتاج فونديشن» قد أطلق مبادرة شراكة مع الشرق الأوسط بغية تشجيع الديمقراطية والاقتصاد الحر والمجتمع المدني، وتمكين المرأة. لكن رصد مبلغ ٢٩ مليون دولار لهذا

<sup>74</sup> Cf Gilbert Achcar, "le Nouveau Masque de la Politique Américaine au Proche-Orient," le Monde Diplomatique, Avril 2004, P.14.

<sup>75</sup> Washington Post, December 13, 2002.

المشروع، اعتبره المراقبون هزياً وتافهاً مقارنة بما يحمله من طموحات تغييرية. وفي فبراير/شباط ٢٠٠٣، أعلن الرئيس بوش عن إقامة منطقة تبادل حر بين الولايات المتحدة والشرق الأوسط في غضون السنوات العشر المقبلة. وبعد غزو العراق، في ٧ أغسطس/آب ٢٠٠٣، كتبت كوندوليزا رايس عن تغيير الشرق الأوسط، وتبعها نائب الرئيس ديك تشيني في ملقئ دافوس في فبراير/شباط ٢٠٠٤، حيث تكلم بإسهاب عن مشروع الإصلاح في «الشرق الأوسط الكبير». وقد «تسربت» نصوص أو أفكار هذا المشروع إلى جريدة الحياة التي نشرت النص الكامل في عددها ليوم ١٣-٢-٢٠٠٤.

في هذا الوقت كانت أوروبا بدورها، وعن طريق مؤسسات بروكسل والشراكة الأورو-متوسطية، تصدر التقارير والدراسات حول ضرورة وكيفية المساعدة على تحقيق إصلاحات باتت أكثر من ضرورية في منطقة الشرق الأوسط المتاخمة لها والحيوية لمصالحها ولأمنها. ويبدو أن التقاء حصل بين ضفتي الأطلسي، على الرغم من الخلاف حول العراق، قاد إلى توليفة ما بين المشاريع الأوروبية والأميركية حول هذا «الشرق الأوسط» الكبير أو الأكبر لاسيما بعد الإقرار بفشل المشروع الأميركي-الإسرائيلي (مهندسه شيمعون بيريز) المتعلق بـ «الشرق الأوسط الجديد» الذي راج في التسعينيات من القرن المنصرم.

## ١- المشروع الأميركي وردود الفعل العربية

يعتمد هذا المشروع، أو لمزيد من الدقة «مجموعة الأفكار المطروحة للنقاش، على تقريرى الأمم المتحدة حول التنمية البشرية العربية للعامين ٢٠٠٢ و٢٠٠٣ اللذين يكشفان بالأرقام مدى تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والمعرفية في المنطقة العربية التي تقف على مفترق طرق، فإما الانهيار التام، وإما البحث عن بديل. والبديل الذي يقدمه الأميركيون هو الطريق إلى الإصلاح الذي يمر عبر:

◆ تشجيع الديمقراطية والحكم الصالح.

◆ بناء مجتمع معرفي.

### ◆ توسيع الفرص الاقتصادية.

تناقش الوثيقة هذه العناوين الثلاثة بالتفصيل وتقدم مقترحات محددة مثل المساعدة على الانتخابات الحرة، والزيارات المتبادلة، وإقامة معاهد التدريب على القيادة خاصة بالنساء، ودعم المجتمع المدني، والمساعدة القانونية، وبرامج لتدريب الصحفيين، ولمكافحة الفساد، ومحو الأمية، وتوسيع الفرص الاقتصادية، وغير ذلك من البرامج والمساعدات التي يصعب رفضها (باستثناء ما يتعلق منها بخصوصيات دينية أو اجتماعية مثل تعديل البرامج التربوية والإسلامية منها على وجه التحديد).

فور صدور الوثيقة علق عليها مراقبون عرب وأوروبيون بالقول إنها «شراكة من دون شركاء» لأنها صيغت من دون التشاور مع أصحاب الشأن العرب أو الحلفاء الأوروبيين، وبأنها تهدف إلى «إعادة تشكيل الشرق الأوسط وفقاً للمصلحة الأميركية»، كما سبق وأعلن كولن باول بنفسه، وبأنها قائمة على فرض الأنموذج والقيم الأميركية على منطقة مترامية الأطراف، متنوعة الثقافات من دون أخذ خصوصيات بلدانها بالحسبان، وبأنها تتجاهل تماماً الصراع العربي-الإسرائيلي والاحتلال الأميركي للعراق، وضرورة إيجاد حل عاجل لهما.<sup>٧٦</sup> والحقيقة أن هناك شكاً تقليدياً في المنطقتين العربية والإسلامية، من قبل الناشطين الديمقراطيين والحكومات الأوتوقراطية على السواء، في جدية الغرب عموماً والولايات المتحدة خصوصاً حيال تنمية الديمقراطية في بلدانهم. فالغرب، حتى اليوم، يتعامل مع الأنظمة الدكتاتورية ويحترمها عندما تؤمن مصالحه، الأمر الذي يزيد من شكوك ومخاوف شعوب المنطقة. وعليه أن يغير سياسته هذه ويبرهن بالفعل والعمل لا بالأقوال وحدها عن دعمه للحرية والديمقراطية.<sup>٧٧</sup>

<sup>76</sup> Cf, for instance, entretien du ministre français des Affaires Etrangères Dominique De Villepin avec Le Figaro, publié par L'Orient-Le Jour du 20/2/2004 P.10 & Zbigniew Brzezinski, "How Not to Spread Democracy," International Herald Tribune, March 9, 2004

<sup>77</sup> Ronald D. Asmus and others, "A Transatlantic Strategy to Promote Democratic Development in the Middle East," The Washington Quarterly, Spring 2005

علاوة على ذلك، فإن ما يجرد الوثيقة من مصداقيتها لدى الرأي العام العربي هو أن غلاة المحافظين الجدد في واشنطن كانوا من أكثر الناس حماسة لهذا المشروع، كما يستدل من كتاباتهم في النصف الثاني من عقد التسعينيات المنصرم. أضف إلى ذلك أنه في رأي الإدارة الجمهورية تغذى جذور الإرهاب العميقة ليس من الصراع العربي-الإسرائيلي-الذي يبقى ثانوياً في نظر رايس وشيني وفيث وكابلان وكريستول وغيرهم- ولكن من كراهية العرب والمسلمين للغرب بسبب ثقافتهم الإسلامية التحريضية العنفية، وتخلفهم الفكري والاجتماعي والحضاري. ومشروع «الشرق الأوسط الكبير»، أو الأكبر هو العلاج الناجع لذلك.

أمن «إسرائيل»، وتوسعها، وانخراطها النهائي في المنطقة من دون تقديم تنازلات جوهرية تحتل موقع الأولوية في لائحة الخلفيات الحقيقية لهذا المشروع الأميركي الذي يسعى وراء أهداف قريبة المدى، وأخرى إستراتيجية بعيدة الأفق. يقول افرام هاليفي، مستشار الأمن القومي لشارون، والرئيس السابق للموساد إن «موجات الصدمة سوف تنطلق من بغداد بعد سقوط صدام حسين ليكون لها انعكاسات قوية في دمشق ورام الله». ويضيف وزير «الدفاع» الإسرائيلي موفان: «لدينا مصلحة كبرى في إعادة هيكلة الشرق الأوسط غداة الحرب على العراق (...). بعد هزيمة هذا الأخير على واشنطن أن تنتج ضغوطاً سياسية واقتصادية ودبلوماسية على إيران وسوريا». وفي كتابهما الأخير «طريقنا تبدأ في بغداد» يفرد ويليام كريستول ولورانس كابلان (وهما من كبار المحافظين الجدد) حيزاً واسعاً لفكرة إعادة تشكيل الشرق الأوسط يسيطر فيه هاجس الأمن «الإسرائيلي» على منهجية التحليل.<sup>78</sup> وفي نظر الأميركيين-جمهوريين كانوا أم ديمقراطيين-فإن «إسرائيل» هي الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط المحاصرة من قبل أنظمة دكتاتورية ومجتمعات تسلطية ينبغي دمقرطتها، لأن الديمقراطيات لا

<sup>78</sup> William Kristol & Lawrence F. Kaplan, "The War Over Irak:Saddam's Tyranny and America's Mission", Encounter Books, San Francisco, 2003.

تتقاتل في ما بينها، بل تبحث بالتفاوض والتبادل والتجارة عن حلول سلمية للمشاكل العالقة. وهكذا، فالمشكلة الفلسطينية مجرد «مشكلة عالقة» يمكن للعرب أن يقدموا تنازلات فيها إذا تخلوا عن تعصبهم وتخلفهم عبر اعتناق القيم الأميركية. المشروع الأميركي يهدف إلى إدخال إسرائيل من الباب الخلفي إلى قلب المنطقة بغية الهيمنة عليها بعد أن عجزت كامب دافيد ثم أوسلو والحلول العسكرية عن فرضها بالإكراه والحيلة.

من المنظور الاستراتيجي بعيد المدى تضع إدارة بوش موضع التنفيذ خلاصات تقارير أعدها مختصون بناء لطلبها مفادها أن محاربة الإرهاب لا يمكن أن تقع في إطار عسكري أمني فحسب، بل يجب أن تندرج ضمن مقاربات اجتماعية وسياسية واقتصادية وثقافية.<sup>٧٩</sup> وبذريعة مكافحة الإرهاب، يمكن لواشنطن الشروع في بناء نظامها العالمي الجديد، إذ يوفر لها احتلال العراق هيمنة نهائية على منابع النفط والحصول على أمضى سلاح في التنافس العالمي (عقيدة كيسنجر القديمة المتجددة) والسيطرة على المنطقة تؤمن لها منع قيام أي منافس جدي من التكتلات الاقتصادية الإقليمية، الأمر الذي يكرس موقعها كقوة أعظم (عقيدة ولفوفيتز).

هذه بشكل عام خلاصة ردود فعل المحللين والسياسيين العرب على المشروع الأميركي فور صدوره. أما على الصعيد الرسمي، فلم تكن ردود الفعل مختلفة كثيراً. إذ تراوحت بين الرفض التام لهذه المبادرة والدعوة إلى التريث والحوار معها. وقد عبر أمين عام الجامعة العربية عمرو موسى عن الموقف العربي بالقول: «إن شؤون التطوير والتغيير تقررها المجتمعات العربية، فإذا كانت لدى الغرب رغبة في مساعدة المنطقة فليكن ذلك من خلال الحوار واللقاء».

<sup>٧٩</sup> على سبيل المثال لا الحصر، انظر: ادوارد دجيرجيان «تقرير المجموعة الاستشارية للدبلوماسية العامة في العالم العربي والمسلم»، ٢٠٠٣/١٠/١ مقدم إلى لجنة الأرصاد في مجلس النواب الأميركي تحت عنوان «تغيير العقول... فوز بالسلام»، ترجمة مؤسسة باحث للدراسات، بيروت، شباط ٢٠٠٤.

رفضت القاهرة المبادرة وذهب الرئيس مبارك إلى باريس وروما سعياً وراء موقف أوروبي مؤيد له، ووصل به الأمر إلى التحذير من فوضى عارمة إذا فرض الإصلاح من الخارج. ومن جهته، أكد نائب الرئيس السوري عبد الحليم خدام أن أي مدخل للتعاون بين العرب وأي جهات خارجية من أجل الإصلاح يجب أن ينطلق من تصفية الاحتلال الإسرائيلي وتطبيق قرارات الأمم المتحدة» ولفت إلى أن «أحداً لا يستطيع أن يفرض على العرب شيئاً... وهذه المبادرة الأميركية تذكرنا بالوضع الذي سبق الحرب العالمية الأولى عندما كانت الدول الكبرى تبحث عن تمزيق المنطقة واقتسامها».

في مقابل المواقف الراضية، طالبت قطر العرب بأن يتعاملوا بإيجابية مع المبادرة الأميركية، فانقسمت العواصم العربية حيال التعامل مع المشروع الأميركي انقسامها حول إصلاح الجامعة العربية. فتقدمت مصر وسوريا والسعودية بورقة ثلاثية تضمنت اقتراحاً بإنشاء برلمان عربي موحد على غرار البرلمان الأوروبي، ومجلس أمن عربي ذي صلاحيات وقرارات ملزمة، ما أثار حساسيات دول عربية أخرى مرتبطة أمنياً بالولايات المتحدة ودول غربية أخرى.

وقد وقع ثمانمائة مثقف سعودي على عريضة تنادي بالإصلاح، كما تنادى مائة وخمسون مثقفاً عربياً إلى الاجتماع في مكتبة الإسكندرية، حيث صدر عنهم، في ١٤ مارس/آذار ٢٠٠٤ الوثيقة الشهيرة التي تتقدم بمشروع للإصلاح.<sup>٨</sup> وانهقدت مؤتمرات كثيرة في العواصم العربية لمناقشة المبادرة الأميركية التي باتت الشغل الشاغل للمثقفين والسياسيين ومراكز البحث والجامعات ووسائل الإعلام. وصدر عن القمة العربية، في تونس، التي تأجلت إلى مايو/أيار ما سمي بـ «وثيقة التطوير والتحديث والإصلاح» كبديل عن مشروع الشرق الأوسط الكبير الأميركي على الرغم من أنها تستعيد ما ورد فيه من كلام، وإن بمفردات مختلفة تتسم بالعمومية والشمولية، وتفتقر إلى أي برنامج محدد للتطبيق العملي.

<sup>٨</sup> انظر نص الوثيقة في جريدة النهار، ١٦/٣/٢٠٠٤.

## ٢- بين الأوربة والأطلسة

في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٣، انعقدت قمة حلف الأطلسي في براغ تحت عنوان «الأطلسي والشرق الأوسط الكبير» التي قال فيها الأميركيون كلاماً كثيراً حول مركزية هذه المنطقة في مستقبل الناتو للقرن الحادي والعشرين. وقد سعت واشنطن إلى إشراك الحلفاء في أعباء احتلالها للعراق، مدعومة بواقع أن أعضاء كثيرين في الحلف نشروا قوات عسكرية لهم في العراق من خارج مظلة الحلف، لكنها جوبهت باعتراض ألمانيا وفرنسا وبلجيكا قبل أن تنضم إليهم إسبانيا بعد استلام ثاباتيرو لرئاسة الوزراء فيها، في نيسان ٢٠٠٤.

وتنظر واشنطن إلى الشرق الأوسط الكبير كبديل عن جامعة عربية باتت من مخلفات الماضي، وتقف عقبة أمام بناء مفهوم شرق-أوسطي أميركي يؤسس لشراكة ما بين حلف الأطلسي ودول المنطقة، كما حصل مع أوروبا الشرقية قبل أن تنضم رسمياً إلى الحلف، الذي بات يضم ستاً وعشرين دولة منذ أبريل/نيسان ٢٠٠٤. هذا الأخير هو المؤسسة التي تريد واشنطن أن ترسي عليها دعائم النظام الإقليمي في المستقبل، وليس جامعة الدول العربية التي قد تقبل بإدخال تركيا وإيران مثلاً كعضوين مراقبين، ولكنها لن تقبل بضم إسرائيل مهما تغيرت الظروف. والإطار الجديد الذي تحاول واشنطن فرضه هو إطار الشراكة الأطلسية-الأوسطية، ذلك أنه ما دام أن هذا النموذج قد أثبت نجاحه في أوروبا الشرقية فماذا يمنع نجاحه في الشرق الأوسط، ولاسيما أن القوات العسكرية الأطلسية الحليفة باتت في مياهه وعلى يابسته، من خلال العراق والقواعد العسكرية المنتشرة حوله.

ويفرد الأميركيون لتركيا، الدولة الإسلامية العلمانية الأطلسية، دوراً مهماً في مشروعهم. وقد ورد الاتفاق على ذلك في لقاء بوش مع أردوغان في البيت الأبيض في ٢٨ يناير/كانون الثاني ٢٠٠٤ وبعدها في اجتماع وزراء خارجية دول الجوار الجغرافي للعراق في الكويت، حيث دعا وزير الخارجية التركي عبد الله غول إلى تشكيل منظومة أمنية واقتصادية وسياسية على غرار الاتحاد الأوروبي تضم معظم دول الشرق الأوسط



في إطار مشروع «الاتحاد الشرق-أوسطي» لتغيير المنطقة بديناميات محلية وليس إملائية من الخارج، على حد قوله. وأضاف أن على أوروبا أيضاً أن تلعب دوراً أساسياً في هذا المشروع الذي يهملها قبل غيرها لأسباب أقلها الجوار الجغرافي.

في هذا الوقت كانت تتبلور رؤية أوروبية بشأن العلاقات مع المنطقة عبر عنها وزير الخارجية الألماني جوشिका فيشر في خطابه أمام مؤتمر ميونيخ الأربعين حول السياسة الأمنية الذي عقد في السابع من فبراير/ شباط ٢٠٠٤. اقترح فيشر مبادرة أميركية-أوروبية لإرساء الاستقرار في الشرق الأوسط،<sup>٨١</sup> معتبراً أنه يجب الفوز بالسلام في العراق، لأن الفشل في ذلك سيؤدي إلى نتائج سلبية تضر بمصالح الولايات المتحدة وأوروبا على السواء. وقد أعلنت قمة برلين بين زعماء ألمانيا وبريطانيا وفرنسا عن دعمها لهذه المبادرة، التي تفصح عن اتجاه أوروبي للاقترب من الولايات المتحدة. وفي قمة بروكسل في ٢٣/٢/٢٠٠٤ أعلن وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي عن رغبتهم في العمل مع واشنطن لإطلاق مبادرة جديدة للشرق الأوسط عبر التشاور والتنسيق مع دول المنطقة نفسها. وبعدها شهدت باريس زيارات من المسؤولين العرب بصفتها العاصمة الأوروبية التي أبدت دينامية مميزة حيال المبادرة الأميركية عندما سارعت إلى انتقاد نواقصها لجهة عدم اعترافها بمركزية الصراع العربي-الإسرائيلي وتجاهلها الخصوصيات والاختلافات ما بين دول «الشرق الأوسط الأكبر»، والتعامل معها على أساس كل واحد وعدم التنسيق مع المعنيين أنفسهم.

وفي السابع من مارس/ آذار نشرت باريس وبرلين مشروعاً للإصلاح سمته «شراكة إستراتيجية لمستقبل مشرق مع الشرق الأوسط»، يحدد أهدافاً وأجندة واضحة. هذه «اللاورقة الفرنسية-الألمانية» كما سميت،<sup>٨٢</sup> أضحت موضوع تفاوض ومباحثات قبل أن تجد طريقها إلى قمة جماعة

<sup>٨١</sup> انظر نص المبادرة في مجلة السياسة الدولية، العدد ١٥٧ يوليو/تموز ٢٠٠٤ ص ١٢٢-١٢٤.

<sup>٨٢</sup> انظر نص الوثيقة في جريدة الحياة ٨/٣/٢٠٠٤.

الثمانية المنعقدة في سي-أيلند في ولاية جورجيا الأميركية بين ٨ و ١٠ يونيو/حزيران ٢٠٠٤، ثم قمة الأطلسي المنعقدة في استانبول في نهاية الشهر نفسه. وفي الثالث والعشرين من الشهر نفسه، أصدرت المفوضية الأوروبية في بروكسل ورقة تحت عنوان «تقرير أولي حول شراكة إستراتيجية للاتحاد الأوروبي مع حوض المتوسط والشرق الأوسط» ناقشها وأقرها البرلمان الأوروبي. تضم هذه الورقة مقترحات<sup>٨٣</sup> تؤكد مجدداً على أن الاتحاد الأوروبي في سبيله إلى التخلي عن سياسة الحذر، وتفضيل الستاتيكو في الشرق الأوسط على الديمقراطية، وما يمكن أن ينجم عنها من مخاطر غير محسوبة، وذلك لصالح سياسة تقوم على الدعم المباشر لمسار التغيير الديمقراطي السلمي التدريجي في المنطقة من خلال «سياسة الجوار» و«الشراكة الأورو-متوسطة»، وحتى من خارج الأطر المؤسساتية القائمة.

ويتلخص الموقف الأوروبي الجديد بأنه لا يمكن القيام «بتدخل ديمقراطي» عسكري في اتجاه واحد، لئلا تتحول الساحة الدولية إلى غابة حقيقية يملئ فيها الأقوى شروطه على الأضعف. ويتعارض التدخل العسكري هذا مع مبدأ السيادة المعمول به منذ معاهدة وستفاليا العام ١٦٤٨، ومع القانون الدولي والشرعية الدولية. ثم إن الديمقراطية لا يمكن فرضها فرضاً من الخارج. والمثالان الألماني والياباني للعام ١٩٤٥ غير ملائمين، كذلك مبادرة هلسنكي العام ١٩٧٥.<sup>٨٤</sup> والأنموذج العراقي فشل فشلاً ذريعاً ولا يمكن البناء عليه لإعادة تشكيل الشرق الأوسط على الطريقة الأميركية. وإذا كان الإصلاح ضرورياً في العالم العربي فهو لا يمكن أن يتم إلا بالحوار والتشاور مع دول المنطقة نفسها ومجتمعاتها المعنية بهذا الإصلاح. وينبغي لذلك تقديم مساعدة جدية لتسوية الصراع العربي-الإسرائيلي قبل كل شيء. ويلوم الأوروبيون الأميركيين على

<sup>٨٣</sup> انظر د. عمرو حمزاوي. «توسع الاتحاد الأوروبي: التحديات والفرص»، السياسة الدولية، العدد ١٥٧، يوليو/تموز ٢٠٠٤، ص ٨٨.

<sup>٨٤</sup> Zbigniew Brzezinski, Op.Cit and “The Choice: Global Domination or Global Leadership”, Basic Books, 2004, P.249-250.

أنهم يضعون مشروعاً طموحاً مكلفاً من دون تقديم مساهمة مالية جدية له، بل يتركون لأوروبا دور الممول،<sup>85</sup> كما تفعل في الضفة الغربية وغزة، حيث تتكفل بإعادة إعمار ما تهدمه الدبابات الإسرائيلية المدعومة من الراعي الأميركي لعملية السلام.

وهكذا قادت المعارضة الفرنسية، والأوروبية عموماً، المشروع الأميركي إلى الخروج من قمة سي-أيلند بحلة جديدة معدلة تحت عنوان «شراكة حقيقية من أجل السلام والتقدم» لا تقوم على الفرض، بل على الاقتراح والحوار مع الدول المعنية، مع الأخذ بعين الاعتبار لخصوصياتها ومطالبها ورؤاها الخاصة. وقد أخذت فرنسا، بحسب المؤتمر الصحافي للرئيس شيراك الذي عقده خلال القمة في ٩ يونيو/حزيران بالمطالب العربية الصادرة عن قمة تونس، وأعلنت بأنها لا تفرض شيئاً على العرب، بل عليهم هم أيضاً أن يتقدموا بالاقتراحات.<sup>86</sup> وهذا ما عاد وأكدته شيراك في قمة حلف الأطلسي في استانبول في ٢٨ يونيو/حزيران: «أعود وأكرر بأن الصراع العربي-الإسرائيلي هو في قلب المشكلات والصعوبات التي تعيشها المنطقة، وأنه لا حل هادئاً ومستقراً لها إلا عبر حل المشكلة الإسرائيلية-ال فلسطينية».<sup>87</sup> ويلخص زبيغنيو بريجنسكي الخلاف بين وجهتي النظر الفرنسية والأميركية بالقول: «فرنسا تطمح إلى عالم يكون فيه صوتها مسموع من خلال مكبر أوروبي. والولايات المتحدة تعتقد أن على أوروبا أن تتقاسم معها أعباء فرض الاستقرار في العالم. لكن الأوروبيين يعتقدون من جهتهم، أن على الأميركيين مشاركتهم في اتخاذ القرار. وبذلك يمكن تقاسم القرارات والأعباء الناتجة عن تطبيقها».<sup>88</sup> وبالإضافة إلى أن للأوروبيين مشكلات مع الشرق الأوسط (الأمن، الهجرة غير الشرعية، برشلونة وتطبيقاتها (... لا تهم الأميركيين كثيراً، فإنهم يملكون رؤية للمنطقة من الزاوية

<sup>85</sup> Le Monde, 27/2/2004.

<sup>86</sup> www.diplomatie.fr/.

<sup>87</sup> Ibid.

<sup>88</sup> Entretien paru dans Le Monde du 13/7/2004, P.2.

الجيو-اقتصادية التي تشدد على الحوار والدبلوماسية والتعددية- القطبية، في حين أن مقارنة إدارة بوش أمنية وأحادية تبحث عن الهيمنة والاستئثار بالمحاور الاستراتيجية الكبرى في العالم.

في سي-آيلند تراجع المشروع الأميركي، أو لنقل تأورب إلى حد كبير تحت الضغط الفرنسي المدعوم من ألمانيا وروسيا وبموافقة بريطانيا. وفي استانبول استكمل هذا المشروع تأوربه تحت ضغوط دول أوروبية وأطلسية. ونجح الأوروبيون في إعادة برشلونة إلى الواجهة، وفي الحصول على اعتراف أميركي بمصالحهم في منطقة عليهم المشاركة في إصلاحها بالتنسيق والتفاهم مع أصحاب الشأن العرب. ووافق الجميع على أن يستمر حلف الأطلسي في مساعيه في اتجاه الشراكة مع دول عربية محددة مثل الأردن، والبحرين، وقطر، والمغرب، في انتظار الآخرين. وبالطبع، هذا لن يثنى واشنطن عن الاستمرار في سياساتها حيال الدول الإسلامية والعربية، عبر ترهيب هذه وترغيب تلك، في عملية مستمرة لإعادة تشكيل المنطقة.

### ٣- اتفاق أوروبي-أميركي: المختبر اللبناني (القرار ١٥٥٩)

يقول باسكال بونيفاس أن الأميركيين قطعوا مسافات نحو الأوروبيين أكثر مما فعل هؤلاء الأخيرون في اتجاه «الأخ الأميركي الأكبر». وإذا كانت اجتماعات القمة الأميركية-الأوروبية العديدة عبر حلف الأطلسي أو جماعة الثمانية أو الأمم المتحدة أو القمم الدولية وغيرها لا تحل بالضرورة كل الخلافات القائمة فإنها تمنع على الأقل هذه الخلافات من التحول إلى أزمات مستعصية على الحل. وهكذا راح الأميركيون يتخلون تدريجياً عن شعار «من ليس معنا فهو ضدنا»، ويعترفون أن الوضع في العراق ليس مريحاً لهم إلى هذه الدرجة، ليس من النواحي الأمنية والعسكرية فحسب. فآية الله السيستاني هو الفائز الأكبر في الانتخابات العراقية، الأمر الذي يعقد قيادتهم للآزمة مع إيران. أي أنهم باختصار شديد يحتاجون لمساعدة دول أخرى أوروبية تحديداً.

وبعد أن فشل الأميركيون في كسر التحالف الألماني-الفرنسي الذي قويت شوكته بانضمام أسبانيا إليه بعد انتخاب زاباتيرو، كان لا بد من قلب المبدأ الذي كان سائداً في عهد كليتون: «تعدديون إذا استطعنا، أحاديون إذا اضطررنا» ليصبح: «أحاديون إذا استطعنا وتعدديون إذا اضطررنا». هذه «التعددية» الهادفة إلى إشراك الآخرين في الأعباء التي تتحملها واشنطن فرضتها الحقائق على الأرض، ما يعني على الأرجح أن الولايات المتحدة قررت قيادة سياسة خارجية فيها منسوب أكبر من الواقعية وأقل من العجرفة والانفراد.

في هذه الظروف جاء خطابا بوش في حفل تنصيبه في ٢٠/١/٢٠٠٥، ثم عن حال الأمة، في ٢/٢/٢٠٠٥ (لم يتكلم فيهما عن الإرهاب والعراق، بل ركز على الحرية ومقاومة الطغيان في العالم)،<sup>٨٩</sup> ليعلنا ما يمكن اعتباره «عقيدة» جديدة تقوم على دعم المؤسسات والحركات الديمقراطية مع هدف وضع حد للطغيان في العالم. وللوصول إلى هذا الهدف، فإنه يحذ الدبلوماسية من دون استبعاد العمل العسكري، ولكن فقط عندما تتطلب الضرورة ذلك، ووعده بأن لا تفرض أميركا قيمها ومبادئها على الآخرين، بل مساعدتهم على الوصول إلى الديمقراطية عبر السبل التي يختارونها هم، والناعبة من ثقافتهم وتقاليدهم الخاصة، وليس المفروضة من الخارج.<sup>٩٠</sup>

بعد هذين الخطابين مباشرة أرسل بوش وزيرة خارجيته الجديدة كوندوليزا رايس إلى أوروبا لتفتح أمامه الطريق للقيام بزيارة تاريخية تهدف إلى وصل ما انقطع في العلاقة مع الحلفاء الأوروبيين. وقصدت رايس زيارة

<sup>85</sup> Le Monde, 27/2/2004.

<sup>86</sup> www.diplomatie.fr/.

<sup>87</sup> Ibid.

<sup>88</sup> Entretien paru dans Le Monde du 13/7/2004, P.2.

<sup>89</sup> Cf Le Monde du 21-22/1/ et du 4/2/2005

<sup>٩٠</sup> يعلق جورج سوروس على وعود بوش هذه بالمقارنة مع الوقائع (سجن أبو غريب، العراق والأكاذيب حول أسلحة الدمار الشامل وعلاقة صدام حسين بالقاعدة... الخ) ليخلص بأنها مجرد عمليات تجميل سطحية لمصادقية مفقودة.

معهد العلوم السياسية في باريس الذي يخرج النخب الفرنسية ويقيم علاقات وثيقة مع معاهد البحث الأميركية، ومنه توجهت إلى الفرنسيين بخطاب يرسم ملامح المرحلة الجديدة من العلاقات الأطلسية، كما تراها إدارة بوش الجديدة.<sup>91</sup> انتهى زمن شعار «معاقة فرنسا» (وتجاهل ألمانيا ومسامحة روسيا)، وأتى زمن التقارب معها إلى أبعد حدود ممكنة، بعدما تأكد الأميركيون من قدرتها على الإزعاج والإعاقة.

في ٢٠ شباط وصل بوش إلى بروكسل وزار هذه المرة المؤسسات الأوروبية (أول رئيس أميركي يزورها)، وأخذ، على غير عادته، يتكلم عن «الاتحاد الأوروبي» وليس عن أوروبا، مركزاً على المصلحة الأميركية في أن يكون هذا الاتحاد قوياً ومتماسكاً. وهكذا فإذا كان بوش في ولايته الأولى قد سعى إلى شق أوروبا بغية السيطرة عليها، فإنه أعلن منذ بدء ولايته الثانية عن رغبته بالتعامل معها كشريك حقيقي. يقول المحلل السياسي الأميركي فيليب غوردون إن هذه الزيارة أتت بنتائج فاقت التوقعات، فخطابه أمام البرلمان الأوروبي كشف عن إرادته نحو كل آثار الخلافات الماضية، وتوكيد ما سبق، وأعلنته رابيس في باريس بأن «وقت الدبلوماسية قد أزف». إرادة التهدئة هذه سبق وعبر عنها صقور مثل ديك شيني، أو رامسفيلد صاحب مقولة «أوروبا العجوز»، الذي أعلن في السابع من فبراير/شباط خلال المؤتمر السنوي حول الأمن في ميونيخ بأن الشراكة الأطلسية ينبغي أن تقوم مجدداً على مبدأ الوحدة، وأن عهد الانقسامات قد مضى، كذلك شدد على «أن الأمن الجماعي يرتبط بتعاوننا وتفاهمنا واحترامنا المتبادل»، وعلى قاعدة هذه الإعلانات تبدأ مرحلة جديدة.<sup>92</sup>

والمنطقة التي أرادها الأوروبيون اختباراً لصدق النوايا الأميركية هي الشرق الأوسط التي تختزن الأزمات الأكثر خطورة واشتعالاً في العالم من العراق إلى فلسطين مروراً بלבnan.

<sup>91</sup> Le Monde, 8/2/2005.

<sup>92</sup> Philippe Gordon, Entretien à Washington, avec Le Figaro, 19/3/2005.

وكانت واشنطن وباريس قد عثرتا على قضية توحدتهما، وتعتبر نقطة انطلاق ومختبر لعلاقة شراكة جديدة: لبنان (القرار ١٥٥٩). وتفصيل ذلك أنه كانت تتراكم لدى الفرنسيين أسباب عديدة أقتنعتم بضرورة الضغط على النظام السوري لإخراجه من لبنان، الأمر الذي يلبي مصلحة أميركية ويدفع في اتجاه مشروع الشرق الأوسط الكبير. شيراك هو أول رئيس أوروبي يستقبل بشار الأسد (بعد وساطة من رفيق الحريري) قبل أن يفتح له أبواب العواصم الأوروبية الأخرى، ويدعمه في المحافل الدولية، ويؤيد وجود قواته في لبنان حتى انتهاء الصراع مع إسرائيل. وشيراك هو الذي منع الأوروبيين من وضع حزب الله على اللائحة الأوروبية للمنظمات الإرهابية على الرغم من إلحاح أكثر من دولة أوروبية وعلى الرغم من كل المساعي والضغط الأميركية. ويعتبر المقربون من شيراك أنه أفضل صديق للعرب وقضاياهم في تاريخ فرنسا وأوروبا أيضاً، وذلك على حساب علاقاته مع الولايات المتحدة وإسرائيل، وبعض الدول الأوروبية، وعلى الرغم من امتعاض قيادات فرنسية في حزبه الحاكم (التيار المنافس له بزعامة نيقولا ساركوزي الذي يحظى بشعبية كبيرة تؤهله ربما للفوز في الانتخابات الرئاسية المقبلة في العام ٢٠٠٧) كما في المعارضة. في المقابل، لم تحصل فرنسا على شيء يذكر، حتى الوعود التي تلقته في مجالات الغاز الطبيعي والنفط والعقود الكبرى في سوريا لم تحصل منها على شيء. أكثر من ذلك، راح السوريون يقدمون التنازل لتو التنازل للأميركيين في الاقتصاد والسياسة والعراق، وهؤلاء يطلبون المزيد والمزيد من دون مقابل. وحتى في لبنان، لم يبرهن السوريون عن الاستعداد لسماح بعض «النصائح» الفرنسية لجهة عدم التجديد للرئيس لحود مثلاً، أو مراعاة الرئيس الحريري في بعض الأمور، وعدم إعاقة عمله في بعض المجالات. لقد تصرف دمشق على أساس أن واشنطن هي القوة الأعظم التي تملك كل الأوراق، في حين أن فرنسا مجرد قوة دولية عادية لا حيلة لها ولا قوة. لم يكن هذا بالضبط رأي الأميركيين بفرنسا، بل دليل أنهم انتهزوا فرصة استيائها من سوريا كمنطلق لعلاقة جديدة أميركية-أوروبية حيال الشرق الأوسط الكبير.<sup>٩٣</sup>

<sup>٩٣</sup> انظر مقالنا: «لماذا انقلب الفرنسيون على سوريا»، في جريدة الخليج ٣١/٣/٢٠٠٥.

في هذه الظروف ولد القرار ١٥٥٩ الذي أريد منه كما هو معروف إخراج الجيش السوري من لبنان قبل تجريد حزب الله والمخيمات الفلسطينية من السلاح، وإتاحة الفرصة للإلتئام بسلطة لبنانية جديدة تنشر الجيش في الجنوب، وتخرج البلد من الصراع مع إسرائيل في أجواء تهب عليها رياح التسوية في المنطقة.

وترافقت الضغوط على سوريا مع ضغوط أميركية من نوع آخر على إيران، وهنا برز الاختلاف في الرؤى ووسائل العمل بين الفرنسيين والأميركيين على الرغم من الاتفاق على ضرورة منع إيران -وغيرها من الدول غير النووية- من امتلاك أسلحة دمار شامل. الأوروبيون (وتحديداً فرنسا وألمانيا وبريطانيا) يطلبون من واشنطن أن تضع المزيد من الجزر على طاولة المفاوضات حتى يتمكنوا هم من وضع المزيد من العصي. بمعنى آخر هم يحبذون تقديم الإغراءات ل طهران حتى تتخلى عن نية صناعة أسلحة دمار شامل، مثل تسهيل دخولها في المنظمة العالمية للتجارة، وبيعها محركات طائرات مدنية، وغير ذلك، في حين أن بوش الواقع تحت ضغوط المتشددين في إدارته لا يريد تقديم الهدايا لنظام لا يعترف به، بل ويحبذ رحيله بعد أن وضعه في «محور الشر» وحث الإيرانيين على الثورة عليه.

وكان توني بليز قد لعب دوراً ناشطاً لدى بوش لإقناعه بضرورة العمل على حل الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي في سبيل نجاح الحرب على الإرهاب. وفور وفاة الرئيس عرفات، أعلنت لندن أن الجوبات ملائماً لعودة المفاوضات، وهذا ما كررته واشنطن. وفي مقابلة مع الفايننشال تايمز في ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، توقع بليز أن «تطوراً سيطراً على السياسة الأميركية، سوف تجدون في الأسابيع المقبلة أن أميركا سوف تسلك اتجاهاً جديداً في الشرق الأوسط». وفي خطابه عن حالة الاتحاد في الثاني من شباط/فبراير ٢٠٠٥، ذكر بوش بهدفه وهو قيام دولتين فلسطينية وإسرائيلية تعيشان جنباً إلى جنب بسلام. وفي بروكسل في العشرين من الشهر نفسه، كرر أن الفرصة باتت مواتية للسلام في الشرق الأوسط على أساس الدولتين. وفاجأ المراقبين عندما أوضح أن الدولة الفلسطينية يجب أن تكون قابلة فعلاً للحياة، وعلى أرض غير



متقطعة في الضفة الغربية، ذلك «أن دولة فلسطينية مقطعة الأوصال لا يمكن لها أن تعمل». وطالب إسرائيل بتجميد النشاط الاستيطاني.<sup>94</sup>

يبدو أن بوش اقتنع أن حل الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي بات ضرورياً للانتصار في الحرب على الإرهاب. وهذا تطور ملفت بعد أن كانت واشنطن ترفض عقد الصلة ما بين الأمرين، وتعتبر أن سبب الإرهاب هو التخلف وفساد الأنظمة وغياب الإصلاحات في العالمين العربي والإسلامي. كما يبدو أنه قبل الشرط الأوروبي لتحسين العلاقة معه، وهو التقدم في عملية السلام. وكان ميشال بارنييه قد أعلن أن التقدم في هذا المسار يشكل اختباراً للنوايا الأميركية حيال تحسين العلاقة مع أوروبا.

أضف إلى ذلك أن مقايضة ربما كانت تلوح في الأفق. الولايات المتحدة تمارس ضغوطاً على سوريا وإيران فترضي إسرائيل، وتصير قادرة على مطالبتها بتقديم تنازلات في الملف الفلسطيني. وحضور رايس، وسولانا، وبارنييه، وكوفي أنان، لمؤتمر لندن، في الأول من مارس/أذار ٢٠٠٥ الذي رئسه توني بليز إشارة واضحة لشارون.

هذا التحليل شاع في الأدبيات السياسية الأوروبية التي على غير عاداتها عبرت عن الكثير من المديح والإعجاب بشارون الذي يريد إنهاء حياته السياسية بانجاز كبير هو السلام مع الفلسطينيين.

المهم أن الأوروبيين اقتنعوا أنهم باتوا شركاء والأميركيين في مشروع الديمقراطية السلمية للشرق الأوسط الكبير، وأن الأميركيين والإسرائيليين يودون التوصل إلى تسوية للصراع في فلسطين، وأن أوروبا تستطيع أن تلعب دوراً فيها، وأن التحولات الإقليمية والدولية تفتح أمام أوروبا السبيل واسعاً للمساهمة في السلام في منطقة حيوية مجاورة لها، وترتبط معها بعلاقات تاريخية واقتصادية وثيقة، وتحظى بعلاقات جيدة وبتقنة دولها وشعوبها، وأن هذه المنطقة يمكن أن تقدم الدليل على أن

<sup>94</sup> The New York Times, February 21, 2005.

أوروبا موجودة فعلاً أو غائبة كلاعب دبلوماسي كبير على الساحة الدولية. ونجاح الثورة البرتغالية في أوكرانيا بعد نجاح الجماهير في جورجيا بإقالة الرئيس شيفارنادزة أقنعها بأن التغيير السلمي الديمقراطي أمر ممكن في الدول التسلطية. وعلى صعيد آخر، فلا خوف من أن تأتي الانتخابات بأنظمة حكم إسلامية معادية للغرب، لأن مجرد قبول الإسلاميين بالاقتراع العام يعني قبولهم بالعملية الديمقراطية، وهذا بحد ذاته انجاز كبير، عدا عن أن وصولهم إلى السلطة قد يفضح عجزهم عن التغيير (نظرية ريتشارد هاس مستشار وزارة الخارجية الأميركية). لقد تخلى الأوروبيون عن القناعة بأن الأنظمة التسلطية العلمانية في العالم العربي تؤمن الاستقرار وتمنع وصول الإسلاميين المعادين للغرب إلى السلطة، واقتنعوا مع الأميركيين أن هذه الأنظمة تشكل تربة صالحة لنمو الإسلاموية التي يتخرج من صفوفها الإرهابيون المعادون للغرب، أو على الأقل العاطلون عن العمل الذين يهاجرون إلى أوروبا ويفاقمون أزماتها الداخلية.

أضف إلى ذلك أن الانتخابات الأفغانية تمت بنجاح، وأفضت إلى حكم قائم على الاقتراع الشعبي في بلد تخبط طويلاً في الحرب الأهلية، وكان محكوماً من طالبان، ثم أتت الانتخابات الفلسطينية في الظروف المعروفة، وكانت نجاحاً بكل المعايير والمقاييس قبل أن يثبت العراقيون بدورهم عطشهم للانتخاب والديمقراطية على الرغم من الأوضاع الأمنية الخطيرة. وهكذا انتظر الأوروبيون والأميركيون معاً الانتخابات «الرابعة» في المنطقة لتجري هي الأخرى في أجواء ملائمة من الحرية والنزاهة تحت إشراف المراقبين الدوليين، الأمر الذي يتطلب خروج القوات السورية من لبنان. هذا يساهم في شرح الإصرار الأوروبي، أكثر من الأميركي، على إخراج السوريين من لبنان قبل الانتخابات النيابية، في انتظار المرحلة الثانية من القرار ١٥٥٩ المتعلقة بمستقبل الصراع اللبناني-الإسرائيلي (تجريد حزب الله من السلاح، ونشر الجيش اللبناني في الجنوب وربما اتفاق ما لبناي-إسرائيلي مباشر أو غير مباشر...)، التي تعتبرها أوروبا كما أميركا خطوة إلى الإمام في سبيل هذا الشرق الأوسط الكبير الجديد.

هذه الرؤية، بشكل عام، هي التي ستحكم العلاقة الأميركية-الأوروبية الجديدة في السنوات المقبلة. وبذلك، فإن الخلافات حول العراق باتت من الماضي، كما أعلن بوش وشرودر في قمة فبراير/شباط ٢٠٠٥ في برلين. وبالنسبة لمعسكر السلام الأوروبي، فإن معارضة غزو العراق شيء، والمساهمة في مساعدة حكومة عراقية منتخبة ديمقراطياً أمر آخر. من هنا الاتفاق على تقديم الدعم والخدمات للحكومة العراقية الجديدة المنبثقة عن الانتخابات الأخيرة. حتى هذه اللحظة، سوف يقتصر الدعم الأوروبي على تدريب السلطات المدنية والعسكرية والقضائية العراقية في إطار الاتحاد الأوروبي وحلف الأطلسي، ولكنه سيجري خارج العراق. هذه خطوة أولى مرشحة للتطور في الأمد المنظور، وأهميتها أنها تدفن عملياً الخلاف الذي كان مستفحلاً حول الحرب الأميركية-البريطانية على العراق.

ويعطي المشهد اللبناني بعد اغتيال رفيق الحريري في ١٤ فبراير/شباط ٢٠٠٥ صورة عما يمكن أن يؤدي إليه الاتفاق الفرنسي-الأميركي من إعادة تشكيل سياسية لبلد عربي. فقد عجز اللبنانيون طيلة شهرين كاملين عن تشكيل حكومة بديلاً لحكومة كرامي المستقيلة. لكن بعد ساعات قليلة على زيارة وفد المعارضة اللبنانية إلى بروكسل وباريس، في أبريل/نيسان، تشكلت حكومة برئاسة نجيب ميقاتي شرعت منذ اللحظة الأولى في تنفيذ شروط هذه المعارضة (التعاون مع لجنة التحقيق الدولية في هذا الاغتيال المنبثقة عن قرار مجلس الأمن الرقم ١٩٩٥، وإقالة قادة الأجهزة الأمنية وإجراء الانتخابات الاشتراعية في موعدها الدستوري من دون أي تأجيل). وباتت باريس عاصمة القرار اللبناني كما باتت «الديمقراطية اللبنانية» الناشئة الموضوع المسيطر على تصريحات وخطب الرئيس بوش. وعلى الأرجح أن اتفاقاً فرنسياً-أميركياً قد انعقد ليكون لبنان هو النموذج السلمي الذي سيجري تصديره إلى «الشرق الأوسط الكبير» بعد فشل النموذج العراقي الذي قام على التغيير بالقوة العسكرية. لكن هذا النموذج القائم على صيغة الطائفية السياسية أثبت فشله منذ استقلال لبنان في العام ١٩٤٣. هذه الصيغة الطائفية، مضافة إلى الجيوبوليتيك اللبناني في قلب الصراع

العربي-الإسرائيلي، كانت السبب في كل الويلات والحروب التي رزح تحتها بلد الأرز. وبدل الاهتمام بمساعدة هذا البلد على إيجاد صيغة بديلة تؤسس لدولة القانون والمؤسسات، فإن التحالف الفرنسي-الأميركي الجديد ضغط لإجراء انتخابات في موعدها الدستوري من دون أي تأجيل ولو طفيف، بغية الاتفاق على قانون جديد أكثر عدالة وتمثيلاً وديمقراطية. وقد أعلن رئيس مجلس النواب، رداً على الضغوط النيابية والشعبية المطالبة بتأجيل الانتخابات لفترة قصيرة بغية الاتفاق على قانون أكثر عدالة وتمثيلاً، أن التأجيل ليس في يده، وإنما في يدي فرنسا وأميركا.<sup>٩٥</sup>

وهكذا جرت الانتخابات على أساس الصيغة الفاشلة نفسها، وعلى أساس قانون انتخابي (وضعه سوريا في العام ٢٠٠٠ لتأمين وصول كل حلفائها إلى البرلمان اللبناني) لا يؤمن تمثيلاً صحيحاً للشعب اللبناني.<sup>٩٦</sup> وكانت النتائج معروفة من الجميع تقريباً قبل أسبوعين من إجرائها بسبب ظاهرة ما يسمونه في لبنان منذ انتخابات العام ١٩٩١ بـ «المحادل والبوسطات» التي يقودها زعيم طائفي يقرر هو (وأصحاب الوصاية من الخارج) من يصعد فيها إلى البرلمان ومن ينزل منها.

أكثر من ذلك/ فإن الولايات المتحدة التي تحتل العراق نقلت إليه هذه الصيغة الطائفية نفسها. من هنا الصعوبات الكبيرة التي واجهها العراقيون لتشكيل حكومتهم الأولى بعد نظام صدام حسين بسبب التنازع على الحصص بين الأكراد والسنة والشيعية وغيرهم، وهو ما لم يعرفه العراق في تاريخه السياسي.

<sup>٩٥</sup> جريدة صدى البلد (البيروتية) ١٤/٥/٢٠٠٥.

<sup>٩٦</sup> استطلاعات الرأي في لبنان تدل على أن ٩٧ في المائة من هذا الشعب ترفض قانون الانتخاب المذكور، ومن المعروف أن تزوير الانتخابات يبدأ في قانون الانتخاب نفسه، على الرغم من ذلك لا ينفك الرئيس بوش يمتدح «الديمقراطية اللبنانية الناشئة» في خطبه وتصريحاته شبه اليومية، في وقت يعلن فيه وزير الخارجية الفرنسي ميشال بارنييه أن باريس لا تتدخل في قانون الانتخاب الذي هو شأن داخلي لبناني.

من هنا خشية بعض المراقبين العرب من وجود اتفاق أوروبي-أميركي في المنطقة على تقاسم النفوذ فيها (سايكس-بيكو جديد غير معلن بالضرورة)، تمهيداً لتقسيمها إلى فدراليات تبقى تابعة للقوى العظمى مع مخاطر تقسيم تنهددها بين دويلات عرقية ومذهبية في منطقة تسودها إسرائيل الدولة الوحيدة التي تقوم على أساس ديني. ألم يصير شارون على انتزاع اعتراف فلسطيني وعربي بأن إسرائيل هي دولة اليهود؟

بعيداً عن هذه الهواجس التي قد تكون مبررة وقد لا تكون، فإن نجاح «الاختبار اللبناني» لمشروع الشرق الأوسط الكبير الأميركي-الأوروبي يتوقف على ما ستؤول إليه التطورات على صعيد التسوية الإسرائيلية-الفلسطينية ومستقبل خارطة الطريق لجهة ضم الملف السوري. وعلى الأرجح سوف ينتظر هذا الضم التغييرات المرتقبة في النظام البعثي السوري الذي يواجه صعوبات كبيرة داخلية وخارجية زادت من حراجتها اضطراره للانسحاب من لبنان تحت الضغط والإكراه.

بالإضافة إلى ذلك، فإن تسوية الخلاف مع إيران حول ملفها النووي خطوة مهمة، نظراً للتأثير الإيراني على حزب الله الذي تريد واشنطن تجريده من السلاح في أسرع وقت، ما يسمح لها و/أو لإسرائيل بالتححرر من صواريخ الحزب المنصوبة في جنوب لبنان لدى اتخاذها القرار بقصف المفاعلات النووية الإيرانية.

## خلاصة

برهنت تجارب القرن العشرين عن أن التعاون الأوروبي-الأميركي يجلب الاستقرار إلى النظام الدولي، والخلاف بين صفتي الأطلسي عامل عدم استقرار لهذا النظام.<sup>٩٧</sup> وإذا تعاونت أوروبا وأميركا تستطيعان إحداث تغييرات كبيرة في العالم.<sup>٩٨</sup> ولحصول مثل هذا التعاون، على الولايات المتحدة أن تقتنع بأنها مهما كانت قوية فلن تستطيع بمفردها فرض حلول لكل الأزمات في العالم، وقد برهن الصراع العربي-الإسرائيلي على ذلك، فهو لا يزال من دون حل على الرغم من مرور ستة عقود وعلى الرغم من كل الحروب والأزمات التي تسبب بها ومنها ما كاد يتسبب بحرب عالمية في وقت من الأوقات. وحتى تقتنع الولايات المتحدة، فعلى الاتحاد الأوروبي أن يبرهن هو الآخر عن أنه عزم الأمر على لعب دور فعال في الساحة الدولية، وعلى وجه الخصوص في المنطقة المحاذية له، التي لا يمكن أن ينأى بنفسه عما يصيبها من اضطراب. كذلك على العرب أن يدركوا أن هذا الصراع يعنيهم بداية ونهاية، وبأن الإصلاح بات أكثر من ضرورة ملحة، وأنه إذا لم ينبع من الداخل، فإن الآفاق باتت مفتوحة أمام كل أنواع التدخلات الخارجية في المنطقة التي باتت أشبه بالرجل المريض، كما كانت عليه الإمبراطورية العثمانية عشية تفككها واقتسام أراضيها بين الدول الظافرة في الحرب العالمية الأولى.

ولا مفر من الاعتراف بالحقيقة التاريخية أن التدخل الأميركي في الشرق الأوسط هو السبب الرئيسي لاتجاه الإرهاب نحو أميركا. والإحجام الأميركي عن الاعتراف بوجود رابط بين أحداث ١١ سبتمبر/أيلول ٢٠٠١، والتاريخ السياسي الحديث للشرق الأوسط، يمثل شكلاً خطيراً من أشكال الإنكار. وما نزعة الولايات المتحدة في ربيع العام ٢٠٠٢ إلى تبني الأشكال الأكثر تطرفاً للقمع الإسرائيلي كجزء من الصراع

<sup>97</sup> Ronald D. Asmus and others "A Transatlantic Strategy....", The Washington Quarterly, Spring, 2005.

<sup>98</sup> Zbigniew Brzezinski, "The Choise...", Op.Cit.P.105.

ضد الإرهاب، إلا حالة في هذا الموضوع. كما أن عدم الرغبة في الاعتراف بوجود رابط تاريخي بين ظهور الإرهاب المعادي لأميركا والتدخل في الشرق الأوسط يجعل صياغة رد استراتيجي فعال على الإرهاب أصعب بكثير.<sup>99</sup> كما أن انشغال أميركا باحتمال امتلاك العراق وإيران لأسلحة دمار شامل، خلافاً للامبالاة بامتلاك إسرائيل لمثل هذه الأسلحة، يعتبر أنه مدفوع جزئياً بمصلحة إسرائيل في نزع أسلحة هاتين الدولتين وإبقائهما على هذه الحال. كما أن إدخال كوريا الشمالية في «محور الشر» يفسر على نطاق واسع بأنه جهد متعمد لحجب الانشغال الأميركي الضيق والأحادي الجانب بموضوع انتشار الأسلحة في منطقة الشرق الأوسط على وجه الخصوص.<sup>100</sup>

إن تسوية الصراع العربي-الإسرائيلي لا يمكن أن تمر دون ممارسة الضغوط الخارجية، والأوروبية-الأميركية المنسقة على وجه التحديد، في اتجاه تطبيق القرارات الصادرة عن مجلس الأمن الدولي. هذه القرارات عندما تصدر بحق دولة عربية تقوم الدنيا لفرض تطبيقها ولو بالقوة العسكرية أو بالحصار السياسي والاقتصادي، في حين أن القرارات المتعلقة بإسرائيل تنتظر منذ عقود طويلة من دون تطبيق، وفي هذا الوقت تستمر إسرائيل بالاستيطان وفرض حقائق جديدة على الأرض يعترف بها الأميركيون كأمر واقع بدلاً من إدانتها، مؤكدين بذلك أن الحق للقوة وإننا نعيش في عالم لا مكان فيه للعدالة والقانون. وهذا ليس من شأنه المساعدة على مكافحة الإرهاب، على العكس، فإن هذا السلوك الدولي يشكل البيئة الأخصب لكل أنواع الإرهاب والعنف والكرهية. هذا الإرهاب لا يمكن مكافحته إلا بالتصدي لجذوره السياسية والاقتصادية، ومنها ما تضرب في الصراع العربي-الإسرائيلي الذي إن بقي من دون حل عادل وشامل، فإن الإرهاب سوف يزداد حدة وانتشاراً. والحل العادل ليس ذلك القائم على ميزان القوى والحقائق المفروضة بالقوة.

<sup>99</sup> Ibid. P.42-43.

<sup>100</sup> Ibid. P.44.

الاتحاد الأوروبي الذي يحظى بثقة الدول والشعوب العربية يستطيع أن يلعب دوراً فاعلاً في الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي بات ضرورة ملحة، ذلك أن فشل الحكومات العربية لم يعد مجرد مشكلة يمكن للتطور الزمني أن يحلها، بل بات مصدر تهديد للاستقرار والأمن في هذه المنطقة وفي محيطها الأكبر. والأوروبيون أقدر من الأميركيين على إقناع العرب، بالأفعال وليس بمجرد الأقوال والوعود، أن مشروع الشرق الأوسط الكبير لا يستهدف طمس هويتهم والسيطرة على مقدراتهم، وإعادة تشكيل حقائق الجغرافيا والتاريخ والائتماء لصالح هيمنة دولة أو مجموعة دول أجنبية عليهم. على الاتحاد الأوروبي قبل كل شيء أن يبرهن أنه لا يرى إلى المنطقة مجرد مشكلة أمنية أو سوق واسعة واعدة أو مصدر للنفط والغاز أو للمهاجرين، على الرغم من صحة هذا كله، بل المنطقة التي يعبر فيها نموذج الاندماج الأوروبي عن نفسه أصدق تعبير. هذا النموذج الفريد في العلاقات الدولية يمكن أن يساعد العرب كثيراً على الاستفادة من تجربته الغنية، فيجعل من حوض المتوسط مختبراً للتعددية القائمة على احترام الاختلاف والتنوع وبحيرة سلام وازدهار وتعاون. والعرب الذين يتجهون صوب الولايات المتحدة، إنما يفعلون لقناعتهم أنها أقدر على الفعل من الاتحاد الأوروبي الذي ارتضى لنفسه دور الملحق بها حتى اليوم.

لتحقيق هذا الهدف لا يستطيع الاتحاد أن يستمر في منع المزارعين العرب في إدخال منتجاتهم إلى أوروبا، ذلك أنه بعيداً عن التكلفة الاقتصادية والبيئية، فإن سياسة الحماية الزراعية تقوض المصداقية الأوروبية في قضايا التحديث الاقتصادي والإصلاح والتحول نحو الديمقراطية.<sup>١٠٠</sup> كذلك عليه أن يبحث جدياً عن سبيل التخفف من الهيمنة الأميركية عليه، لاسيما في منطقة ملاصقة له ويعتبر أمنها من أمنه على المستويات والأصعدة كافة. وعليه أن يستخدم ما يملك من وسائل ضغط اقتصادية وسياسية على من يمارس في المنطقة سياسات تذهب

<sup>١٠٠</sup> ستيفن ايفرت. «الشرق الأوسط الكبير-رؤية أوروبية»، مجلة قضايا عالمية (واشنطن) يناير-فبراير ٢٠٠٥، ص ٩٧.



في عكس الاتجاه المؤدي إلى تسوية سلمية عادلة، وأن يحدد بالضبط رؤيته لمثل هذه التسوية النهائية، أي بكلام آخر أن يتخلص من المعوقات التي حالت ولا تزال دون تمكنه من لعب دور فاعل حقيقي في تسوية الصراع العربي-الإسرائيلي. ويشكل التوجه الأميركي صوب أوروبا، في ولاية بوش الثانية، بسبب التخبط في العراق والمنطقة عموماً، فرصة للاتحاد يمكن له استغلالها في اتجاه دفع عمليتي السلام والإصلاح في المنطقة. ولن يجدي انتظار إبرام الدستور الأوروبي المشترك، وتعيين رئيس للاتحاد ووزير خارجية له، فذلك لن يحل بالضرورة إشكالية القوة والهوية. الاتحاد الأوروبي يملك اليوم وسائل الفعل المؤثر في الشرق الأوسط إذا توفرت له الإرادة.

## المراجع العربية:

- ◆ بريماكوف، يفغيني. تشريح الصراع في الشرق الأوسط، بيروت: دار ابن خلدون، ١٩٨١.
- ◆ برتس، فولكر. «برشلونة والتسوية: أوروبا لدور سياسي»، مجلة شؤون الأوسط، العدد ٨٢، نيسان/ابريل ١٩٩٩.
- ◆ الدجاني: أحمد صدقي الحوار العربي-الأوروبي، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٧٦.
- ◆ دجيرجيان، ادوارد. «تقرير المجموعة الاستشارية للدبلوماسية العامة في العالم العربي والمسلم» ١/١٠/٢٠٠٣، مقدم إلى لجنة الأرصاء في مجلس النواب الأميركي تحت عنوان «تغيير العقول ... فوز بالسلام». ترجمة مؤسسة باحث للدراسات، بيروت، شباط/فبراير ٢٠٠٤.
- ◆ العيسمي، شبلي. «القومية العربية هوية للفرد العربي»، الحياة، ١٩/٤/٢٠٠٥.
- ◆ لماذا الوحدة العربية؟ وكيف؟، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، جزءان، ١٩٩٣ و ٢٠٠٤.
- ◆ سعيد، عبد المنعم. «الحوار العربي-الأوروبي، علاقة قوة أم اعتماد متبادل؟» مجلة المستقبل العربي، العدد ٥١ أيار/مايو ١٩٨٣.
- ◆ عزوز كردون. الأمن والاستقرار في الشرق الأوسط، مجلة شؤون الأوسط، العدد ٨٢ نيسان/ابريل ١٩٩٩.
- ◆ كمال، محمد مصطفى، وفؤاد نهران. صنع القرار في الاتحاد الأوروبي والعلاقات العربية-الأوروبية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠١.
- ◆ نافعة، حسن. الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربياً، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، حزيران/يونيو ٢٠٠٤.

- ◆ العلاقات العربية-العربية في ظل الهيمنة الأميركية. رام الله: معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية، جامعة بيرزيت، حزيران/يونيو ٢٠٠٤.
- ◆ منصور، كميل. الولايات المتحدة وإسرائيل، العروة الأوثق. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٦.
- ◆ فندلي، بول. من يجرؤ على الكلام؟، ترجمة دار المروج، بيروت ١٩٨٥.
- ◆ الخداع. بيروت: شركة المطبوعات للدراسات والنشر، ١٩٩٣.
- ◆ مجلة دراسات باحث، عدد خاص عن «العلاقات الأميركية-الصهيونية العلنية والخفية»، بيروت، خريف ٢٠٠٣.

#### المراجع الأجنبية:

- ◆ Gilbert Achcar “Le Nouveau Masque de la Politique Americaine au Proche-Orient”, Le Monde Diplomatique, Avril 2004
- ◆ Ronald D. Asmus and others “A Transatlantic Strategy to Promote Democratic Development in the Middle East”, The Washington Quarterly, Spring 2005.
- ◆ Pascal Boniface “Est-il permis de critiquer Israel?”, ed. Robert Laffont, Paris 2003.
- ◆ Zbigniew Brzezinski “The choice: Global Domination or Global Leadership”, Basic Books, 2004
- ◆ “How Not to Spread Democracy”, International Herald Tribune, March 9, 2004.
- ◆ George Corm “le Proche-Orient éclaté”, ed. Gallimard, coll. Folio, Paris 1999
- ◆ “Orient Occident, La fracture imaginaire”, ed. La Découverte, Paris, 2003.

- ◆ “La Balkanisation du Proche-Orient”, Le Monde Diplomatique, Janvier 1983.
- ◆ Maurice Croiset et Jean-Louis Quermanne , “L’Europe et le Federalisme”, ed.Montchrestien,Clefs,Paris 1999.
- ◆ Jean-Paul Chagnollaud et Sid-Ahmed Souiah “Lea Frontières au Moyen-Orient”, ed.l’Harmattan, Paris 2004
- ◆ -Avner Cohen “Israel and the Bomb”, New York,Columbia University Press, 1998.
- ◆ Jean-Pierre Dierrennic “Le Moyen-Orient au 20ème siècle”, ed,Armand Colin,Paris 1981.
- ◆ Ghassan El ezzi “L’invasion Israelienne du Liban:Origines, Finalités et Effets Pervers”, ed.l’Harmattan, Paris 1990.
- ◆ Norman Kinkelstein “L’industrie de l’Holocauste: Reflexions sur l’Exploitation de la Souffrance des Juifs”.
- ◆ Viviane Forrester “Le Crime Occidental”, ed. Fayard, Paris 2004.
- ◆ Stephen George and Ian Bache “Politics in the European Union”. Oxford Press,2001.
- ◆ Ilan Greilsammer “La Pente Savonneuse de l’Antisemitisme”, in Libération,24/9/2003.
- ◆ Alexander Haig “l’Amerique n’est pas une ile”, ed. Plon,Paris 1985.
- ◆ Pierre Hassner et Justin Vaisse “Washington et le Monde”, ed.Autrement/coll. CERI,Paris 2003.
- ◆ Francois Heisbourg “La Fin de l’Occident”, ed.Odile Jacob,Paris 2005.
- ◆ Stanley Hoffmann “l’Amerique vraiment imperiale”, ed.Audibert, Paris, 2003.
- ◆ Jolyon Howorth “Britain, France and the European Defence Initiative”, in Survival,Summer 2000.

- ◆ Robert Kagan “Of Paradise and Power”, Alfred A. Knopf, New York, 2003.
- ◆ Martin Kramer “Ivory Towers and Sand”, Washington Institute for Near East Policy, 2001.
- ◆ William Kristol & Lawrence Kaplan “The War Over Irak: Saddam’s Tyranny and America’s Mission”, Encounter Books, San Francisco, 2003.
- ◆ Marcel Merle “Sociologie des Relations Internationales”, 3ème ed. Dalloz, Paris 1982.
- ◆ Thierry de Montbrial “La Guerre et la Diversité du Monde”, ed. le Monde/l’Aube, Paris 2004.
- ◆ Philippe Moreau Defarges “Les Institutions Européennes”, ed. Armand Colin, Paris, 2002.
- ◆ Richard Perle, and others “A Clean Break: A New Strategy for Securing the Realm”, Institute for Advanced Strategic & Political Studies, Jerusalem & Washington DC, 1996.
- ◆ -Volker Perthes “Europe, the United States and the Middle East Peace Process”. In “Allies divided, Transatlantic Policies for the Greater Middle East”, Robert D. Blackwill and Michael Sturmer, ed. (Cambridge: Mass, the MITP Press) 1997.
- ◆ Christian Saint-Etienne “la Puissance ou La Mort » ed. Seuil, Paris 2003.
- ◆ Justin Vaisse “l’Empire du Milieu, les Etats-Unis et le Monde Depuis la Fin de la Guerre Froide”, ed. Odile Jacob, Paris 2001.
- ◆ George Will “Final Solution-Plan2”, in Washington Post, May 2, 2002.

تعقيب



## تعقيب

علي الجرباوي\*

مع أنها تدخل في بعض المواضيع في ثنايا تفصيلات عينية في العلاقات العربية- الأوروبية، وتتسرب في مواضع أخرى نحو معالجة قضايا جانبية ليست على صلة مباشرة بالموضوع المبحوث، فإن ورقة د. غسان العزّي حول «معوقات الدور الأوروبي في تسوية الصراع العربي- الإسرائيلي» تعتبر دراسة وافية ومستفيضة حول هذا الموضوع المهم. في هذه الدراسة يتطرق د. العزّي إلى ثلاثة مواضيع أساسية. أولها، تطوّر الموقف الأوروبي من الصراع العربي- الإسرائيلي، ويستعرض فيه المراحل التاريخية التي مرّ بها هذا الموقف والمرتبط مع تطور بنية العلاقات الأوروبية الذاتية، مبيّناً مركزية الدور الفرنسي المبدول في هذا المجال. وثانيها، استعراض معوقات الدور الأوروبي الفاعل في تسوية الصراع العربي- الإسرائيلي، ويمحص فيه د. العزّي الإشكالات التي تعاني منها أوروبا ذاتياً، والانحياز الأمريكي الكامل لإسرائيل مبيّناً الآليات والسياقات التي تحافظ على تميّز العلاقة الإسرائيلية- الأمريكية، والوضع العربي المتردي ذاتياً والطارد لإمكانية تشكّل علاقة

\* أستاذ العلوم السياسية - جامعة بيرزيت.



إستراتيجية متينة مع الاتحاد الأوروبي. وثالثها، بحث علاقة الاتحاد الأوروبي مع المشروع الأمريكي «الشرق الأوسط الكبير»، ودراسة إمكانية التعاون الأوروبي- الأمريكي في هذا السياق، وفي ظل التوافق الأوروبي- الأمريكي الذي ظهر بشأن معالجة الملف اللبناني. هذه المواضيع الشائكة والمتشعبة استطاع العزّي أن يعالجها بأناة وطريقة تحليلية معمقة، ربطت الكثير من العوامل بعضها ببعض، معطياً في دراسته نظرة شمولية حول هذا الموضوع المهم.

لا يوجد في تعقيبي على هذه الدراسة ما يخالف مضامينها الأساسية، بل بالعكس أجدني متفقاً مع جلّ ما جاء بها من تحليلات. فلأطرافٍ أوروبيةٍ عديدة علاقة وثيقة وتاريخية بالصراع العربي- الإسرائيلي، وبمجره عبر العقود الماضية، وبالسعي الدؤوب نحو إيجاد حلّ له. ولكن وبالقدر نفسه، فإن هذه العلاقة تتسم بالإشكالية والتعثر المستمر في مسعاها. وهذا يعود إلى عوامل أساسية ذكرها الباحث في دراسته القيمة، وأعود لذكرها من باب التوكيد للأهمية:

## ١. فقدان أوروبا للبوصلية الموجهة

في علاقتها مع العالم بشكل عام، ومن خلال دورها في إيجاد تسوية للصراع العربي- الإسرائيلي كمثال، تواجه أوروبا محنتها الذاتية المستمرة داخلياً والمتمثلة بالتساؤل المركزي: هل تعتبر أوروبا نفسها وحدة واحدة موحدة وتتصرف سياسياً وعسكرياً واقتصادياً على هذا النحو، أم أنها لا تزال تحت مظاهر الوحدة تتشكل من وحدات (دول) سيادية مستقلة، تتصرف كل منها وفق رؤيتها ومصالحها الخاصة؟

واضح من متابعة كيفية التصرف الأوروبي على الساحة الدولية، وبشأن القضايا الدولية، وليس فقط مسألة الصراع العربي- الإسرائيلي، أن أوروبا لا تزال قارة تبحث عن نفسها، تحاول أن تتوحد في إطارٍ سياسي موحّد يجمعها ويذيب فوارقها الداخلية، ويوحد سياستها الخارجية. واضح أيضاً أنه على الرغم مما تمكنت القارة الأوروبية من تحقيقه خلال نصف القرن المنصرم على صعيد توحيد ذاتها، وانتقالها

من حالة التفرق إلى تشكيل مجموعة اقتصادية تحولت مع مرور الوقت وكثير من الجهد إلى اتحاد لدول تزداد باضطراد، فإنها لم تتمكن من تحقيق الإنتاج الكامل لدولها وصهرها في وحدة واحدة. لذلك، نشأت حالة من الازدواجية في الحالة الأوروبية، تصل في أحيان كثيرة إلى انفصامية. دول أوروبية مستقلة ذات سيادة لكل منها رؤيتها ومصالحها وسياستها الخاصة بها، التي قد تتعارض في ذلك مع الدول الأوروبية الأخرى، مقابل اتحاد تنضوي تحته هذه الدول، ويحاول أن يجد رؤية ومصالحة وسياسة أوروبية مشتركة وعامة. ولكن كما هو معلوم في علم وعالم السياسة، فإن أطر ما فوق الدولة لا تزال أضعف في قدراتها السياسية من الدولة التي لا تزال تجسد حتى الآن الإطار السياسي الأساس في المنظومة الدولية الحالية، وذلك لأن السيادة لا تزال حتى الآن تتجسد في الدولة حتى وإن انضوت في منظومة إقليمية أو دولية. على هذا الأساس، فإن الدول الأوروبية الأعضاء في الاتحاد الأوروبي لا تزال تحدد سياستها الخارجية كل منها على حدة، ولا تتفق على سياسة اتحادية إلا إذا كانت تلك السياسة تتفق مع سياستها الذاتية الخاصة. من هذا المنطلق، وكما يبرز د. العزّي في دراسته، فإن أوروبا تفتقر إلى إرادة موحدة، وإرادتها تتنازع عليها إرادات دولها، ورؤى ومصالح دولها ليست دائماً متجانسة، بل كثيراً ما تتقاطع وتتعارض، كما كان الحال في الحرب على العراق، وكما هو الحال بالنسبة لإيجاد تسوية للصراع العربي- الإسرائيلي والقضية الفلسطينية.

قد يكون لأوروبا بحكم جوارها الجغرافي وعلاقتها الوطيدة بمنطقة الشرق الأوسط رغبة حقيقية في المشاركة الفاعلة بعملية إيجاد تسوية للصراع الشرق أوسطي، ولكن هذه الرغبة لا تعكس بالضرورة قدرة على التأثير في ذلك المنحى. فأوروبا، من ناحية، لا تزال منغمسة في شؤونها الداخلية، تحاول توسيع وتوطيد أركان اتحادها، ولكن الكثير من دولها القومية لا يزال قلقاً على سيادته وتصريف شؤونه الداخلية. ولذلك، فإن أكثرها تحمساً للوحدة والاندماج تبقى في الوقت نفسه أكثرها تشككاً في جدوى هذه الوحدة والاندماج. وما جرى مؤخراً في فرنسا، وهي من أكثر الدول تحمساً للوحدة الأوروبية، من عدم إقرار

للدستور الأوروبي إلا دليل واضح على الازدواجية في الموقف تصل إلى درجة الانفصامية. ومن ناحية أخرى، فإن أوروبا، على الرغم من نزعتها الوحودية والتنافسية مع الغير، لا تزال - كما أوضحت دراسة د. العزّي - ترى نفسها بعين التبعية الإستراتيجية للولايات المتحدة، ولا تريد (بخلاف فرنسا) أن تقحم نفسها في مواجهة علنية مع من أنقذها من براثن النازية والفاشية وقام بإعادة بنائها بعد الحرب العالمية الثانية. في هذا السياق، فإن هناك دولاً أوروبية دخلت حديثاً في الاتحاد الأوروبي ترى في الولايات المتحدة مخلصاً من النظم الشيوعية ونبراسها تحول التحول الديمقراطي. بالتالي، لا تريد هذه الدول، القديمة منها والحديثة في الاتحاد، أن تحول اتحادها إلى منافس للولايات المتحدة بقدر ما تجعل منه رديفاً لأمريكا، شريكها الكبرى في الديمقراطية. من هذا المنطلق، يحاول الاتحاد الأوروبي جاهداً أن يمرر سياساته بين سياسات دوله من ناحية، وسياسة الولايات المتحدة من ناحية ثانية. بالطبع، يحالف الحظ إن كانت السياسات جميعها متطابقة أو متوافقة، ويمنى بالنكوص وخيبات الأمل عندما لا تكون كذلك.

مع أنه يتسم بالتميز والارتقاء الإيجابي المصاحب لتطور عوامل الوحدة الأوروبية، فإن الموقف الأوروبي اتجاه الصراع العربي - الإسرائيلي والسعي لإيجاد تسوية له بقي مذيلاً وتابعاً للموقف الأمريكي. لقد حاولت فرنسا قيادة وتطوير موقف أوروبي خاص في هذه المسألة، ولكنها لم تتمكن من ذلك؛ لأن لدول أوروبية أخرى مواقف مغايرة. ولكن بوجه عام، فإن للاتحاد الأوروبي، كما تظهر الدراسة قيد التعقيب، سياسة ومواقف اتجاه الصراع الشرق أوسطي وسبل تسويته، تُعتبر الأكثر تماسكاً واتساقاً في السياسة الخارجية الأوروبية، ولكن مع أهمية ذلك، فإن الأهم يتمثل بتحويل المواقف إلى أفعال، وفي هذا الشأن تبقى أوروبا الاتحاد أقل قدرة من الدول الأوروبية على لعب دور مؤثر وفعال في هذه المسألة. وبالتأكيد، فإن هذا الدور يبقى ثانوياً تابعاً بالقياس مع الدور الأمريكي. ولكن من المهم الإشارة إلى أن الموقف الأوروبي، مع محدودية قدراته وفاعليته، يبقى مهماً ومؤثراً في مجرى احتواء الصراع والبحث عن تسويته.

## ٢. التفرد الأمريكي بالمنطقة

منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، وبروز الولايات المتحدة قوة دولية، وخلال مرحلة ثنائية القطبية الدولية، ومنطقة الشرق الأوسط تشكل مسرحاً للتنافس الشديد بين العالم الغربي بقيادة الولايات المتحدة مقابل الكتلة الشرقية وعلى رأسها الاتحاد السوفيتي. في ذلك الصراع، كانت المنطقة مهمة للولايات المتحدة لنواح عديدة، أهمها الموقع الاستراتيجي المتحكم بخطوط مواصلات واتصالات العالم، ووجود مخزون هائل من النفط، وتوفر سوق كبيرة ومحتاجة. وللاستئثار بالمنطقة وخيراتها، كان على أمريكا أن تتبع إستراتيجية تقوم على الحفاظ على إسرائيل ووجودها كقاعدة غربية متقدمة، والحفاظ على النظم السياسية العربية التقليدية الحليفة للغرب، ومنع التغلغل السوفيتي والحد من إمكانية وصوله إلى المياه الدافئة. وبذلك يحتكر الغرب المنطقة العربية ويحقق مصالحه فيها.

عندما انهار الاتحاد السوفيتي وتفككت الكتلة الشرقية، فهمت الولايات المتحدة الإمكانات القائمة لمنافستها من قبل الحلفاء بعد اختفاء الأعداء. فخلال حقبة ثنائية القطبية الدولية استخدمت الولايات المتحدة تفوقها العسكري داخل معسكرها للسيطرة عليه وتنصيب نفسها مرجعية له. وبعد غياب الاتحاد السوفيتي عن الساحة، خشيت الولايات المتحدة من أن تفوقها العسكري لن يفيد في استمرار السيطرة على حلفائها، وباستطاعتهم أن يكونوا خصوماً اقتصاديين أقوى ومنافسين، وبخاصة أن أوروبا كانت تأخذ خطوات متسارعة لتمتين وحدتها الداخلية. لمجابهة هذا الاحتمال، سارعت الولايات المتحدة للقيام بأمرين: أولهما، اختراع عدو جديد، الإسلام الأصولي، ليبقيها على رأس التحالف الغربي لمقدراتها العسكرية. وثانيهما، إحكام قبضتها على منابع النفط الخليجية، التي أدت إلى احتلالها للعراق، كي تبقي حلفاءها في أوروبا واليابان تحت طائلة سيطرتها الاقتصادية. ونجحت أمريكا من خلال ذلك، وإلى حد كبير، في تثبيت استمرار هيمنتها الأحادية القطبية، ليس على بقية أرجاء العالم، وإنما على حلفائها الأساسيين تحديداً.

لا تريد الولايات المتحدة أوروبا منافسة أو مشاركة، وإنما تريدها تابعة

ومتعاونة، تريدها حليفاً ثابتاً وداعماً باستمرار من الخلف. لذلك، تأنف أمريكا وتزعج كثيراً من المحاولات الفرنسية المتكررة لاستنهاض سياسة أوروبية مستقلة، تصل إلى حدّ التعارض مع السياسات الأمريكية. بالمقابل، تحاول أمريكا من خلال حلفائها الأوروبيين، البريطانيين تحديداً والشرق أوروبيين، أن تحافظ على تبعية أوروبا الإستراتيجية لها. وما الانقسام الأوروبي بشأن الحرب على العراق إلا مثال على ذلك. أما بالنسبة لموضوع الصراع العربي - الإسرائيلي، فإن الولايات المتحدة تريد، كما يؤكد د. العزّي في دراسته، أن تبقى أوروبا «شريكاً ممولاً» لها، وليس «شريكاً مشاركاً» لها، في إدارة هذا الصراع والبحث عن تسوية له. تريد الولايات المتحدة أن تحتكر الملف السياسي المتعلق بهذا الصراع، وتسمح لأوروبا بإسنادها من خلال إعطائها الولاية على الملف الاقتصادي المتعلق بتهيئة الظروف الملائمة كي يفعل الملف السياسي أفعاله الأمريكية. باختصار، تحدّد الإستراتيجية الأمريكية أن على أوروبا الاكتفاء بإسناد المخططات السياسية الأمريكية المتعلقة بتسوية الصراع الشرق أوسط بالمعونة الاقتصادية. ولذلك، فإن الإدارات الأمريكية المتعاقبة تنهك، وبإسناد إسرائيلي فاعل، في كبح أي نزعة أوروبية لتوسيع الدور الأوروبي في منطقة الشرق الأوسط عموماً، وفي ما يتعلق بالصراع الدائر بين إسرائيل والعرب تحديداً. وإذا أخذ بالاعتبار أن أوروبا منقسمة على ذاتها، كما بيّنا سابقاً، وتتنازعها رؤى مختلفة حول دورها في تلك المنطقة وذلك الصراع، يمكن فهم الكيفية التي تنجح فيها الولايات المتحدة بفرض أجندتها الشرق أوسطية، ليس على منطقتي الشرق الأوسط فحسب، وإنما على أوروبا التي يمكن أن تكون المنافس الرئيس لها في تلك المنطقة الحيوية. أما لماذا تتخلى أوروبا بسهولة عن المنافسة مع أن لها مصالح جمّة في المنطقة الجوارية؟ فبالأساس لأنها تفتقد الرغبة الذاتية والإرادة الموحّدة لذلك.

### ٣. المعارضة الإسرائيلية للدور الأوروبي

إسرائيل، الدولة العبرية، إرث تاريخ سلبي كبير مع أوروبا ذات النزعة القامعة والمضطهدة لليهود، تحاول باستمرار تأكيده واستثماره لصالحها السياسي. تعلم إسرائيل أن أوروبا، الأقرب للمنطقة جغرافياً ومصالحياً،

على علم ودراية تامين بسياستها العدائية اتجاه الدول العربية، والاستيطانية التوسعية والقمعية في الأرض الفلسطينية المحتلة. فالدول الأوروبية تتسم بحياة سياسية حزبية نشطة وفاعلة، والشعوب الأوروبية تتمتع بثقافة سياسية مشاركة ومطلعة ومتابعة، ناهيك عن عوامل الجمع بين أوروبا والمنطقة العربية من تاريخ استعماري وعلاقات جوار ثقافية واسعة وأخرى اقتصادية متشابكة. ولكون إسرائيل تعلم ذلك، فإنها تعرف أن أوروبا الداعمة لوجودها والمؤيدة لأمنها بامتياز لا تقبل أن تمنحها دعماً كاملاً وغير مشروط لسياستها الاحتلالية والتعسفية اتجاه الفلسطينيين والعرب. ولتغطية هذه السياسات ومواجهة الموقف الأوروبي العالم بتفاصيل الأمور، تُشهر إسرائيل في وجه أوروبا ورقة اضطهادها السابق لليهود، ملوحة باستمرار بما تدعي أنه سمة أوروبية متأصلة في «معادة السامية». وبذلك، يصبح أي انتقاد أوروبي موجه للسياسة الإسرائيلية، مهما كان هذا الانتقاد ثانوياً، أو أي تأييد للعرب أو الفلسطينيين، مهما كان محدوداً، يندرج في القاموس الإسرائيلي تحت شعار معادة أوروبا للسامية، وهو اتهام تنزعج منه أوروبا وتحاول بكل الطرق والوسائل أن تنفيه. ويدخل في باب النفي، أو النفي المسبق، لهذا الاتهام الإسرائيلي المشرع في وجه أوروبا باستمرار حرص أوروبي يصل في الكثير من الأحيان حد الإحجام عن اتخاذ موقف سياسي فعلي يتعدى البيانات التي يشتهر الأوروبيون بإصدارها، ولكن لا يفعلون الكثير لترجمتها عملياً على أرض الواقع.

تُفضل إسرائيل أوروبا مفتتة وليس أوروبا موحدة، إذ تمتلك الكثير من المداخل والنفوذ في الأوساط الرسمية لدول أوروبية متعددة، وبشكل يفوق بكثير ما لها من تأثير في بروكسل على سياسة الاتحاد الأوروبي. لذلك، تتسم المواقف الإسرائيلية بالتشنج، وفي كثير من الأحيان بالجدية، اتجاه الاتحاد الأوروبي وسياساته وسياسيه. وتحاول إسرائيل دائماً تقويض المواقف الصادرة عن الاتحاد الأوروبي بواسطة إتباع سياسة خرق الصف الأوروبي بتعاملاتها المباشرة مع عواصم الدول الأوروبية في مواجهة بروكسل. ومع أن هذه السياسة الإسرائيلية تنجح في أحيان، فإنها في أحيان أخرى، كثيراً ما تفشل أمام وقائع سياساتها في المنطقة التي توجب الانتقادات لها في الأوساط الرسمية والشعبية في القارة الأوروبية.

تستقوي إسرائيل على أوروبا بعلاقتها العضوية مع الولايات المتحدة. فالحركة الصهيونية منذ انعقاد مؤتمر فندق بيلتمور العام ١٩٤٣ في مدينة نيويورك، حولت ثقل تحالفها من أوروبا، وتحديداً من بريطانيا، إلى الولايات المتحدة. ومنذ ذلك الحين، بنت هذه الحركة، ومن ثم إسرائيل، علاقة عضوية، ما فوق إستراتيجية، متشعبة داخل نسيج المجتمع الأمريكي، مخترقة إياه في جوانب عدّة، سياسية واقتصادية ومالية وإعلانية وثقافية. ومع مرور الوقت أصبحت إسرائيل تُشكّل حالة داخلية، وليس شأنًا سياسياً خارجياً، في السياسة الأمريكية. وبدون مبالغة أصبحت إسرائيل تُشكّل جزءاً من الولايات المتحدة الأمريكية، جزءاً يتمتع لسيادته بقوة تأثيرية أقوى على مجرى السياسة الأمريكية من بقية الأجزاء الاتحادية، وبخاصة في ما يتعلق بمنطقة الشرق الأوسط والصراع العربي - الإسرائيلي.

جرّاء هذه العلاقة المميّزة، وضرباً على وتر المصالح الأمريكية الخاصة، تقوم مجموعات الضغط الصهيونية ومراكز البحث وصنع السياسات المؤيدة لإسرائيل في الولايات المتحدة، بإثارة النعرات الأمريكية ضد السياسة الأوروبية اتجاه الشرق الأوسط وقضاياها الشائكة. ومن خلال التآليب المستمر تنطلق السياسة الأمريكية للحدّ من «التدخلات» الأوروبية في منطقة الشرق الأوسط، وتحديداً فيما يخصّ إسرائيل وسياساتها في المنطقة واتجاه الفلسطينيين تحديداً. وقد استطاعت إسرائيل من خلال هذا التآليب المستمر النجاح في إقامة سدّ أمريكي منيع أمام السياسة الأوروبية المتوسطة، من خلال التبني الأمريكي لمشروع «الشرق الأوسط الكبير»، الذي أصبحت أوروبا بفعل الضغط الأمريكي تنجرُّ باتجاهه، مع أنه يخدم المصالح الأمريكية - الإسرائيلية أكثر بكثير من تلك الأوروبية.

#### ٤. الوضع العربي المأزوم

قد يكون د. العزّي محقّقاً عندما ينقل عن ساسة أوروبيين، وبخاصة الفرنسيين، مدى امتعاضهم من الحال العربي. فالعرب قد يكونون أفضل عدو لمصالحهم، هذا إن كان ما زال يجمعهم مصالح موحّدة، أو حتى مشتركة.

الوضع العربي، منذ فترة مديدة، مأزوم ولا يجذب الداعمين، بل على العكس ينفرهم ويجعلهم ينكفئون عن مساندتهم للقضايا العربية التي لا تجد ما يكفي من الدعم العربي الفعلي. فالعالم العربي مثله مثل أوروبا يتشكل من دول مستقلة وذات سيادة، ومصالح هذه الدول تسبق بالتأكيد المصلحة العربية القومية العامة.

والجامعة العربية في شأن الحفاظ على هذه المصلحة العربية العامة وأهن من الاتحاد الأوروبي في سعيه لتشكيل سياسة أوروبية موحدة. لذلك، يتعامل العالم الخارجي، ومن ضمنه أوروبا، مع العديد من العواصم العربية التي تتبع كلاماً حول القضايا القومية، على رأسها القضية الفلسطينية، وتتبع سياسات مغايرة في سعيها للحفاظ على مصالحها الخاصة. ومن هذا المنطلق، تجد دولاً عربية تتعامل مع إسرائيل بإيجابية تفوق تعامل بعض الدول الأوروبية معها. ومن هنا يأتي التذمر الأوروبي بأن الأوروبيين «ليسوا ملكيين أكثر من الملك».

يواجه الاتحاد الأوروبي ودول أوروبية عديدة إشكاليات في مسألة دعم قضايا الفلسطينيين والعرب، وهؤلاء يقيمون نظاماً سياسية سلطوية وديكتاتورية، سجلها في مسائل الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان ناقص، بل فاضح في الكثير من الأحيان. كيف يمكن دعم مثل هذه النظم السياسية وهي تعيث بمجتمعاتها فساداً وإفساداً؟ لقد كان لأحداث الحادي عشر من سبتمبر الأثر الكبير في وصم العرب بتهمة الإرهاب. ولكن العرب لم يقوموا بالدفاع الجيد عن أنفسهم أمام هذا الاتهام المقصود أمريكياً وإسرائيلياً. فهناك العديد من الحركات والجماعات العربية التي لا تفرق بين الإرهاب والمقاومة، أخذت على عاتقها شن حرب جهادية على جميع «الكفرة والملحدين» داخل العالم العربي وخارجه، وبخاصة من خلال استهداف الغرب وكل ما هو غربي. وقد أثار ذلك نزعة عداً حتى عند أكثر المناصرين الغربيين للقضايا العربية العادلة، الذين لم يعودوا يفهمون لماذا يتم مثل هذا الاستهداف الذي لا يفرق بين توجهات وتوجهات.

لقد أدت الأزمات المستحكمة في مفاصل النظم السياسية العربية، وفي المجتمعات العربية إلى إضعاف قدرة المؤيدين والداعمين للقضايا



العربية من الخارج على القيام بترجمة هذا الدعم إلى واقع ملموس. وما لم يغيّر العرب بأنفسهم، فإن قدرة الآخرين على دعمهم ستبقى، مع أهميتها وضرورتها، محدودة، وسيبقى الأوروبيون يعانون ما بين مطرقة الضغط الأمريكي - الإسرائيلي من جهة، وسندان التشرذم والتخلف العربي من جهة أخرى.

## تعقيب

سميح شبيب\*

تتناهى أهمية ورقة د. غسان العزي، بأنها تأتي في سياق زمني مناسب، فهي تحاول تأطير ودراسة إشكالية ساخنة، لا تزال عناصرها تتفاعل، وهذه الإشكالية تتعلق بالدور الأوروبي في تسوية الصراع العربي - الإسرائيلي، ومحددات ومكونات هذا الدور، وبالتالي التطرق للعقبات التي حالت دون أن يكون هذا الدور فعالاً وقادراً في تسوية الصراع، ولدراسة معوقات الدور الأوروبي في الصراع الشرق أوسطي، تناولت الورقة محورين مركزيين، وهما:

◆ معوقات الدور الأوروبي الفاعل.

◆ الاتحاد الأوروبي ومشروع «الشرق الأوسط الكبير».

تحاول الورقة قراءة جذور الموقف الأوروبي إزاء الشرق الأوسط عامة، والصراع العربي-الصهيوني منذ بدايات الهجرة اليهودية إلى فلسطين، مروراً بقضية درايفوس في فرنسا، ومن ثم انعقاد المؤتمر الصهيوني في بال ١٨٩٦، وصولاً لمعاهدة سايكس بيكو ١٩١٦، وتصريح بلفور ١٩١٧، والتطرق لطبيعة الانتدابين الفرنسي والبريطاني

\* أستاذ الفلسفة والدراسات الثقافية - جامعة بيرزيت.

في المشرق العربي، وما تمخض عن ذلك من قيام دولة إسرائيل في العام ١٩٤٨، بمساعدة بريطانيا، وتأييد الدول الأوروبية. وتتابع الورقة رصد النفوذ البريطاني والفرنسي في الشرق الأوسط، وما شهدته هذا النفوذ من تراجع ملحوظ، غداة الحرب العالمية الثانية، وتربط الورقة بين تراجع النفوذ الأوروبي، وتأسيس «المجموعة الاقتصادية الأوروبية» في العام ١٩٥٦.

تطور الموقف إزاء الشرق الأوسط، مع تطور الوقائع والأحداث التي شهدتها، وكان أبرزها حرب ١٩٦٧، وما ترتبت عليها من نتائج، ومن ثم حرب ١٩٧٣، وبعدها بعامين انطلاق الحوار العربي الأوروبي، ودور أوروبا في المسيرة السلمية، وتعثر هذا الدور، بعد تعكير صفاء العلاقات الأوروبية الأميركية، وعلى خلفية تلك المتغيرات، كان الوعي الأوروبي إزاء الصراع العربي الإسرائيلي، يأخذ في التبلور والتطور، وصولاً إلى مؤتمر مدريد. وتلاحظ ورقة د. العزي أن المجموعة الأوروبية أيدت كل مشاريع التسوية التي تم طرحها في المنطقة، وكان موقفها دوماً، متقدماً عن الموقف الأمريكي. ومع انقلاب النظام الدولي، سارع الأوروبيون للتكيف مع واقع هذا الانقلاب، فتوحدت ألمانيا، وانتهت المفاوضات البينية الأوروبية بالتوقيع على معاهدة «الاتحاد الأوروبي»، في ماستريخت الهولندية، شباط ١٩٩٢، وارتكزت الشراكة، على ثلاثة أبعاد مركزية، وهي: السياسية والأمنية، الاقتصادية والمالية، الاجتماعية والثقافية والإنسانية. وعلى الرغم من أن هذه الشراكة أضافت عناصر قوة إضافية إلى أوروبا، فإنها بقيت محدودة التأثير، فيما يتعلق بتسوية الصراع العربي الإسرائيلي، ذلك أن المواقف والالتزامات الأمريكية للدور الأوروبي، وقفت حجر عثرة في وجه الاتحاد الأوروبي، وفي وجه قدرته على ممارسة أي ضغط على إسرائيل من خلال الشراكة الأوروبية المتوسطية، أو من خارجها.

وفي المحور الثاني، يستعرض د. العزي، معوقات الدور الأوروبي الفاعل، على الرغم من امتلاك الاتحاد الأوروبي، نقاط قوة متعددة، في مجال القوى: الاقتصادية والديموغرافية، والثقافية والتكنولوجية، ويعزو ذلك إلى إشكاليات الهوية والقوة الأوروبية، ذلك أن أوروبا لا

تزال تفتقر إلى رؤية واحدة لهويتها وحدود توسطها، فإضافة إلى ذلك، فإن النظام العربي، الذي جاء كنتيجة من نتائج الحرب العالمية الأولى، لا يزال نظاماً إقليمياً متصدعاً، وبالتالي، لا تستطيع الدول العربية أن تلعب دوراً مهماً في تسوية الصراع، وأن تشكل قوة مركزية يمكن للموقف الأوروبي الاعتماد عليها في موقفها المتميز عن الموقف الأمريكي. إن ضعف الموقف العربي كان من شأنه أن يشكل بؤرة ضعف في السياسات الإقليمية والدولية على حد سواء، ما شكل سبباً في اندلاع حروب وأزمات في ظل استخدام إسرائيل القوة المفرطة تماماً من الولايات المتحدة الأمريكية وانحيازها السافر لإسرائيل، وهذا ما تستعرضه ورقة د. العزي، منذ بداية الأربعينيات وصولاً إلى المرحلة الراهنة، وانحياز الإدارة الأمريكية لسياسات شارون، الأمر الذي جعل من الولايات المتحدة في نظر العرب طرفاً منحازاً بدل أن يكون طرفاً نزيهاً.

إزاء ذلك، وعلى ضوء مستجدات السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث ١١ سبتمبر، تبدو أوروبا أمام معضلة، فهي في صدام الحضارات، أو أن تمايز نفسها وتحمل مخاطر أزمة حادة في العلاقة مع أمريكا.

إزاء تلك المستجدات، برزت فكرة الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بمشروع الشرق الأوسط الكبير، فغداة ١١ سبتمبر ٢٠٠١، فكرت الإدارة الأمريكية بشن حرب ضد العراق تحت حجج وذرائع، وتمايز الموقف الأوروبي بوضوح عن الموقف الأمريكي، وظهر هذا التمايز واضحاً في أروقة الأمم المتحدة، وكذلك بصيغ التحالف العسكري الميداني. وبعد احتلال العراق، أخذت الإدارة الأمريكية تركز على الديمقراطية في الشرق الأوسط، وضرورات الإصلاح، الديمقراطي، وهو ما تتبناه أوروبا أيضاً، ولكن انطلاقاً من اعتبارات تتعلق بمستقبل العلاقات الأوروبية العربية، وكذلك تعزيز صيغ الحوار واللقاء، وهذا ما وجد صداه في العالم العربي، هنالك ثمة تباين بين الأوربة والأطلسية فيما يتعلق بمستقبل الشرق الأوسط، وهنالك أيضاً نقاط التقاء، وهذا أمر مهم للغاية تشير إليه الورقة، وهو ما يترتب على أهمية تحديد تلك النقاط، كي تتمكن من التعاطي مع الموقفين الأوروبي والأمريكي على حد سواء.

لعل أبرز نقاط الالتقاء التي ظهرت مؤخراً هو الاتفاق الأوروبي الأمريكي فيما يتعلق بلبنان وصدور القرار الدولي ١٥٥٩.

تتطرق ورقة العزي، لموضوع التوافق هذا، بكثير من التحديد والدقة، فالتوافق جاء مع بدايات المرحلة الثانية من عهد بوش، وبعد أن قامت وزيرة الخارجية الأمريكية كونداليزا رايس، في جولة أوروبية واسعة، تمكنت من خلالها فتح الطريق لمزيد من نقاط الالتقاء الأوروبي الأمريكي، ولزيارات الرئيس بوش لفرنسا وبروكسل.

أراد الأوروبيون اختبار صدق النوايا الأمريكية في الشرق الأوسط كونه يخترن الأزمات الأكثر سخونة واشتعالاً في العالم، وأبرز ما يقع في العراق وفلسطين ولبنان، ووجدوا في لبنان مختبراً لفحص النوايا بشأن الشراكة الجديدة، ومن هنا جاء التوافق على القرار ١٥٥٩، وهو ما نجم عنه نمو مدهش بتحقيق هدفه، وهو إخراج القوات السورية من لبنان، ما عزز قناعة الأوروبيين بأنهم باتوا شركاء للولايات المتحدة الأمريكية في مجريات عملية الديمقراطية في الشرق الأوسط الكبير، وبأن ذلك سيفتح المجال لتسوية الصراع العربي الإسرائيلي من خلال تحولات إقليمية ودولية في الشرق الأوسط، تفتح المجال أمام المساهمة في السلام في منطقة الشرق الأوسط التي ترتبط مع أوروبا بعلاقات ثقافية وتاريخية واقتصادية.

#### وتخلص الورقة إلى جملة استنتاجات، أهمها:

- ◆ كان من شأن التعاون والتوافق الأوروبي - الأمريكي - من خلال تجارب عدة جرت في القرن العشرين، أن هذا التعاون يجلب الاستقرار إلى النظام الدولي، وأن أية خلافات شكلت عامل عدم استقرار.
- ◆ كان التدخل الأمريكي في الشرق الأوسط، عاملاً من عوامل التوتر، بل وبرز «الإرهاب».
- ◆ إن تسوية الصراع العربي - الإسرائيلي، لا يمكن أن تمر دون ممارسة الضغوط الخارجية والأوروبية - الأمريكية، القائمة على تطبيق القرارات الصادرة عن مجلس الأمن الدولي.

◆ نظراً لما تتمتع به أوروبا من ثقة في العالم العربي بأنه يمكن أن تلعب دوراً فاعلاً في الإصلاح في العالم العربي، وهو ما بات ضرورة ملحة، خاصة فيما يتعلق بالمجال السياسي والاقتصادي.

### ولعل السؤال الأبرز الذي تطرحه استنتاجات الورقة هو:

هل سيتمكن التوافق الأوروبي الأمريكي فيما يتعلق بالشرق الأوسط من تسريع الخطى الديمقراطية وعمليات الإصلاح الداخلي في العالم العربي؟ وهل سيكون هنالك ثمة ارتباط بين هذا، وبين ما يمكن أن تحققه تلك الشراكة من تقدم في تسوية الصراع العربي الإسرائيلي إجمالاً؟ وما هي طبيعة الأجواء والمناخات الجديدة التي يمكن خلقها في الشرق الأوسط كي تتوافر الشروط اللازمة للوصول إلى التسوية المنشودة، القائمة على مقررات الشرعية الدولية؟

دون محاولة الإجابة عن التساؤلات المطروحة وعلى نحو استشرافي، تبدو السيناريوهات المتفائلة للخروج من الوضع الراهن في الشرق الأوسط، سيناريوهات مبنية على نوايا أكثر من كونها قائمة على وقائع. وفي الوقت الذي تأتي به ورقة د. العزي، في وقتها، لتشخيص واقع الدور الأوروبي ومحدداته من خلال خلفيات تاريخية موجزة ودقيقة، واستدلالات ونتائج محدودة، فإن ثمة ما يدعو للقول، إن تطورات الموقف الأوروبي تنبع من قدراته ومصالحه المستقبلية، ويرتبط هذا الموقف بواقعه ومحدداته، فيما يتعلق بالشرق الأوسط، وما يعانیه من قضايا الديمقراطية والتحرر والانطلاق والانعقاد، كما يرتبط ارتباطاً وثيقاً بطبيعة النظام العربي عموماً، وطبيعة الأنظمة الإقليمية القائمة فيه، وهو ما يستوجب بالضرورة، إعادة قراءة طبيعة النظام العربي ومحدداته.



## صدر حتى الآن من هذه السلسلة

- ١- لكي نتخطى الأزمة: نحو خطة استراتيجية جديدة للعمل الفلسطيني  
علي الجرباوي.....
- ٢- سياسة الولايات المتحدة الخارجية والقضية الفلسطينية  
فؤاد المغربي.....
- ٣- خصوصية نشوء وتكوين النخبة الفلسطينية  
حسن خضر.....
- ٤- من الجهاد إلى التعايش السلمي: تطور المفاهيم الإسلامية في  
السياسة والعلاقات الدولية  
رجا بهلول.....
- ٥- الثقافة السياسية في فلسطين: دراسة ميدانية  
محمود ميعاري.....
- ٦- الحق السعودي في جنوب النقب الفلسطيني  
محسن يوسف.....
- ٧- The Myth of Camp David or the Distortion of the Palestinian Narrative  
Helga Baumgarten .....
- ٨- Prospects for and Obstacles to Achieving a Viable Palestinian State  
Martin Beck .....
- ٩- اليسار الإسلامي - إطلالة عامة  
نصر حامد أبو زيد.....
- ١٠- العلاقات العربية - العربية في ظل الهيمنة الأمريكية - رؤية استراتيجية  
حسن نافعة.....
- ١١- الأمم المتحدة وأزمة الدبلوماسية المتعددة الأطراف  
جونني عاصي.....
- ١٢- Beyond the Armed Struggle  
Jean Allain.....



## معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية

نشأ معهد الدراسات الدولية في جامعة بيرزيت بهدف رعاية برنامج الماجستير في الدراسات الدولية، الذي بدأ العمل به في العام ١٩٩٤، ويشتمل على مواد أكاديمية في حقول السياسة والتاريخ والاقتصاد والقانون. ويقوم المعهد بتقديم خدمات أساسية للمتخصصين في مجال الدراسات الدولية، وخصوصاً طلبة برنامج الماجستير وأعضاء الهيئة التدريسية. يضم المعهد مكتبة متخصصة، ويرعى إقامة برامج تدريبية متنوعة تمنح الطلبة الفرصة لصقل خبراتهم الأكاديمية وإكسابهم المهارات العملية الضرورية للتميز في مجال التخصص. ويعمل المعهد على إتاحة الفرص أمام المتخصصين في مجال الدراسات الدولية للقيام بأبحاث ودراسات، وللتواصل مع نظرائهم في الجامعات المختلفة، ولفتح المجال لإجراء نقاشات معمقة للقضايا الدولية المعاصرة. يقوم المعهد بشكل دوري منتظم بتنظيم مؤتمرات وندوات أكاديمية دولية ومحلية متخصصة وعقد ورش تدريبية داخل البلاد وخارجها.

وللمعهد سلسلة منشورات خاصة يأتي هذا الكتاب ضمنها.